

Perim

بيريم

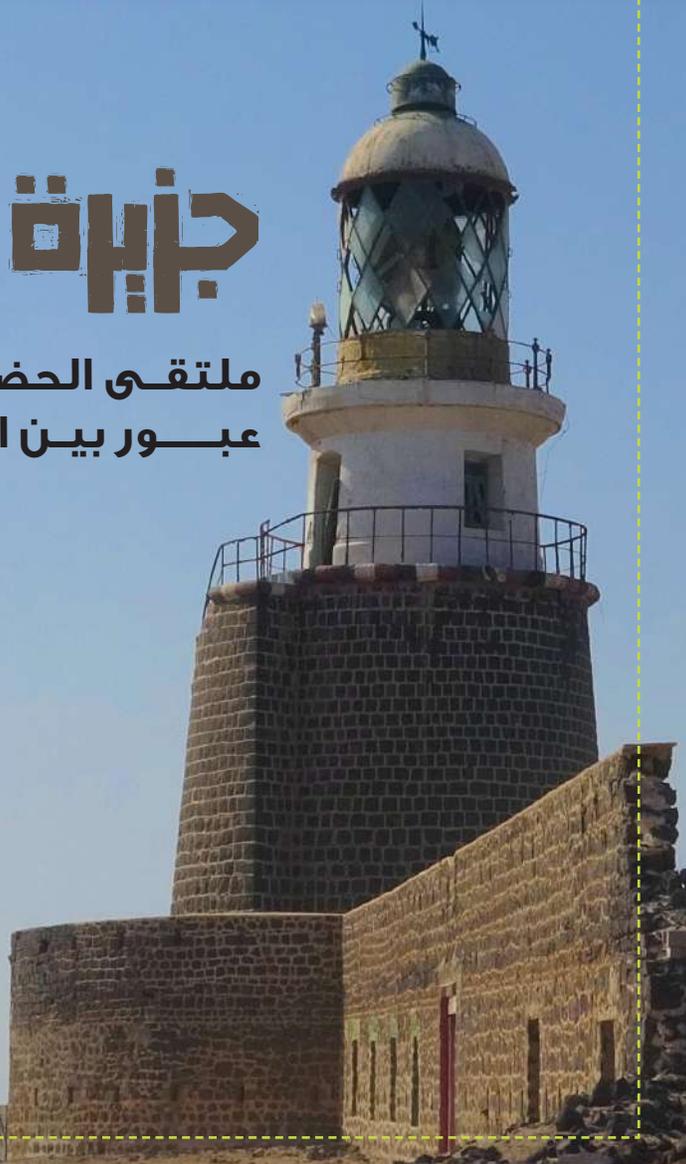
مجلة شهرية تحليلية تصدر كل شهر

تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن

العدد: (4) - يونيو/ حزيران 2024

جزيرة بيريم..

ملتقى الحضارات وجسر
عبور بين الشرق والغرب



رئيس مجلس الإدارة رئيس مؤسسة
اليوم الثامن للإعلام والدراسات
صالح أبو عوذل

رئيس التحرير
د. صبري عفيف العلوي

مدير التحرير
أ. مشارك د. سالم علوي الحنشي

سكرتير التحرير
أ. مساعد د. أشجان محمد الفظلي

مدير العلاقات العامة
د. إيزيس صالح المنصوري

مدير الإنتاج
مراد محمد سعيد

الناشر
مؤسسة (اليوم الثامن) للإعلام والدراسات

الهيئة الاستشارية

أ. د. عبده يحيى صالح الدباني
أ. د. هادي فضل العلوي
أ. مساعد د. عارف صالح السنيدي
د. علوي عمر بن فريد
د. هيثم حسين جواس
د. مراد عبدالله الحوشي
د. رائد شائف القطيبي
د. فضل محمد الشعاري
د. صلاح لرزي بن دويل
د. عباس حسن الزامكي
العميد/ صالح علي الدويل
د. محمد جمال الشعبيبي



مجلة شهرية تحليلية تصدر كل شهر

تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن،
تصدر عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

Political and Economic Magazine Concerned with the Issues
of the Red Sea and Gulf of Aden Countries - Published by the
alyoum8th Foundation for Media and Studies

العدد: (4) - يونيو/ حزيران 2024

مجلة دورية فكرية سياسية اجتماعية

تأسست في عدن - 2024
عنوان: عدن- البريقة- انماء الجديدة
عمارة رقم 32 شقة رقم 9
0096777668124
الايمليل: perim8th@gmail.com

"الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر
كاتبها لا عن سياسة
مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات"

حقوق الطبع محفوظة



@perim8th

مجلة "بريم" التسمية والأهمية

هيئة التحرير

المجلة وقد آثرنا أن نقوم بنشرها إلكترونياً في موقع مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات في ظل الظروف المادية التي تعيشها عاصمة الجنوب عدن وباقي محافظات الجنوب الأخرى في هذه الأيام؛ بسبب الأزمة الاقتصادية وانقطاعات الكهرباء التي ابتلت بها هذه المدينة منذ غزوها وتدمير بنتيها التحتية منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، نسأل الله أن يفرج كربتنا وينصر شعبنا في تجاوز التحديات والتهديدات التي تحاك ضده من أعداء الحياة والإنسانية.

ما نتمناه من الأخوة الباحثين والمهتمين الاستجابة الكبيرة في مد المجلة بمواد علمية وفيرة ونظم في إصدار أعداد متخصصة تغطي كل المحاور والمجالات التي تهتم بقضايا البحر الأحمر ودوله، كما أن إدارة المجلة تسعى جاهدة في تطور هذا المشروع العلمي حتى تصبح مجلة محكمة محلياً وإقليمياً وهذا من ضمن أهداف المجلة المستقبلية بأذن الله.

وأخيراً نتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان لكل الذين دعموا مسيرة مشروعات المؤسسة والمجلة والأنشطة والفعاليات التي تنفذها مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، آمليين مزيداً من التفاعل من قبل المختصين والباحثين والمهتمين لمد المجلة بمساهماتهم العلمية الجادة نراكم على خير في الأعداد القادمة للمجلة بإذن الله .

إنّ المجلات العلمية المتخصصة في قضايا وشؤون الدول المُشاطِئة على البحر الأحمر وخليج عدن قليلة ونادرة لاسيما في البلدان العربية الواقعة في القارة الآسيوية، وكانت هذه إحدى الدوافع لإصدار مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات مجلة بريم للدراسات السياسية والتنمية؛ لتهتم بقضايا وشؤون الدول المُشاطِئة على البحر الأحمر وخليج عدن وتصدر شهرياً من مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات في العاصمة عدن- بالتعاون مع عدد من الباحثين والأكاديميين.

وقد استطاعت مجلة "بريم" للدراسات السياسية والتنمية أن ترى النور وها هي الآن في إصدارها الرابع متمنين لها الديمومة والسير نحو الأفضل. وفيما يخص اختيار اسم لفظة "بريم" دون غيرها؛ فمرجع ذلك؛ لكونها من أقدم الأسماء التي اشتهرت بها الجزيرة، واستناداً الى رأي العالم اللغوي بطرس البستاني الضليح في اللغة العربية الذي اعتمد ذلك القول في دائرة المعارف، وفي متن هذا العدد دراسة تناولت ملامحاً تاريخياً عن جزيرة بريم، مقدمة موضوعات متنوعة تناولت التاريخ والصلات الحضارية والثقافية بين الدول المُشاطِئة للبحر الأحمر وخليج عدن إلى جانب الأهمية الاستراتيجية والجغرافية لدول حوض البحر الأحمر.

وكما تعلمون أن هذا هو العدد الرابع من

محتويات العدد

4 الافتتاحية: رئيس التحرير

5 جزيرة بريم " ميون " أحلام يحيى علي

التدخل الإيراني في الدول المُشاطئة على البحر الأحمر وأثره على الأمن والسلم الإقليميين
19 د. صبري عفيف العلوي

قرارات البنك المركزي اليمني في العاصمة عدن والانقسام المالي والنقدي. د. هيثم جواس
64 حسين

83 دور التنشئة المدرسية في تنمية القيم الاجتماعية د. إيزيس المنصوري

الافتتاحية:

والأردن جيبوتي والسعودية واليمن. وفي هذا العدد تستمر مجلة "بريم" للدراسات السياسية والتنمية في نشر الدراسات والبحوث والمقالات التي تركز اهتماماتها بقضايا الدول المُشاطِئة للبحر الأحمر وخليج عدن؛ لتقدم قراءة للواقع السياسي والتنمية في تلك المنطقة الجغرافية المهمة.

فقد احتوى العدد الرابع لشهر يونيو على (5) موضوعات رئيسة هي: الأول: قضايا أقليلية (ملف العدد) والذي كرس لتاريخ وأهمية جزيرة بريم، والتدخل الإيراني في الدول المُشاطِئة على البحر الأحمر وأثره على الأمن والسلم الإقليميين، ومواقف الدول الأفريقية المُشاطِئة للبحر الأحمر من التصعيد الغربي- الحوثي، والموضوع الثاني: مجتمع مدني تناول دور .. والموضوع الثالث: قضايا تربوية تناول ظاهرة العنف في المدارس والموضوع الرابع: تناول عرض كتاب والموضوع الخامس: تناول فعاليات وانشطة مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات.

أخيرا نأمل أن تناول مواضيع هذا العدد حسن أعجابك، كما نأمل من أعزائنا الكتاب والباحثين والأكاديميين والمهتمين الاستمرار بدعم المجلة في مشاركاتهم وبحوثهم وملاحظاتهم؛ لضمان الديمومة في نشاطها.

يتميز البحر الأحمر بطول سواحله، حيث يبلغ طوله حوالي 3069 ميلا باحتساب سواحل خليجي العقبة والسويس، ويبلغ طوله من أقصى نقطة مشارف خليج السويس وأقصى نقطة جنوبا في مضيق باب مضيق المنذب نحو 1200 ميلا، أمّا مساحته فتبلغ 178 ألف ميل مربع، ويصل أقصى اتساعه إلى 190 ميلا بين ميناء مصوع الارتيري على الساحل الإفريقي وجيزان السعودي على الساحل الآسيوي.

ويطل على البحر الأحمر على مجموعة من الدول بسواحل متفاوتة الطول، فمن الجهة الشرقية في القسم الآسيوي حتى كل من المملكة الأردنية غرب ميناء العقبة، والمملكة العربية السعودية عبر مينائي "ينبع وجدة" وأصبح للاحتلال الإسرائيلي منفذ في البحر الأحمر عبر ميناء ايلات بعد احتلاله للأراضي الفلسطينية، وميناء عدن لدولة الجنوب غرب العاصمة عدن، وميناء الحديدة، غرب اليمن، أما من الجهة الغربية في قارة إفريقيا فتحده كل من مصر غرب موانئ، الغردقة، وسفاجة، والقيصر، ودولة السودان ميناء بور سودان وسواكن، ودولة أريتريا ميناء عصب ومصوع ودولة جيبوتي، كما يعدُّ البحر الأحمر المنفذ البحري الوحيد بالنسبة لبعض هذه الدول الطلة عليه كالسودان وأريتريا

”شكّلت ملتقى الحضارات وجسر عبور بين الشرق والغرب“..

جزيرة بريم: حجر الزاوية في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية (دراسة توثيقية)

□ أحلام عبدالكريم

باحثة مقيمة في مؤسسة اليوم للإعلام والدراسات

مقدمة:

يمتاز الجنوب العربي بموقع استراتيجي مهم، إذ يتحكم بعدد من المواقع ذات الأهمية الجيوإستراتيجية؛ لكونه يطل على البحر الأحمر غرباً وخليج عدن والبحر العربي جنوباً، ويمتلك عدد من الجزر الاستراتيجية جعل الرحالة الأوروبيين أبان عصر الكشوف الجغرافية منها مراكز انطلاق نحو طرق التجارة إلى الهند أو محطات؛ لتزويد سفنهم بالفحم.

مشكلة البحث:

موقع الجغرافي لجزيرة بريم “ميون” وطبيعة تضاريسه وثوراته المتفردة والمتميزة، جعلتها منها على مدار حركة التاريخ المكتوب، محل أطماع، وساحة تصارع، وتنافس، إقليمي ودولي، من قبل قوى خارجية؛ ذلك لأنه يعطي الجهة المسيطرة عليه، واللاعب الأساسي فيه، القدرة على التحكم بمدخل أحد أهم المعابر المائية في العالم.

1. ما أهمية موقع الجزيرة في عنق المضيق استراتيجياً؟
2. ماهي الأهداف التي جعلت القوى الاستعمارية

تتجه بأنظارها نحو جزيرة بريم.
3. كيف ساهمت القوى الاستعمارية في إذكاء الصراع الدولي في الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن؟
4. ما هو موقف الاحتلال البريطاني من تسليم الجزر الجنوبية في مفاوضات الاستقلال؟
5. ماهي المحاولات اليمينية للسيطرة على الجزر الوطنية الجنوبية؟

6. ما هي النتائج والتوصيات للحد من توسع الصراعات في هذه المنطقة؟

- أهمية البحث:

إنه لمن الأهمية اليوم أن نعيد قراءة التاريخ السياسي والعسكري الذي عاشته دولة الجنوب خلال المراحل الماضية، ويعد دراسة تاريخ الجزر الجنوبية والعلاقات السياسية الخارجية التي ارتبط ارتباطاً مباشراً بالصراع في هذه المنطقة، لها من أهمية في الماضي والحاضر والمستقبل. إن معرفة أسباب الصراع القديم، سواء أكانت حروب وصراعات أم أنشطة تجارية واقتصادية أم أعمال قرصنة وتخريب لذو أهمية كبيرة. ومن هذا المنطلق أن اختيارنا



وتتبع دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وتبلغ مساحتها 13 كم²، وتتبع إدارياً مديرية المعلا أحد مديريات العاصمة عدن، وتبلغ مساحتها حوالي 13 كيلومتراً مربعاً، ويبلغ طولها حوالي 9 كيلومتراً وعرضها حوالي 3 كيلومتراً. ويبلغ سكانها تقريباً 6500 ألف نسمة، وتبعد جزيرة ميون عن ميناء عدن مسافة 100 ميل بحري و200 ميل عن جزيرة كمران، وهي تقع في مضيق باب المنذب على بعد ميل ونصف من الساحل العربي و11 ميل من الساحل الأفريقي، وتفصل

موقع الغازي المنتصر.

- منهجية البحث:

انتهج هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي والسرد التاريخي المبني على الوثائق والمصادر.

المبحث الأول: جزيرة بريم "ميون" الجغرافيا والأهمية والتنوع البيولوجي

- الجغرافيا:

تقع جزيرة بريم (Perim) المعروفة حالياً باسم جزيرة ميون، في مدخل "مضيق باب المنذب" الاستراتيجي،

لهذا البحث يهدف إلى معرفة تاريخ الصراع والخطط والغايات التي رُسمت للسيطرة على هذه المنطقة منذ مئات السنين، وكذلك ربطها بالصراعات العالمية الدائرة حالياً في هذه المنطقة. وعلى الرغم من أهمية الموضوع وتتبعنا للدراسات العلمية والأكاديمية التي تناولت جزيرة "بريم" قليلة جداً حيث وجدنا بعض المقالات البحثية إلا إنها لا تخلوا من التحريف والطمس لتاريخ هذه الجزيرة سواء أكانت دراسات يمنية أم وثائق بريطانية فلكلهما تحدثنا من

من الدولارات سنوياً وتتبع إيراداتها مؤسسة ميناء عدن. كما أن أهمية جزيرة بريم "ميون" تأتي من كونها تُشرف على الممر المائي في مضيق باب المنذب، الذي تمر فيه نحو 21 ألف سفينة عملاقة سنوياً، وبواقع 57 سفينة حاملة نפט يومياً، حسب ما ذكرته وزارة التجارة، وتُقدر كمية النفط العابرة في المضيق بـ3.3 مليون برميل يومياً().

وتُعدّ جزيرة بريم، كنزاً طبيعياً فريداً يتميز بتنوعه البيولوجي الغني، وتتنوع تضاريس الجزيرة بين الجبال الشاهقة والسهول المنبسطة والشواطئ الخلابة، مما يخلق بيئة مثالية لازدهار العديد من الأنواع من الحيوانات والنباتات.

1. الحياة البرية:

• الثدييات: تُوجد في جزيرة بريم العديد من الثدييات، بما في ذلك الغزلان والماعز البرية والقرود، وتُعدّ الغزلان العربية من أكثر الحيوانات البرية شهرة في الجزيرة، وهي تتجول في قطعان كبيرة في السهول والوديان.

• الطيور: تُعدّ جزيرة بريم موطناً للعديد من أنواع الطيور، بما في ذلك النسور والصقور والبوم، وتتواجد بعض الأنواع المهاجرة في الجزيرة خلال فصل الشتاء،

أهم ممرات الملاحة البحرية في العالم.

ويُسكن في جزيرة بريم "ميون" حالياً ما يقارب 600 نسمة، يتحدث سكان الجزيرة اللغة العربية بلهجة عدنية جنوبية مميزة، ويعتمد اقتصاد الجزيرة بشكل أساسي على الصيد. يوجد في جزيرة بريم ميناء طبيعي في طرفها الجنوبي الغربي، الجزيرة قليلة الخضرة وتفتقد المياه العذبة، الأمر الذي أعاق استيطانها. في نقطة ما في تاريخ بريم الجيولوجي ثار بركان فيها أدى إلى سد باب المنذب وتبخر البحر الأحمر إلى درجة جفاف قاعة.

- الأهمية الاقتصادية

ولجزيرة بريم "ميون" أهمية اقتصادية استراتيجية تمثلت في كونها ثروة مدفونة في قلب مضيق باب المنذب الذي هو أحد أهم الممرات المائية الدولية، نظراً لتدفق الصادرات النفطية عبره، وترتبط الجزيرة بين الشرق والغرب، وتبلغ مساحتها نحو (13 كيلومتراً مربعاً)، وهي محمية بجمال وفيها ميناء طبيعي في الجزء الجنوبي الغربي منها. ويُشار إلى أن الأهمية الاقتصادية للجزيرة بدأت فعلياً بعد فتح قناة السويس المصرية، وتدر الجزيرة عشرات الملايين

باب المنذب إلى قسمين، الأول المضيق الصغير الذي يفصل الجزيرة عن الشاطئ العربي، ويبلغ عرضة 3 كيلومتر، والمضيق الكبير يبلغ عرضة 21 كيلومتر ويستخدم المضيق الصغير لممر السفن؛ نظراً لوجود مجموعة من الجزر البركانية الصغيرة والمعروفة باسم (الأخوات السبع) في المضيق الكبير، وتتكون جزيرة بريم "ميون" من تشكيلات صخرية بركانية هي عبارة عن مجموعة من التلال المنحدرة نحو الشاطئ واسعة وأمنة، يبلغ طولها حوالي ميل ونصف وعرضها نصف ميل وتحيط بالميناء، أما أعلى قمة مرتفعة تصل إلى 245 قدماً.()

وتشكل جزيرة بريم في هيئتها كحدوة حسان تتجه بأطرافها نحو الجنوب مكونة خليجاً إلى جنوبها.. ويتميز مناخها بأنه حار في أغلب أوقات السنة إلا إنه في شهر سبتمبر يتميز بالحرارة الشديدة على عكس باقي الشهور ولا يتجاوز التساقط السنوي للأمطار 63 ملم سنوياً ومتوسط الحرارة خلال فصل الصيف 32 درجة مئوية. ومتوسط يتميز مناخ الجزيرة بأنه حار

وتقع الجزيرة في مدخل مضيق باب المنذب، وتحتل موقعاً هاماً على خريطة التجارة الدولية؛ لكونها أحد



• الثدييات البحرية:
تُشاهد في مياه جزيرة بريم بعض أنواع الثدييات البحرية، مثل الدلافين والحيتان. تُعدّ مشاهدة هذه الحيوانات تجربة فريدة من نوعها للسياح.

**المبحث الثاني: جزيرة بريم
ميون** ومواجهة الأطماع
الاستعمارية

تُشير الدلائل الأثرية إلى وجود مستوطنات بشرية في

حول جزيرة بريم من أجمل الشعاب المرجانية في العالم، تتميز هذه الشعاب بتنوعها الغني من حيث ألوانها وأشكالها وأنواع الحياة البحرية التي تعيش فيها. • الأسماك: تُوجد في مياه جزيرة بريم العديد من أنواع الأسماك، بما في ذلك الأسماك الاستوائية والأسماك المفترسة. تُعدّ صناعة صيد الأسماك من أهم مصادر الدخل لسكان الجزيرة.

مثل اللقلق والبط. • الزواحف: تُوجد في جزيرة بريم العديد من أنواع الزواحف، بما في ذلك السحالي والثعابين والسلاحف، وتُعدّ السحلية المرقطة من أكثر الزواحف شيوعًا في الجزيرة، وهي تعيش في المناطق الصخرية.

2. الحياة البحرية:
• الشعاب المرجانية: وتُعدّ الشعاب المرجانية الموجودة

الشيخ سعيد“ ومن ثم يتم نقلها بالجمال الى عدن. تكلفة هذه الخدمة كانت 25 روبية هندية في الشهر مقابل نقل البريد من وإلى بريم مرتين في الشهر. بالرغم من بساطة هذه الطريقة إلا أنها لم تكن تخلوا من مشاكل أهمها شدة الرياح في مضيق باب المنذب الذي كانت تؤدي الى تأجيل نقل البريد من الجزيرة لأيام واحياناً إلى أسابيع، وأيضاً قطاع الطرق المتربصين بالجمالة وسرقة الطرود.

وفي عام 1881م قامت شركة الشرق للخدمات البرقية The Eastern Telegraph Company بإنشاء محطة كابلات تم ربط الجزيرة بعدة نقاط مهمة أهمها السويس.

وفي عام 1883م تم تأسيس شركة The Perim Coal Company والتي كان مقرها في ليفربول وفي يوليو من نفس العام تم بناء محطة لتزويد السفن والبواخر بالفحم في الجزء الغربي من الجزيرة. ومع هذا الإنشاء شهدت الجزيرة نقلة نوعيه في الخدمات البريدية خاصة والخدمات العامة. ومع توفر الخدمات وازدياد عدد السفن والبواخر القادمة إلى الميناء للتزود بالفحم زادت كمية الرسائل والطرود، والتي يمكن تقسيمها إلى نوعين.

النوع الأول: رسائل وأظرف

كان يعج بهم البحر الأحمر في الفترة ما بين 1698-1695 الاستيطان في جزيرة بريم “ميون” لكنهم فشلوا وذلك لقلة المياه الجوفية الصالحة للشرب مما جعل الجزيرة صعبة الاستيطان لفترات طويلة.

وفي عام 1799م أرسلت بريطانيا بعثة لاحتلال الجزيرة كونها تشكل موقع استراتيجي لغلغ مدخل البحر الأحمر وتشكل سد منيع بين نابليون في مصر ومصالحها في الهند، إلا أن البعثة لم تدم طويلاً بسبب قلة مياه الشرب أدى ذلك إلى انسحابها من الجزيرة. ولكنها عادت مرة أخرى ().

وفي يناير من عام 1857م لترفع علم بريطانيا مرة أخرى. وقد عمل الإنجليز في تحسين وضع الجزيرة وجعلها ثكنة لجنودهم، وقاموا ببناء فانر في العام 1861م.

وفي بداية عام 1860م كانت الرسائل ترسل عن طريق تسليم الرسائل إلى السفن المارة من الجزيرة والتي بدورها تقوم بتسليمها الى مكتب بريد عدن الرئيسي. لتشهد عصرها الذهبي مع افتتاح قناة السويس عام 1869 كمحطة لتزويد السفن بالفحم.

وفي العام 1871م تم تجهيز مجموعة من “الجمالة” تكون في انتظار المراكب القادمة من بريم الى شبة جزيرة “جبل

جزيرة “بريم” منذ العصور القديمة، ويعود ذكر الجزيرة أول مرة إلى الكتاب اليوناني The Periplus of the Erythraean Sea الذي كتب في 50م وقد ذكرت تحت اسم “جزيرة ديودوروس”. وأول ذكر للجزيرة باسمها بريم “ميون” كان في عام 575 م عندما قامت الحبشة باحتلال أجزاء من شبه الجزيرة العربية وطرد سكان جزيرة بريم “ميون” الذين كانوا من أصول حميرية واستعانوا بالملك كسرى الأول حاكم الامبراطورية الساسانية في بلاد الفرس.

وقد تعاقبت على الجزيرة العديد من الحضارات، بما في ذلك الحميريين والقبتانيين والاسانيين والرومانيين، وفي العصور الوسطى، أصبحت بريم مركزاً تجارياً هاماً على طريق التجارة بين الشرق والغرب.

وقد تطورت أهميتها في القرن السادس عشر، وفي عام 1540م يأتي الدوق الفونسو دي ألبوكيرك البرتغالي وهو عائد من جزيرة كمران ويطلق اسم Vera Cruz على الجزيرة بعد أن شاهد صليب يلمع في سماء الجزيرة على حسب روايته. إلا أنهم لم يبقوا فيها بسبب المناهضة العثمانية.

وقد حاول القراصنة الذي

قضية محورية في مفاوضات الاستقلال، حيث أعلن في مجلس العموم البريطاني عن وثيقة عدن المتعلقة بجزيرة بريم“ ميون“ وجزر كوريا موريا وهي وثيقة تخوّل بموجبها إنهاء السيادة البريطانية على تلك الأجزاء من الجنوب العربي الواقعة تحت الحكم البريطاني المباشر وفي سياق النقاش حول هذه الوثيقة صرح السيد بروان أنه أيد فكرة تدويل جزيرة البحر الأحمر بريم “ميون“ ونقلها نوعا ما الى ضمن سيطرة الأمم المتحدة“()

استمرت الجبهة القومية في رفض المفاوضات المنقوصة وقامت الجبهة أيضا بإحباط محاولات الأمم المتحدة للاجتماع بوزراء الاتحاد والترتيب لحل وسط - وفي 8 أغسطس أصدرت الجبهة بيان نصه“ ليس امامنا خيار سوى ضربات اشد على العدو حتى تعترف بريطانيا فعليا بالثورة...“()

وبضغط الجبهة القومية في الميدان حيث لحقت ضربات قوية وفي مقدمتها اعلان جيش الجنوب العربي مناصرة الجبهة القومية وطلب قيادة الجيش من البريطانيين التفاوض مع الجبهة حينها فشلت مؤامرة تدويل الجزر الجنوبية ولم يلق مقترح تدويل جزيرة

للشركة وكانت باخرتين الأولى تحمل اسم Sheikh Bukhurd Meegen والثانية وفي العام 1927 تمت إضافة سفينة ثالثة حملت اسم The Preserver إلا أن دوام الحال من المحال، مع التغيير الذي حصل للسفن والبواخر وتخليها عن الفحم كمصدر للطاقة ودخول المشتقات النفطية كلاعب أساسي في تزويد السفن بالوقود بدأت الشركة بتكبد الخسائر وانسحاب الشركة من جزيرة بريم وإغلاق مكتب بريد بريم عام 1936م.

وبعد إغلاق مكتب البريد لم تتوقف الخدمات البريدية والتي كانت تحت إشراف الشرطة البريطانية عام 1937م وكانت تنقل البريد مرة في الشهر من وإلى الجزيرة.

المبحث الثالث: مفاوضات الاستقلال والجزر الجنوبية

لقد ظلّت الجزر الجنوبية العربية (ميون وكمران وكوريا موريا...) تحت الاحتلال البريطاني خلال فترة احتلالها للجنوب الذي دام 129 عامًا، وأثناء مفاوضات الاستقلال بين الجبهة القومية بقيادة الرئيس القائد قحطان الشعبي، ووزير الخارجية البريطاني لرابطة الشعوب البريطانية ”اللورد شاكلتن“ شكلت تلك الجزر

مُرسله من السفن والتي يمكن التعرف عليها عن طريق كتابة ” Off Perim “ ومن ثم إرسالها إلى عدن ليتم ختمها من مكتب بريد عدن الرئيسي.

النوع الثاني: وهي الأظرف والطرود المرسله من شركة Perim Coal Co يمكن التعرف على هذه النوعية من الرسائل عن طريق استعمال طابع خاص بالشركة في الجزء الخلفي من الظرف مستطيل الشكل().

مما لا شك فيه أن تواجد شركة بهذا الحجم جعلها المتحكم الرئيسي في حركة البريد في الجزيرة وهذا أدى الى جعلها المتعهد الرسمي للبريد Postal Agent كما تشير المستندات في عام 1887م . هذا النمو أدى الى زيادة عدد الجمالة وأيضاً عدد الرحلات التي اصبحت أسبوعياً من وإلى الجزيرة وبالتبعية ازدادت حالات السرقة.

ومع بداية الحرب العالمية الأولى تم إنشاء مكتب بريد عسكري ميداني كغيرها من المناطق التابعة للبريطانيين، وبعد انتهاء الحرب تم إعادة الخدمات البريدية إلى إدارة مدنية في العام 1922م. في هذه الأثناء كان يتم نقل البريد من المكتب الرئيسي إلى بريم عن طريق البواخر التابعة

يخبروهم بأن هذا قد حصل مسبقاً وتم تأجيل قرار مجلس الشورى الملكي للمصادقة عليه على نقل الملكية.

وبعد إعلان استقلال الجنوب العربي عام 1967م، أصبحت جزيرة بريم "ميون" جزءاً من جمهورية اليمن الجنوبية العربية، وأعلن في بيان بعد اتفاقيات جنيف" أن الجبهة القومية قد رفضت اقتراح تعيين بعثة بريطانية للقوات المسلحة اليمنية الجنوبية" وذكر نص العبارة" محاولات من أجل التنحي عن جزء من بلدنا" يقصد بها جزر كوريا موريا.

وقد كان القرار الجمهوري رقم 4 لعام 1967م، الذي أصدره الرئيس القائد قحطان محمد الشعبي عند توليه

الانضمام إلى الدولة القادمة للجنوب " عدن " والتي حصلت على الاستقلال في 30 نوفمبر 1967م، وقد اختار أعيان الجزيرة الانضمام إلى عدن والجنوب؛ لأنهم جزء من هذه الأرض وثقافة المواطنين ولهجتهم العامية هي نفس لهجة عدن. وحاولت الجبهة حينها أن تضغط على جزر "كوريا موريا" لكن البريطانيون أدعوا أن عددا من سكان الجزيرة اختاروا الانضمام إلى سلطة عمان؛ رغم أن البريطانيين ضموها مؤقتاً إلى مستعمرة عدن().

وفي مؤتمر جنيف أدعت الجبهة القومية أن البريطانيين أوهموهم على أنهم كانوا بصدد تسليم جزر " كوريا موريا لسلطان عمان ولم

بريم "ميون" دعماً في الأمم المتحدة ولهذا ستبقى الجزيرة جزءاً من الدولة الجديدة.

واستأنف المفاوضات بين الطرفين وبرز خلاف حول المطالب الرئيسية للجبهة والمتمثل في الاعتراف بهم كحكومة للجنوب العربي وأن تبقى الجزر الملحقة بالجنوب العربي الواقعة تحت الحكم البريطاني جزءاً من الجمهورية الجديدة وهي (جزيرة ميون) أبداً البريطانيون الموافقة على أن تكون جزيرتي بريم (ميون) وكمران جزءاً من الجمهورية الجديدة، تم استفتى من قبل الاستعمار البريطاني بإشراف الأمم المتحدة في مايو 1967، وتم العرض على أهالي الجزيرة بأن تبقى تحت الحكم البريطاني والأراضي البريطانية ما وراء البحار أو



البريطانيون أُهديت للملكة فيكتوريا من سلطان عُمان عند توليها للعرش وأنهم اتفقوا على ألا يتفقوا. وبدأت بجمع المعلومات عن هذه الجزر لأتمكن من معرفتها وزيارتها لاحقاً.

فبعد استقلال الجنوب من بريطانيا تم انشاء قاعدة عسكرية بحرية جنوبية في الجزيرة إلى عام 1994م. وقد نص القانون البحري لدولة الجنوب، بأن المياه التي تقع على الجانب الممتد نحو الإقليم القاري والجزري من الخط الذي يقاس ابتداءً من البحر الإقليمي هي مياه إقليمية. وذلك يؤكد بان مضيق باب المنذب الذي تقسمه جزيرة بريم إلى مضيقين:

(1) المضيق الصغير يتراوح عرضه بين (15-3) ميل بحري تقريباً وطوله (3) أميال بحرية، وهو يقع بكامله ضمن البحر الإقليمي لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أي بين جزيرة بريم والساحل الداخلي للدولة، وهو حق تاريخي لدولة الجنوب بدون منازع، حيث كانت ومازالت تمتلك السيادة الكاملة عليه وتنظم الملاحة الدولية فيه، وفق القانون الدولي والتشريع الوطني.

(2) المضيق الكبير يقع

الخارجية وأرشفها التي تأسست قبل الاستقلال وكان وزيرها الشيخ محمد فريد العولقي الذي كان يعتبر من أكثر الوزراء ثقافة وإدارة وسياسة ودبلوماسية، ولكنه غادر عدن قبل استقلال الجنوب كغيره من وزراء الاتحاد الفيدرالي في الجنوب. وقد وجدتُ بعض المعلومات عن الجزر في أرشيف وزارة الخارجية كما استعنت بوزير الخارجية حينها المناضل سيف الضالعي المثقف والسياسي والخبير بالشؤون السياسية والذي كانت له علاقاته قبل الاستقلال مع بعض الدول والمنظمات كممثل للجهة القومية. وكان من القيادات التي اشتركت في مفاوضات جنيف مع الرئيس قحطان الشعبي والذين قال عنهم اللورد شاكتون وزير المستعمرات بـ"أنهم رجال من عيار ثقيل".

وقد حدثني الوزير عن جزيرة بريم (ميون) التي حاول البريطانيون تدويلها باعتبارها بوابة البحر الأحمر، ولكن هذا العرض رُفض من قبل السكان ومن قبل قيادة الجهة القومية، كما حدثني عن الخلاف في مفاوضات جنيف على جزر كوربا موربا، باعتبار هذه الجزر كما قال

منصب رئيس جمهورية اليمن الجنوبية وهو تعيين علي ناصر محمد محافظ "جزر بريم، وكمران وكوربا موربا". وفي مقال للسيد الرئيس علي ناصر محمد بعنوان "الطريق إلى باب المنذب" نشر في عام 2021م، قال فيه: "كان رئيس الجمهورية قحطان الشعبي يريد أن يثبت للعالم حق اليمن الجنوبية على سيادة هذه الجزر، ويومها تفاجأت في هذا القرار فأنا لا أعرف هذه الجزر وعددها وسكانها وبعدها عن عدن في البحر الأحمر والمحيط الهندي وبحر العرب. وكان علي أن أنفذ قرار رئيس الجمهورية الذي قال لي حينها مشجعاً بعد أن أخبرته بالصعوبات وشحة المعلومات والامكانيات وصعوبة الوصول إليها بحراً وجواً، قائلاً: "نحن معك، والدفاع معك، والخارجية معك والوزارات معك والله معك".

وشدّ على يدي مُصافحاً وهو يودعني، وقال: "المهم، صرّح للعالم بعد صدور القرار بأن هذه الجزر يمنية جنوبية، وأنا سنحميها وسنحافظ عليها، ولن نفرط بسيادتنا عليها".

ويؤكد ناصر أنه بعد خروجه من مكتب الرئيس قائلاً: لقد توجهت إلى وزارة



الإقليمية لدولة الجنوب، والتي تمتلك أكبر جرف قاري في المنطقة، إلا ان الدولة لا يحق لها وقف المرور البري في مياها الإقليمية كل ذلك في الظروف العادية.

كما أعطى القانون الدولي الحق للدولة بحماية أراضيها واعتراض سفن العدو التي تشكل خطراً على امنها القومي وذلك في الظروف الاستثنائية وفي الحروب، وذلك مثلما حصل مع السفن الإيرانية التي تم ضبطها محملةً بالأسلحة دعماً لجماعة أنصار الله الحوثيين،

الدولية والتشريع الوطني. إن النظام الخاص بالمضايق لا يمس النظام القانوني للمياه الواقعة خارج البحار الإقليمية المطلة على المضيق بوصف تلك المياه مناطق اقتصادية خالصة أو من أعالي البحار، ذلك يدل على أن عدم تأثر المياه الداخلية لأي دولة تكون خاضعة لسيادتها.

لقد اعطى القانون الدولي الحق لسلطات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في السيطرة على المضيق والمنطقة الاقتصادية الخالصة في محيطه، لكونهما يدخلان ضمن المياه

بالاتجاه الاخر لجزيرة بريم وطوله (10) اميال بحرية تقريباً وعرضه (10,5) ميل بحري ويقع بين جزيرة بريم والساحل الافريقي. وبذلك فإن عرض المضيق الكلي الصغير والكبير يتجاوز (12) ميلاً بحرياً بنسبة بسيطة، ذلك يبين بان جزء من المضيق يقع ضمن المياه الدولية أي خارج عن (12) ميل بحري التي حدتها الدولة كمياه إقليمية للدولة، لذلك فإن الدولة الجنوبية تنظم الملاحة فيه وفقاً لأحكام القانون الدولي والاتفاقيات

على اصدار قرار جمهوري في عام 1997م، الذي أقرّ بضم جزيرة بريم "ميون" إلى مديرية "ذباب" محافظة تعز اليمنية، بغرض تغيير ديموغرافيا الجنوب؛ للسيطرة على منافذه البحرية والبرية. إلا أن هذا القرار قوبل بالرفض من قبل الأمم المتحدة، مما جعل علي عفاش يصدر توجيهات رئاسية بتعليق قرار ضم الجزيرة إلى محافظة تعز؛ ويعود ذلك التراجع؛ بسبب ضغوط واحتجاج الأمم المتحدة؛ حيث رفضت دفع المنحة المالية السنوية المقدمة من الأمم المتحدة لفنار إرشاد السفن؛ بسبب ضم الجزيرة إلى تعز، حيث إن الأمم المتحدة كانت تدفع المنحة لميناء عدن منذ استفتاء الأهالي في 1967 وانضمامهم إلى عدن وبقت الجزيرة تتبع عدن انتخابياً ويتبع الفنار ميناء عدن حتى هذه اللحظة رغم المؤامرة التي تتعرض له الجزيرة.

وعلى هذا الأساس جرت وتجري سياسة بمنة الجزيرة ومحاولة طمس هويتها، من خلال محاولات السلطة اليمنية تزوير الحقائق التاريخية وتغيير معالم الجزيرة وخلط المصطلحات، حيث وضعت مقررات المنهج الدراسي لوزارة التربية اليمنية

بريم "ميون"
ثلاثة عقود مضت وجزيرة بريم "ميون" الجنوبية العربية تعاني الإهمال والطمس والتهميش فمنذ صيف 1994م وبعد احتلال الجنوب من قبل نظام صنعاء زاد الإهمال للجزر الجنوبية بشكل عام وجزيرة بريم "ميون" على وجه الخصوص، وكان رئيس نظام الاحتلال اليمني قد زار الجزيرة قبل قرابة عقدين؛ لكنه عرقل تنميتها وتم تجاهلها من قبل المسؤولين اليمنيين على مدار السنوات.

وبحسب معلومات تلقتها مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات تشير أن مسؤولين في النظام السابق، حولوا الجزيرة إلى مكان لتهديب السلاح والمخدرات، والاتجار بالبشر وتهريب الأموال؛ فضلاً عن مواد أخرى للتهديب من دفع رسوم جمركية عليها.

كما حرصوا على تعقيد حياة سكانها، الذين شكوا دائماً من مضايقات كانوا يتعرضون لها لطردهم منها.

- سياسة التغيير الديغرافي للجزيرة
ومن أبرز التحديات والمخاطر التي تعرضت لجزيرة بريم "ميون" من قبل الاحتلال اليمني الذي عمد

أو السفن والقوارب التي تحمل مهاجرين غير شرعيين من القرن الأفريقي أو السفن التي تقوم بعمليات تهريب البضائع.

وفي حرب 6 أكتوبر 1973م، بين مصر وقوات الاحتلال الصهيوني، فقد اتخذت قيادة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قرار بمنع سفن العدو الصهيوني من المرور في المضيق ومنع امداده عبر المضيق.

وفي عام 1974م، بعد فك الحصار البحري على إسرائيل، تم وضع جزيرة بريم "ميون" تحت القيادة المصرية، باتفاق مع دولة الجنوب مقابل تدفع بموجبه السعودية عشرة مليون دولار سنوياً، إلى جمهورية اليمن الديمقراطية وبعد انتهاء الخطر الإسرائيلي، على جزيرة بريم "ميون" عادت إدارة الجزيرة إلى دولة الجنوب.

كل ذلك يدل على أن جزيرة بريم "ميون" ومضيق باب المندب يخضع لسيادة دولة الجنوب، والدولة هي من ينظم الملاحة فيه دون أي تدخل دولي، ملتزمةً بالقانون الدولي والمعاهدات الدولية والتشريع الوطني.

المبحث الرابع: دور الاحتلال اليمني في تهديم جزيرة

لقناة السويس». وكان الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، قال في تصريحات صحافية: «من يملك مفاتيح باب المنذب ومضيق هرمز لا يحتاج إلى قبلة نووية».

- دور القوات الجنوبية والإمارات العربية في تحرير الجزيرة

بعد أشهر من احتلال الجزيرة قامت القوات المسلحة الجنوبية وبدعم من دولة الإمارات العربية المتحدة وبقيادة القائد البطل قائد المنطقة العسكرية الرابعة اللواء أحمد سيف الياضي بتحريرها من المليشيات الحوثية، وعقب تحريرها، زارها نائب الرئيس، رئيس الوزراء، خالد محفوظ بحاح إلى حدودها عقب زيارته لمضيق باب المنذب عقب تحريرها.

أعلنت القوات المسلحة الجنوبية سيطرتها على مضيق باب المنذب وجزيرة ميون الاستراتيجية، في الأول من أكتوبر (تشرين الأول) من العام الماضي 2015 محرزة نصراً عسكرياً وسياسياً مكنتها من السيطرة على أهم منفذ بحري يربط بحر العرب والمحيط الهندي جنوباً والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط شمالاً.

الاستراتيجي. وتلك الحرب التي خاضتها القوى اليمنية ضد الجنوب كانت جزيرة ميون هدف رئيس لهم حيث تم احتلالها ودفعت هذه الأهمية التي تحتلها الجزيرة مليشيات الحوثيين للتقدم نحو الجزيرة تنفيذاً للاستراتيجية الإيرانية، إذ تولى إيران أهمية للمضيق والجزيرة كون السيطرة عليهما يتيح لها تهديد دول الخليج ومصر، نظراً لموقعهما الاستراتيجي، وذلك ضمن سياسة التهديد التي كانت تعتمد عليها بما في ذلك تلويحها مراراً بإغلاق مضيق هرمز. وقالت مجلة نيوزويك الأميركية في تقرير نشرته، قبل سيطرة المليشيات الانقلابية على جزيرة ميون العام الماضي 2015م: «إذا ما اتجه الحوثيون إلى مناطق جنوب غربي اليمن، سيمنحون حلفاءهم الإيرانيين السيطرة على مضيق باب المنذب، الرابط بين خليج عدن والبحر الأحمر، ويمر منه الجانب الأكبر من التجارة بين أوروبا وآسيا، و30% من نفط العالم بشكل يومي».

في حين قالت مجلة فورين بوليسي، إن «نجاح الحوثيين في السيطرة على باب المنذب سيمكّنهم من السيطرة على ممر الملاحة من الخليج العربي

بأن جزيرة ميون تتبع منطقة (باب المنذب)، وعلى هذا الاسم يجري التسويق في وسائل الإعلام اليمنية وأدلتها السياحة التي تقوم بالترويج لها في المحافل الدولية ولدى الشركات السياحية العالمية. ومن ضمن المخططات اليمنية لجأت إلى سياسة تهجير السكان الأصليين منها، واستبدالهم بسكان من المناطق اليمنية وتم منحهم تسهيلات وامتيازات للاستيطان داخل الجزيرة بما فيها الاستحواذ على أماكن الصيد وتسويقها، بالإضافة إلى الانتشار العسكري المتواجد فيها حيث يمارس غالبية الجنود أعمال الصيد وآخرين يعملون على مساعدة عصابات التهريب على تهريب النفط والمخدرات والأسلحة من وإلى القرن الأفريقي بالإضافة إلى أخذ مبالغ كبيرة من النازحين الأفارقة الذين يجري تهريبهم إلى شواطئ عدن.

- الأطماع الحوثية الإيرانية في جزيرة بريم، ميون

وفي 25 مارس 2015م تقدمت قوات الحوثيين في اتجاه قاعدة العند الجوية بالقرب من العاصمة الجنوبية عدن متجهين إلى ميناء المخا على البحر الأحمر المؤدي إلى مضيق باب المنذب



لخدمة سكان الجزيرة().

- التحديات والتهديدات:

تواجه جزيرة بريم العديد من التحديات والتهديدات، أهمها:

أولاً: التحديات والتهديدات

البيئية

1. التلوث البحري: تُعدّ ناقلات النفط والقمامة من أهم مصادر التلوث البحري في الجزيرة.

2. الصيد الجائر: يُهدد

الصيد الجائر الحياة البحرية في الجزيرة، خاصةً الأسماك.

3. التغير المناخي: يُهدد

ارتفاع مستوى سطح البحر

والتغيرات المناخية الأخرى

سلامة الجزيرة وسكانها.

ثانياً: التحديات

والتحديات السياسية والأمنية

1. أن الخطر المحقق

بجزيرة بريم "ميون" هي

ووكلاء الوزارات.

وأثناء تلك الزيارة أكد

الزبيدي على استعداد قواتنا

المسلحة للمشاركة في أي جهدٍ

أو تحالف دولي لتأمين خطوط

الملاحية الدولية في هذه

المنطقة الهامة من العالم.

وتفقد الرئيس الزبيدي

خلال زيارته، عدداً من

المشاريع الحيوية الجاري

تنفيذها في جزيرة ميون

وفي مقدمتها مطار جزيرة

ميون، ومحطة تحلية المياه،

والوحدة السكنية التي يجري

العمل فيها بدعم من الأشقاء

في دولة الإمارات العربية

المتحدة.

وفي هذا الإطار، وجّه

الرئيس الزبيدي بسرعة تنفيذ

مشروع اللسان البحري في

الجزيرة، ومشروع مركز الإنزال

السمكي ومصنع إنتاج الثلج

وبناء محطة تحلية إضافية

ويعدّ تحرير الجزيرة بريم

«ميون» من قبل القوات

المسلحة الجنوبية والتحالف

العربي هزيمة كبيرة للانقلابيين

الذين ما زالوا يسيطرون على

مدينة الحديد وميناءها

الاستراتيجي.

وفي نهاية شهر

ديسمبر 2023م قام الرئيس

القائد عيدروس قاسم

الزبيدي رئيس المجلس

الانتقالي الجنوبي، نائب رئيس

مجلس القيادة الرئاسي، بزيارة

تفقدية إلى جزيرة بريم

«ميون» ومضيق باب المنذب،

رافقه خلالها كل من عضو

هيئة رئاسة المجلس الانتقالي

الشيخ عبدالرحمن جلال،

وزير الدفاع الفريق محسن

الداعري، ووزير النقل د. عبد

السلام حميد، واللواء محمود

الصبيحي وزير الدفاع الأسبق،

وعدد من القادة العسكريين

تاريخية مختلفة تمثل متحف لتاريخ قديم ووسيط يؤرخ محاولات دخول الجزيرة في لفترات متعددة تاركين بعض التشييدات التي تعود لتاريخ تلك الحقب التاريخية.

ثانياً: التوصيات:

1. أن المخرج الوحيد للتصدي للتدخلات الإقليمية والمدد الحوثي وتهديد الملاحة الدولية في البحر الأحمر والبحر العربي وضمان استمرار الملاحة وتدقيق السفن عبر مضيق باب المندب يتمثل بدعم تحرير الجنوب ومساندة المجلس الانتقالي الجنوبي باستعادة دولة الجنوب والاعتراف بها ودعمها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لكي تحافظ على الامن والسلم المحلي والدولي.

2. الاستثمار في المستقبل: فجزيرة بريم تعد وجهة سياحية واعدة. تتميز الجزيرة بموقعها الاستراتيجي ومناظرها الطبيعية الخلابة وثقافتها الغنية. مما يُمكن الاستثمار في مشاريع سياحية صديقة للبيئة لخلق فرص عمل جديدة وتحسين حياة السكان. ويُمكن أيضاً الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

الاحتلال اليمني الذي سيثبت أن منطقة باب المندب هي منطقة يمنية وليست جنوبية، لذلك نأمل من الجنوبيين وبالذات هيئات المجلس الانتقالي الجنوبي والإعلاميين الجنوبيين ان يتداركوا هذا الخطأ الفظيح

ثالثاً: التحديات والتهديدات الاقتصادية

1. الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها أبناء جزيرة بريم، ميون نتيجة عدم وجود تسهيلات اصطباد الأسماك رغم توفر الأسماك الجيدة بشكل كبير.

2. ضعف الجانب الخدماتي، الصحية وشبكات الطرق، إضافة إلى ضالة المياه الصالحة للشرب، وقلة المنشآت التعليمية ومشاريع تنمية سواء كانت اقتصادية أو صحية أو تعليمية، ولم تحظ بأي اهتمام تنموي يشجع التركيز والاهتمام به حتى تشهد الجزيرة نمواً حقيقياً.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1. الأطماع الاستعمارية كانت ومازالت مسيطرة على جزيرة بريم، ميون لما تتمتع به من أهمية اقتصادية وأمنية.

2. أن الجزيرة بما تحتويه من آثار متنوعة لفترات

سياسة الاحتلال اليمني التي عمدت على إصدار قرار جمهوري قبل عدة سنوات أقر بضم الجزيرة الى محافظة تعز اليمنية وعلى هذا الأساس جرت وتجرى سياسة يمنة الجزيرة ومحاولة طمس هويتها من خلال محاولات السلطة اليمنية تزوير الحقائق التاريخية وتغيير معالم الجزيرة وخلط المصطلحات، حيث وضعت مقررات المنهج الدراسي لوزارة التربية اليمنية بأن جزيرة ميون تتبع منطقة (باب المندب)، وعلى هذا الاسم يجري التسويق في وسائل الإعلام اليمنية وأدلتها السياحة التي تقوم بالترويج لها في المحافل الدولية ولدى الشركات السياحية العالمية. 2. أن جزيرة بريم، ميون تقع في مضيق (باب المندب)، لأن منطقة باب المندب تعد منطقة من مناطق محافظة تعز اليمنية بينما مضيق باب المندب يتبع الجنوب، وتعتمد سلطات الاحتلال اليمني الترويج لاسم (باب المندب) الذي يسمى بمنطقة (الشيخ سعيد)، لذلك فهناك الخطاب الاعلامي والسياسي الجنوبي يقع في خطأ الحديث عن مساحة الجنوب من (المهرة الى باب المندب) وهذه حجة سيستفيد منها

(5) <https://www.elbalad.news/4780928#>
(6) اليمن الجنوبي، الثورة والسياسة الخارجية
1967م - 1987م، تاليف فرد هاليداي، ترجمة
د. عدنان سعيد ثابت م، نصر محمد احمد شيخ،
إصدارات مركز عدن للدراسات التاريخية، 2024م
ص 44

(7) المرجع نفسه: ص 44
(8) المرجع نفسه: ص 49
(9) ميون.. جزيرة يمنية تحررت من الإرهاب
والانقلاب <https://aawsat.com/home/article/7503>
(10) <https://www.3rd-eye.net/news/96>

3. يجب على القيادة المحلية للعاصمة عدن
والمجتمع الدولي العمل معًا لحماية جزيرة
بريم من التحديات والتهديدات التي تواجهها،
ويتوجب إعلان جزيرة بريم مديرية من
مديريات العاصمة عدن.

قائمة الهوامش:

(1) <https://asifanews.com/news/21992>
(3) الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لجزيرة
ميون بدر صالح بدوي، الندوة الدورية الثانية
حول الاستراتيجية التنموية لجزيرة سقطرى والجزر
اليمنية الأخرى، 1614- ديسمبر 2003م جامعة عدن
(4) <https://www.britannica.com/place/Perim-Islan>

التدخل الإيراني في الدول المُشاطئة على البحر الأحمر وأثره على الأمن والسلم الإقليميين

«دراسة تحليلية»

□ د. صبري عفيف العلوي

المدير التنفيذي لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، رئيس تحرير مجلة بريم

:Abstract

This study deals with an in-depth analysis of the increasing Iranian interference in the Red Sea and Gulf of Aden region, and how this interference affects regional security and stability

The most important findings of the study

Iran clearly seeks to expand its influence in the region, weaken its regional opponents, and destabilize

Iran uses a variety of tools to achieve its goals, such as financial and military support, interference in the internal affairs of other countries, spreading propaganda, and supporting armed groups

Iranian interference exacerbates conflicts, threatens maritime navigation, and spreads extremism and terrorism in the region

Iran exploits the political and social vacuum in the targeted countries, and invests in regional disputes to enhance its influence

The study reached a number of recommendations

Keywords: Iranian interference, Red Sea, Gulf of Aden, regional security, stability

:الملخص

تتناول هذه الدراسة تحليل عميق للتدخل الإيراني المتزايد في دول حوض البحر الأحمر وخليج عدن، وكيف يؤثر هذا التدخل على الأمن والاستقرار الإقليميين.

وأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

تسعى إيران بشكل واضح إلى توسيع نفوذها في المنطقة، وإضعاف خصومها الإقليميين، وزعزعة الاستقرار.

تستخدم إيران مجموعة متنوعة من الأدوات لتحقيق أهدافها، مثل الدعم المالي والعسكري، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ونشر الدعاية، ودعم الجماعات المسلحة.

يؤدي التدخل الإيراني إلى تفاقم الصراعات، وتهديد الملاحة البحرية، وانتشار التطرف والإرهاب في المنطقة. تستغل إيران الفراغ السياسي والاجتماعي في الدول المستهدفة، وتستثمر الخلافات الإقليمية لتعزيز نفوذها.

وتوصلت الدراسة لعدد من التوصيات:

الكلمات المفتاحية: التدخل الإيراني، البحر الأحمر، خليج عدن، الأمن الإقليمي، الاستقرار.



مقدمة:

تشهد الدول المُشاطِئة للبحر الأحمر وخليج عدن تزايدًا ملحوظًا في التدخل الإيراني خلال السنوات الأخيرة، مما أثار قلق الدول المطلة على هذه المنطقة الاستراتيجية والمجتمع الدولي؛ لما لتلك الدول من أهمية استراتيجية، ويهدف هذا البحث إلى فهم ماهية هذا التدخل، وأهدافه، وأشكاله، وآثاره، والسبل الممكنة لمواجهته.

مشكلة الدراسة

في إطار تركيز اهتمام إيران على المضائق الدولية (مضيق هرمز ومضيق باب المندب)، عُدَّت الدول المُشاطِئة على البحر الأحمر وخليج عدن إحدى أهمّ نقاط الاهتمام الرئيسية بالنسبة إلى إيران، التي من شأنها أن تساعدها في تعزيز مكانتها في الإقليم، وتدعيم موقفها سواء في مواجهة الأطراف الإقليمية الأخرى، أو في مواجهة بعض القوى الدولية، وخصوصًا

الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك سعت إيران إلى ممارسة دور نشط في بعض الدول المُشاطِئة للبحر الأحمر وخليج عدن (اليمن، الصومال، السودان، ارتيريا، جيبوتي) مستندةً إلى مزيج من الاعتبارات المصلحية البراغماتية والاعتبارات المذهبية والأيدولوجية، ومتوسلةً العديد من الأساليب والأدوات التي يرتبط بعضها بالقوة الصلبة، بينما يرتبط بعضها الآخر بالقوة الناعمة.



والأهداف التفصيلية هي:
تحليل دوافع وأهداف التدخل الإيراني في الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن.
تقييم الأدوات والأساليب التي تستخدمها إيران للتدخل في الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن.
دراسة تأثير التدخل الإيراني على الأمن والاستقرار في المنطقة (التحديات والمخاطر).
استكشاف الخيارات المتاحة لمواجهة التدخل الإيراني في الدول المُشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن؟

فرضيات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة استجلاء وتحليل أبعاد التدخل

الدول المُشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن؟
ما هي اشكال وأدوات التغلغل الإيراني في الدول المُشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن؟
ما هي تأثيرات التدخل الإيراني على الأمن والاستقرار في الإقليم؟

ما هي الخيارات المتاحة لمواجهة التدخل الإيراني في الدول المُشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن؟

أهداف البحث:

الهدف العام من الدراسة تحليل أثر التدخلات الإيرانية وانعكاسها على الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن.

وذلك من خلال التركيز على إقامة شراكات مع فاعلين دون الدولة (فاعلين غير رسميين)، ولاسيما مع جماعة أنصار الله الحوثية، وجماعة المجاهدين الصومال وكذلك الأحزاب الإسلامية السودانية؛ كمحاولة من قبل إيران لتغيير التوازنات والمعادلات السياسية مما يتيح لها تعزيز نفوذها، ومن ثم التأثير على المعادلات السياسية والتوازنات في الجوار الإقليمي، الأمر الذي يثير التساؤل حول انعكاسات أثر التدخل الإيراني الأمن الإقليمي.

ومن هنا يتبادر إلى أذهاننا عدد من الأسئلة:

ماهي الأهداف والدوافع الإيرانية من توسيع نفوذها في

المجتمعية والسياسية في دول الجوار الإقليمي، وانعكاسه على أمن الممرات البحرية الدولية، وانعكاسه على تنامي خطر التنظيمات المتطرفة وخامسها: استكشاف الخيارات المتاحة لمواجهة التدخل الإيراني وضمان الأمن والسلام الإقليميين.

المبحث الأول:

التدخل الإيراني في اليمن

المقدمة:

إن العلاقة بين إيران والحوثيين مركبة ومعقدة، وتختلف مصالحهما باختلاف العوامل الدينية والسياسية والتاريخية. والمتتبع لاستراتيجية إيران في امتلاك القوة والقدرة العسكرية على امتلاك السلاح النووي بل أن توسيع نفوذها على الشراكات مع كيانات معتمدة على القوة الناعمة والدبلوماسية الثقافية والعمليات الإرهابية في الخارج ضد الدول المعادية والمعارضين المحليين.

ومن هنا نطرح سؤالاً هل إيران وجماعة الحوثي: وكلاء أم حلفاء؟ وفقاً للتعريفات التقليدية، فإن «الوكيل» هو الجهة الفاعلة غير الحكومية الأضعف نسبياً والتي تعتمد على الدولة الراعية لقوتها وأهميتها، وتتلقى وتنفذ تفضيلات «راعيها». مصطلح

منهجية بحثية تحليلية وصفية، حيث سيتم جمع البيانات من مصادر موثوقة مثل التقارير الدولية، والدراسات الأكاديمية، والمقالات الصحفية، والمواقع الإلكترونية الرسمية للحكومات والمنظمات الدولية سيتم تحليل البيانات باستخدام أدوات تحليل المحتوى والتحليل الموضوعي. وقد تناولت هذه الدراسة التدخل الإيراني في الدول المُشاطئة على البحر الأحمر وأثره على الأمن والسلم الإقليميين، من خلال تتبع أربعة محاور: أولها أهداف ودوافع التدخل الإيراني الذي يُعدّ نمطاً من التدخلات الخارجية السلبية، وثانيها الكشف عن أشكال التدخل الإيراني في الدول المُشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن، والتي تشمل أشكال تتعلق بالقوة الناعمة، وأدوات تتعلق بالقوة الصلبة، وثالثها مواقف الأطراف العربية والإقليمية والدولية من التدخل الإيراني في الدول المُشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن. ورابعها: انعكاسات التدخل الإيراني في الدول المُشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن على الأمن والسلم الإقليميين، ويشمل: انعكاسه على توازن القوى في الإقليم، وانعكاسه على استقرار البنى

الإيراني في الدول المُشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، انطلاقاً من أربع فرضيات، هي:

أن ثمة علاقة سلبية بين الدور الإيراني في الدول المُشاطئة (اليمن، الصومال، السودان، ارتيريا، جيبوتي) والأمن والاستقرار الإقليميين. أن الأنشطة الإيرانية في الدول (اليمن، الصومال، السودان، ارتيريا، جيبوتي) تنطلق بالأساس من هواجس إيران الأمنية، ورغبتها في تحقيق أمنها القومي، عبر اتباع سياسات ذات طابع هجوميّ تهدف إلى تغيير التوازنات القائمة لصالحها، وذلك في سياق تعاطيها مع عملية تحقيق أمنها القومي باعتبارها عملية صفرية، بمعنى سعيها لتعزيز أمنها من خلال الخصم من أمن الدول الأخرى، أو من أمن المنظومة الإقليمية ككل.

أن الفراغ السياسي الناشئ عن غياب الدور العربي أو ضعف فعاليته يتيح لإيران فرصاً كبيرة لتعزيز نفوذها وتحقيق أهدافها في الدول المُشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن.

منهجية البحث:

ستعتمد هذه الدراسة على

مساراً عدائياً تصادماً عبر خطين متوازيين هما: ممارسة العنف والتصعيد ضد العرب، وإظهار العدو الوهمي (أسرائيل وأمريكا) بمظهر العدو الحقيقي الدائم. () من الأهداف الأساسية للتدخل الإيراني الآتي:

التوسع الإقليمي في المنطقة:

تسعى إيران إلى توسيع نفوذها الإقليمي في المنطقة العربية، وتحقيق حلمها الكبير بـ «الهلل الشيعي» والتي تهدف من خلاله نشر سياستها على الساحة السياسية العربية محاولة إحراز مزيد من النفوذ، وقد اتخذت اليمن محطة لتلك السياسة؛ بوصفه يحظى بموقع استراتيجي متميز، ووزن جيوسياسي مؤثر في المنطقة، لأن إيران ترى أن بإمكانها من خلال تحالفها مع الحوثيين، ودعمها لهم سياسياً وعسكرياً من أجل ترسيخ تموضعهم في قمة السلطة في اليمن، وأن تزيد تأثيرها ونفوذها في المنطقة بشكل كبير، عبر إيجاد موطئ قدم لها بالقرب من ممر استراتيجي دولي بالغ الأهمية؛ مما يتيح لها الفرصة للتحكم في حركة المرور في خليج عدن ومضيق باب المندب، الذي يعد نقطة الربط الرئيسية التي

شمال الشمال. وبعد عاصفة الحزم، قدّمت الجماعة نفسها كمثل للشعب اليمني وثمّ كعضو فاعل في محور المقاومة أو الممانعة الذي يعارض الإمبريالية والصهيونية.

ومنذ بداية تكوين هذه الحركة لعب التدخل الإيراني دوراً هاماً في تفاقم الأزمة وتمديد أمدها. ورمت الحربُ الحوثيين في أحضان إيران، وبذلك ضمنت إيران شريكاً فعّالاً لها في اليمن يزيد من نفوذها الإقليمي.

ويهدف هذا المبحث إلى فهم ماهية التدخل الإيراني في الشؤون اليمنية دوافعه وأهدافه، وأشكاله وآثاره، والسبل الممكنة لمواجهته.

أولاً: دوافع وأهداف التدخل

الإيراني في اليمن:

تسعى الجمهورية الإسلامية الإيرانية جاهدة إلى فرض نفوذها وهيمنتها على المحيط الجغرافي المجاور لها لاسيما المنطقة العربية. والمتابع لما تمارسه إيران يرى أنها ليس طموحات سياسية واقتصادية يحق لكل دولة أن تقوم بها بالوسائل المشروعة، بل أنها أطماع توسعية ذات أطماع تتعدى على حقوق الآخرين، ومنذ بداية الثورة الإيرانية في السبعينات تسير السياسة الخارجية الإيرانية

«الوكيل» لا يصف بدقة تنوع العلاقات إيران مع شركائها. على سبيل المثال، تصف وسائل الإعلام حزب الله والحوثيين مثل «وكلاء» إيران. فالأولى أنشأها عملاء إيرانيون وتلتزم بولاية الفقيه؛ والأخيرة هي انبثاق لجماعة قبلية تنتمي إلى فرع شيعي، الزيدية التي لا تعترف بولاية الفقيه. فضلا عن كونها كيانات مختلفة من حيث النوع، فإن لكل منها منفعة ومكانة مختلفة إيران. من الأنسب ألا تُعتبر جماعة الحوثي وكيلة لإيران في اليمن، بل يجدر النظر إليها كقوى منظمة تسعى لتحقيق أهدافها عبر سياسة براغماتية جعلتها تحوّل مواقفها بحسب أهدافها. وفي الوقت نفسه، استغلّت إيران صعود الحوثيين ليكونوا حلفاءها في اليمن.

لقد تبنت حركة الحوثيين سياسة براغماتية في مسار صعودها السياسي والعسكري؛ فنشأتها كانت بهدف الحفاظ على الأقلية الزيدية وقد خاضت ست حروب مع الدولة لأجل ذلك الهدف. وفي إبان أحداث ثورة الشباب عام 2011 كانت تطالب بحقوق أبناء صعدة، وفي الحوار الوطني عام 2013، قدّمت نفسها كمثل لقائل

في دائرة منافستها وصراعها المستتر مع دول الخليج العربية، وتحديداً المملكة العربية السعودية، في توليد مضايقات ومشكلات لهذه الدول، خاصة مع وجود التجمعات الحوثية والشيعة في شمال اليمن بالقرب من السعودية، وما يمثله ذلك من مشكلات أمنية عديدة للمملكة وعرقلة أي محاولات أو جهود خليجية من أجل إعادة الاستقرار في اليمن، علاوة على أن اليمن تمثل العمق الديموغرافي والجغرافي لدول ومجتمعات دول الخليج العربية. ()

تحاول إيران انتهاج سياسة تصدير مشاكلها الداخلية إلى الخارج في ظل ما تواجهه إيران من مشاكل داخلية وخارجية، على رأسها أزمة

حلفائها الحوثيين في السلطة اليمنية؛ بغرض إضعاف ارتباط اليمن بسياقه القومي والجغرافي، وعرقلة أي خطوات أو مشاريع مستقبلية تكاملية بين اليمن وجواره الإقليمي مما قد يترتب عليها تعزيز نفوذ الدول الخليجية في اليمن وفي المنطقة بشكل عام وفي حالة عدم تمكن إيران من تحقيق هذا الهدف يصبح البديل الأجدى لمصالحها، وفقاً لتصورها هو العمل على دفع اليمن نحو المزيد الاضطراب والتشردم والفوضى وعدم الاستقلال، على النحو الذي يخلق بيئة مواتية لمزيد من التغلغل الإيراني في اليمن فضلاً عن إلحاق الضرر بأمن واستقرار جواره الإقليمي. () لقد تبينت محاولة إيران استغلال وجودها في اليمن

تصل الخليج العربي والمحيط الهندي بالبحر الأحمر ووصولاً إلى قناة السويس، كما يعد الممر المائي الرئيسي للنفط في العالم. ()

زعزعة الاستقرار في المنطقة العربية:

تُهدف إيران إلى زعزعة استقرار اليمن، وإضعاف دول الخليج العربي، وإثارة الفوضى في المنطقة، ويمثل الإضرار بدول الجوار الإقليمي والحد من نفوذها أحد أهم أهداف إيران من تدخلها في اليمن انطلاقاً من قناعتها بأن تنامي النفوذ الإيراني على الساحة اليمنية يعني بالضرورة إشعال الخصومة مع نفوذ دول الخليج العربية، ولاسيما نفوذ المملكة العربية السعودية، لذلك تهدف إيران إلى تمكين



وسيطرة إيران على المضيق يجعلها تتحكم في عملية تصدير النفط السعودي.(14)

ثالثاً: أشكال التدخل الإيراني في اليمن:

وفي هذا الإطار درج النظام الإيراني على توظيف (الدعم العسكري والمالي والتشجيع السياسي، والمساندة الإعلامية، والتبادل الثقافي والمنح الدراسية، وإحياء المناسبات والأعياد الشيعية) بشكل مكثف لاستقطاب القطاعات الشيعية في المنطقة وتعبئتها ودمجها في المشاريع الإيرانية الإقليمية.

الدعم العسكري والمالي:

لقد عملت إيران بالتعاون مع وكالاتها الإقليمية وخصوصاً «حزب الله» اللبناني، على إمداد حلفائها في اليمن بالعديد من شحنات الأسلحة المتطورة وذلك من خلال عمليات التهريب البحرية، سواء بشكل مباشر عبر رحلات بحرية من الموانئ الإيرانية إلى المياه الإقليمية اليمنية، أو بشكل غير مباشر عبر سواحل القرن الأفريقي، وفي هذا الإطار جرى ضبط عديد من شحنات الأسلحة الإيرانية المتوجهة إلى الحوثيين، ومن أهم هذه الشحنات ما تم ضبطه علي السفينة

بقولهم ”إن التوافق مع إيران والارتباط الثنائي مع إيران لا يتعدى كونه رؤية سياسية فكرية للعمل الثوري وإن فكرة الارتباط وما يمثله الموروث الشيعي من أحاديث عن أهل البيت والتأكيد على قيام الثورة في اليمن مُمهده لظهور المهدي وما تشكله الإمامة من أهمية في التقارب العقيدي بينهم وبين طهران الاثنا عشرية، ومهما اختلفت المصالح في الارتباط فهو أحد مداخل إيران في اليمن.()

وقد شكل تزايد النفوذ الإيراني في اليمن مصدر قلق لأمن المملكة العربية السعودية الداخلي حيث أن التمكين السياسي لحلفاء إيران (الحوثيين) الذين هم قلة زيدة محسوبة على الطائفة الشيعية، قد يشجع الأقلية الشيعية داخل المملكة العربية السعودية على الاحتجاج، بالإضافة إلى أهمية اليمن للمملكة العربية السعودية وترجع تلك الأهمية إلى وجود أكثر من ثلاثة منافذ برية تربط بين السعودية واليمن، بالإضافة إلى أهمية مضيق باب المندب في التجارة العالمية للنفط حيث تصدر المملكة العربية السعودية أكثر من 65% من صادراتها النفطية عن طريق ميناء ينبع في شواطئ البحر الأحمر،

البرنامج النووي الإيراني، وما تبعها من فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية، ثم ما يمكن أن تسفر عنه المفاوضات النووية الإيرانية مع المجتمع الدولي خلال الفترة القادمة ما بين إمكانيات التمديد أو التوقيع النهائي أو إمكانيات التصعيد والإعلان عن فشل عملية التفاوض.

الدافع العقائدي:

وتسعى إيران من خلال وجودها في اليمن إلى استرجاع فكرة نشر المذهب الشيعي، خاصة في الدول التي توجد بها تجمعات طائفية تدين بالمذهب نفسه، وهي سياسة تتبعها إيران «الثورة» مع بعض دول الخليج العربية، وكذلك في العراق ولبنان وفي اليمن حيث الوجود الحوئي الشيعي.

لقد وجدت إيران في اليمن هدفها عقب قيام الثورة الإيرانية، حيث رفعت أعلام الثورة في صنعاء وهي مدلولات ثورية ترى فيها إيران نجاحاً لمبدأ تصدير الثورة، إلا أن للنظام السياسي في صنعاء تأثيراً واضحاً في لجم استقبالها على مدى عقود من الزمن، حتى تمكنت من التوغل في أحد فرق الزيدية المتشددة في اليمن والتي ينتمي إليها الحوثيين وإن أنكروا ذلك



800كم.

الدعم السياسي والإعلامي:

تُقدم إيران للحوثيين دعماً سياسياً على الساحة الدولية، وتُساهم في رفع مكانتهم وتعزيز شرعيتهم، وقد عملت إيران منذ فترة طويلة على استخدام التشيع السياسي للتغلغل وبناء النفوذ، إذ سعت منذ ثمانينات القرن الماضي إلى استقطاب القطاع الزيدي اليمني من خلال تقديم دعوات لعدد من الشباب والعلماء المنتميين إلى المذهب الزيدي لزيارة إيران من أجل التعرف على تجربة الثورة الإيرانية، وبالفعل نجحت إيران في اجتذاب كثيرا منهم ومن أبرزهم مؤسسو الحركة الحوثية. وقد وظفت إيران ماكينتها

الصاروخية الباليستية، وأيضاً تزويدهم بطائرات دون طيار من طراز « أبابيل » الإيرانية المزودة برؤوس حربية شديدة الانفجار والتي تستخدم لمهاجمة الأهداف ذات القيمة العالية مثل منظومات الرادارات وبطاريات صواريخ الدفاع الجوي، وفي عام 2016 أشار عديد من التقارير إلى قيام إيران بتزويد الميليشيات الحوثية بصواريخ إيرانية الصنع من طراز « زلزال2 » و« زلزال3، وتزويدهم كذلك بصواريخ من نوع « بركان 1 » الذي زعمت الميليشيات الحوثية أنها استهدفت به مدينة الطائف في أكتوبر 2016 وتزويدهم بصواريخ من نوع « نيزك 2 » الذي يحمل رأساً متفجراً يزن نصف طن ويبلغ مداه

الإيرانية « جيهان1 » والتي تم اعتراضها البحرية الأمريكية وقوات حرس السواحل اليمنية في المياه الإقليمية لليمن في يناير 2013م. وأشارت عديد من التقارير إلى قيام إيران بتزويد ميليشيات الحوثي صالح بكميات متنوعة من الأسلحة شملت كميات من الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، والصواريخ الموجهة المضادة للمدركات من طراز « كورنت » التي لم تكن موجودة ضمن المخزونات العسكرية اليمنية قبل اندلاع الحرب وتزويدهم كذلك بطائرات دون طيار إيرانية الصنع من نوع « قاصف-1 » التي تستخدم لمهاجمة أنظمة الدفاع الجوي التابعة لقوات التحالف العربي، ولتوجيه الهجمات

اليمنيين الذين ينتمون إلى الحركة الحوثية للدراسة في مدينة قم، إذ تم إرسال الطلاب الزيديين من أبناء مشايخ القبائل ومن حملة الشهادات الثانوية في بعثات علمية إلى إيران على نفقة السفارة الإيرانية في اليمن للالتحاق بالحوزات العلمية الإيرانية لمدة أربع سنوات، لدراسة الأثنا عشرية ومبادئ الثورة الإيرانية، كما قامت السفارة الإيرانية بإلحاق عشرات الطلاب في المرحلتين المتوسطة والثانوية بمراكز علمية اثنا عشرية (جغرافية) في صنعاء وصعدة وهذا لتلقي دورات علمية تتراوح بين ستة أشهر وعامين وهذا من خلال دعم كامل من السفارة الإيرانية من أجل تأهيلهم؛ ليصبحوا دعاة في المناطق الزيدية اليمنية المختلفة.

حيث أن تدفق عديد من الطلاب اليمنيين إلى إيران من أجل الدراسة، ولكن خارج أطر الابتعاث الرسمية إذ تكلفت إيران بجميع تكاليف إقامتهم ودراساتهم، وقد هدفت إيران من وراء ذلك إلى تجنيد هؤلاء الطلاب؛ للعمل لصالحها في اليمن وهذا من أجل دعم الحركة الحوثية وبعض الأحزاب السياسية الزيدية اليمنية

الحركة والمشروع الإيراني بصورة غير مباشرة، كصحيفة « الأولى » و« الشارع » بالإضافة إلى إطلاق العديد من المواقع الالكترونية وتأسيس صفحات متعددة على مواقع التواصل الاجتماعي بدعم وتنسيق من الجناح الإعلامي للموالين لإيران في اليمن. ومن أهم المواقع « أنصار الله » « أفق نيوز » و« المنبر الديمقراطي ». وأيضاً لم تكتفِ إيران بذلك وإنما وظفت أذرع إعلامية أخرى سواء تابعة لمؤسستها الإعلامية الحكومية أو تابعة لحلفائها في المنطقة مثل حزب الله اللبناني، لخدمة أهدافها وللترويج لدعايتها السياسية المتعلقة بدورها في اليمن ومن أبرز هذه الأذرع الإعلامية قناة « العالم » الاخبارية باللغة العربية، ومختلف قنوات هيئة البث الإيرانية الحكومية (IRIB) وقناة (PRESS TV) باللغة الانجليزية، وغيرهم من الصحف مثل صحيفة طهران تايمز بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي على شبكة الأنترنت.

الدعم الثقافي والديني

لقد تجلّى الدعم الثقافي والديني الإيراني للمليشيات الحوثية في عدد من المجالات أهمها تقديم كثير من المنح الدراسية لعديد من الطلبة

الإعلامية الضخمة؛ لخدمة مشروعها وأهدافها في اليمن، إذ عملت إيران على استقطاب كوادر إعلامية يمنية بارزة لمساندة مشروعها وذلك من مختلف المحافظات اليمنية ونجحت في ضم كوادر مهمة إلى صفها وبحسب التقارير استطاعت إيران أن تستقدم ما يزيد على 1300 إعلامي يمني، تم تدريبهم في عدة دول (كـ لبنان، العراق، إيران) في مجالات إعلامية مختلفة منها التقنيات والبرمجيات المتخصصة بالبث عبر الأقمار الاصطناعية، والإخراج والتقديم في القنوات الفضائية والمحطات الإذاعية.

وعلاوة على ذلك، تتبع إيران أساليب القوى الناعمة في محاولة التأثير في مجريات الأمور في اليمن، بدعمها إطلاق عدد من القنوات الفضائية الموجهة، وتحديدًا من الضاحية الجنوبية ببيروت، مثل قناة «المسيرة» التابعة لجماعة الحوثي، وقناة «الساحات» التابعة لمجموعة من الناشطين المحسوبين على اليسار.

وهناك عدد من الصحف التي تساعد الحركة الحوثية بصورة مباشرة: « المسار » و« الحقيقة » و« البلاغ » و« الهوية » و« الأمة » و« الصوت » والصحف التي تساند هذه

بعض أئمة الشيعة الإثنا عشرية. وعملت إيران أيضا على استمالة الحوثيين وتوثيق العلاقة معهم من خلال المواقف الأخرى ذات الطابع الرمزي هو أمر قائد الثورة الإيرانية علي خامنئي بتجديد ضريح «الناصر للحق» وهو إمام زيدي بارز من القرن الثالث الهجري ويقع ضريحه في محافظة مازندران في شمال إيران وذلك لتعزيز العلاقات بين إيران واليمن.

ومن خلال ذلك عملت إيران بشكل مستمر على تعزيز نفوذها السياسي لدى الحركة الحوثية وتوثيق ارتباطها الأيديولوجي بها من خلال العمل على دعم وتمكين العناصر والكتل الأكثر تأثيرا بنموذج التشيع الإيراني المسيس والأكثر انفصالا عن التراث الحقيقي للزيديين اليمينيين (كعناصر والكتل المنتمية إلى الطائفة الزيدية الجارودية) داخل الحركة عبر وضع الأساس لثقافة دينية ترتبط ارتباطا وثيقا بمبادئ المذهب الأمامي الإثنا عشري الذي يتبناه النظام الإيراني.

التدخل في الشؤون الداخلية:

بعد عاصفة الحزم، لم يكن للحوثيين حليف سوى إيران التي اعترفت به وتبادلت معه السفراء ومدّته

اليمن. ومؤسسة «دار الزهراء للإعلام الثقافي» ومقرها صنعاء ولها عدة فروع في بعض المحافظات اليمنية الأخرى، وتقوم بنشر الفكر الشيعي من خلال المواد الإعلامية المرئية و«المجمع الإسلامي الشيعي اليمني» ومقره محافظة تعز ويهدف إلى تنظيم هيئة حقوقية تسعى لضمان المطالبة بحقوق أبناء الطائفة الشيعية و«دار أحباب أهل البيت» ومقرها تعز أيضا وهي مؤسسة ثقافية دعوية تهدف إلى نشر وترويج المذهب الشيعي و«مؤسسة النبأ الخيرية وجمعية عبد الله الرضيع» ومقرها في محافظة الجوف.

إحياء المناسبات والأعياد الشيعية:

عملت إيران على إحياء مجموعة من المناسبات والأعياد الشيعية الإثنا عشرية، والتي لم تكن موجودة في المجتمع اليمني من قبل. ولكن دخلت إلى اليمن في إطار سعي إيران للتأثير على القطاع الزيدي وحرصت إيران على المشاركة في هذه المناسبات من خلال سفارتها في صنعاء ومن هذه المناسبات: (عيد الغدير، يوم عاشورا، إحياء ذكر وفاة

وتشيع الطلاب بالمذهب الإثنا عشري من أجل العمل على نشره في اليمن، وإكسابهم المهارات القتالية اللازمة من أجل مساعدة العناصر الموالية لإيران في اليمن، حيث تم اكتشاف بعض التقارير أن هؤلاء الطلاب تم استقبالهم من قيادات في الحرس الثوري الإيراني ومن ثم جرى توزيعهم على ثلاثة معسكرات تابعه له في (شيراز ومشهد وأصفهان). كما ساهمت إيران في إنشاء العديد من المؤسسات الدينية لنشر المذهب الإثنا عشري (الجعفري) في اليمن وفي هذا الإطار أنشأت الحركة الحوثية بدعم من إيران عددا من المدارس والمؤسسات منها: «دار العلوم العليا» وتم بناؤها على نفقة إيران، ووصل عدد الطلاب فيها إلى 1500 طالب و«المدرسة الجعفرية» ومقرها عدن، وهي تعد للجنة التبليغية لجمعية الشيعة الإثنا عشرية، ومركز «بدر العلمي» ومقره صنعاء ويقوم بتدريس علوم المذهب الزيدي كما يضم مكتبة عامة كبيرة و«مركز الدراسات الإسلامية» ومقره صنعاء. و«مدرسة الهادي» تعد المركز الرئيسي لانطلاق الحركة الحوثية، وتقع في قمة جبل مران بمحافظة صعدة وقام بافتتاحه السفير الإيراني لدي

جهة، وقناة السويس من جهة أخرى، ومن المفيد رصد الأدوات والآليات الإيرانية في تحقيق حلم الهيمنة الإيرانية على هذه المنطقة وتحليلها، وكشف المخاطر والتحديات والأبعاد التي تتولد من ذلك التواجد.

ومن هنا يتبادر إلى أذهاننا عدد من الأسئلة:

ماهي الأهداف الإيرانية من توسيع نفوذها في الصومال؟

ما هي آليات وأدوات التغلغل الإيراني في الصومال؟ هل تتجح محاولات تواجد إيران في الصومال بطريقة تسمح للثورة الإيرانية باحتضان التنظيمات الإرهابية مثل «الإخوان في اليمن» و«الشباب المؤمن في الصومال؟ ماهي التحديات الناتجة من توسع النفوذ الإيراني في الصومال؟

أولاً: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في الصومال

تسعى إيران إلى الهيمنة والسيطرة على الصومال، وذلك من خلال الحصول على موطئ قدم لها في مدخل البحر الأحمر وإقامة قواعد عسكرية لها في المنطقة، ومن ثم فإن ذلك الهدف يُعد هدفاً رئيساً للسياسة الخارجية الإيرانية، وهو ما

المبحث الثاني

التدخلات الإيرانية في الصومال

تشغل الصومال مساحة من القرن الأفريقي تبلغ حوالي (640) ألف كم وتطل على خليج عدن بطول (1200 كم) وتجاور اثيوبيا من ناحية الغرب والجنوب الغربي، وكنينا من ناحية الجنوب؛ للأهمية الاستراتيجية للصومال والمنطقة المجاورة لها سواء لمصر والعالم العربي، وترى القيادة العسكرية في إيران أن احتلال اليمن بواسطة الحوثيين يبقى عملاً ناقصاً ما لم يُستكمل بضم الصومال بحيث يتم إقفال باب المنذب أمام السفن المتوجهة إلى البحر الأحمر. بما أن إيران ساندت حلفاءها الحوثيين في اليمن، بعد تحالفاتها مع جماعة الإخوان، فهي حالياً تركز الاهتمام على مساندة حلفائها في الصومال باحتواء الشباب المؤمن والسبب أن «الكماشة» الاستراتيجية التي تحلم طهران بتشغيلها بين الصومال واليمن لا تستقيم مهمتها إذا لم يكتمل هذا المسعى.

ومن المهم هنا أن نتتبع تلك التحديات والمخاطر الحافلة بهذه المنطقة، التي على رأسها التوغل الإيراني السياسي والديني، وأثار ذلك على مضيق باب المنذب من

بالأسلحة النوعية والطائرات المسيّرة وطوّرت له منظومة الصواريخ.28 وفي الوقت نفسه، تسعى إيران إلى التدخل في الشؤون الداخلية اليمنية، وتُعيق جهود السلام، وتُساهم في تفاقم الأزمة الإنسانية؛ مما جعل الحوثيون يبنون كياناً له مؤسساته العسكرية والاقتصادية، بخاصة بعد الاستيلاء على مؤسسات الدولة اليمنية في صنعاء. وقد جعل ذلك من جماعة الحوثي رقماً صعباً في المنطقة واستطاعت أن تضرب أهدافاً استراتيجية في السعودية والإمارات، ما غير قواعد اللعبة وميزان القوى. وفي العام 2018، استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) ضد قرار للأمم المتحدة يدين إيران لانتهاكها حظر الأسلحة المفروض على الحوثيين(). وفي إشارة إلى أهمية اليمن المتزايدة بالنسبة إلى طهران، عُيّن «حسن إيرلو» الضابط في الحرس الثوري الإيراني، سفيراً لإيران في صنعاء في العام 2020م، الذي أصبح الحاكم الفعلي في صنعاء حتى توفي بفيروس كورونا كما أعلنت الوزارة الخارجية الإيرانية بينما يشكك آخرون بأن وفاته كانت في إحدى غارات التحالف أو تمّت تصفيته من قبل الحوثيين بسبب زيادة نفوذه«().

كشفت تقرير أممي صدر في أكتوبر 2018 بشأن انتهاك طهران للعقوبات الأممية المفروضة على حركة الشباب منذ عام 2012 بحظر تجارة الفحم لتجفيف منابع تمويلها، بمساعدة الحركة على استغلال الأراضي الإيرانية كنقطة تجمع لوجستية لشحنات من الفحم الصومالي بهدف تصديره لعدد من الدول باستخدام علامة تجارية إيرانية، وهو ما أسهم في حرمان الشعب الصومالي من حوالي 150 مليون دولار سنوياً، هي القيمة الإجمالية التقريبية لتجارة الفحم غير المشروعة في الصومال.

سرقعة اليورانيوم الصومالي بحسب تصريحات معلنة لمسؤولين صوماليين. ففي عام 2017 نقلت قناة "فوكس نيوز" تصريحات عن السفير

التي فُرضت عليها بسبب برنامجها النووي.

ب. الأهداف الاقتصادية

سرقعة موارد وخيرات الصومال بشكل يتنافى مع قواعد القانون الدولي واحترام سيادة الدول على مواردها التي تقع في أرضها منها ما كشفه تقرير دولي عن سرقعة إيران لثروة سمكية قبالة السواحل الصومالية حيث قامت 192 سفينة إيرانية بعمليات صيد غير قانونية واسعة النطاق، دون الحصول على تراخيص من الجهات الرسمية في الصومال. ساعدت جماعة الشباب الإرهابية على بيع الفحم الصومالي بدون وجه حق وبشكل غير قانوني وتهريبه عبر أراضيها. وفي هذا السياق

يُحتم على إيران انتهاج كل الوسائل والأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، من أجل تحقيق ذلك الهدف، إلا أن تحقيق هذا الهدف الأولي والكلي لن يتم تحقيقه في حقيقة الأمر، إلا من خلال بعض الأهداف الجزئية التي تتشكل وتتحد معاً لتحقيق الهيمنة الإيرانية في المنطقة المطلة على باب المندب على النحو التالي:

أ - الأهداف السياسية:

تحاول إيران بسط نفوذها في الصومال، وتكوين محور معادي للغرب تحت رايتها من دول العالم الثالث، وذلك سعياً لتقليل النفوذ الغربي والأمريكي في المنطقة لصالحها، كما تهدف إيران إلى الخروج من العزلة الدولية الغربية



الصومال تتحدث عن انتشار التشيع بين الشعب تعتبر الكلمة الأبرز التي تصدر من الحكومة الحالية.

وجود الطرق الصوفية التي تكون مدخلاً مقبولاً لربط العلاقة بينهما، خاصة أن القاسم المشترك بين الطرفين كراهيتهم للفكر الوهابي أو السلفي المنتشر في أوساط الصوماليين.

الحركات الإسلامية المدعومة من إيران تلعب دوراً كبيراً في التمدد الإيراني في الصومال ودول القرن الأفريقي.

تستفيد طهران من التعاطف الشعبي الصومالي مع السياسة الخارجية الإيرانية المناهضة للغرب وخاصة أميركا، واعتبار بعض عامة الناس أن الثورة الإسلامية الإيرانية هي التي تدافع عن القضايا الكبرى للمسلمين، كما يغيب عن الوعي الجمعي الصومالي موقف إيران من الثورات العربية، وما تفعله في العراق وسوريا واليمن، رغم أن الصوماليين بشكل عام مع الثورات العربية منذ انطلاقتها.

أشكال التوغل الإيراني في

الصومال():

تمتلك إيران الكثير من الأدوات والآليات التي بمقدورها توظيفها لخدمة الأهداف الأولية للسياسة

نفوذها في الصومال، حيث الأهمية الجغرافية وموقعها من القارة الإفريقية، وقربها إلى الأحداث اليمنية، وكل هذه العوامل مجتمعة تجعل دولة طموحة مثل إيران تسعى لاقتناص الفرص المتاحة؛ مما يوفر لها البيئة المناسبة لوضع خططها للوصول إلى أهدافها، ويعزز من ذلك:

غياب النفوذ العربي في المشهد الصومالي خاصة في المجال السياسي والدبلوماسي، لاسيما بعد تضيق الخناق على المؤسسات العربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول.

الفقر والجهل، وحاجة المجتمع إلى الدعم التعليمي والإغاثي، والترحيب بكل من يبذل جهداً لسد هذه الحاجات الاجتماعية دون النظر إلى خلفيات مقدم الدعم.

ضعف إمكانيات المؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية في الصومال، وهو ما يفتح الطريق أمام أي طرف آخر للاندماج في المجتمع.

غياب الرؤية الحكومية عن الوجود الإيراني في البلاد خاصة نواحيها الاجتماعية والسياسية والعقدية، وربما يكون تصريح عمدة مقديشو (حسن محمد المشهور بمونغاب) حول تلقيه شكاوى من هيئة علماء

الصومالي في واشنطن، أحمد عوض، كشف فيها عن قيام جماعة تابعة لتنظيم القاعدة - يقصد الشباب- بإرسال اليورانيوم إلى إيران، بعد أن استولت على إحدى الشركات العاملة في مناجم اليورانيوم بإفريقيا. وفي عام 2020 حذرت السلطات الصومالية من الخطر الإيراني داخلياً وخارجياً لاستغلال ثروات البلاد أو لتوظيف الجماعات المسلحة لخدمة أهداف أجنداتها السرية بالمنطقة، ما يعني استمرار النهج الإيراني الخطير وعدم توقعه.

جـ - الأهداف الدينية الاستراتيجية والأمنية

يعد مبدأً تصدير الثورة الإسلامية من أهم الأهداف الإيرانية العقائدية والدستورية على نحو دقيق، وذلك من خلال المؤسسات الإيرانية والمراكز الثقافية التي تسعى إلى تشييع الصومال وبقية الدول الإفريقية، ويظهر ذلك بقوة في دول شرق إفريقيا، من خلال السفارات الإيرانية والبعثات الدينية والتعليمية التي ترسلها إيران إلى إفريقيا.

الفرص التي ساهمت في تمدد

النفوذ الإيراني في الصومال

تستفيد إيران من فرص جذابة لها لتواجدها وتوسع

حالة المجاعة (عام 2011 حتى الآن 2015) وتأتي بعد إعلان الرئيس الصومالي شيخ شريف شيخ أحمد، وكذلك الأمم المتحدة، حالة المجاعة في المناطق الجنوبية من الصومال، وانتشر الخبر في كبريات وسائل الإعلام الدولية، وضعت هذا القصة الصومال أعلى سُلّم الأجندة الدولية، واهتمام السياسة الخارجية لبلدان عديدة، إسلامية وغربي بدأ الدور الإيراني يبرز للواجهة، ويتغلغل في الوسط المجتمعي والسياسي، والدبلوماسي، ووضعت على ما يبدو خطط مدروسة للربط بين إيران الدولة، وبعض المكونات السياسية، وكذلك بين المجتمع الصومالي وبين المؤسسات الاجتماعية الإيرانية سواء عبر الإغاثة أو التنمية أو التعليم، كما تم تنشيط صوماليي المهجر الذين اعتنقوا الفكر الشيعي أثناء دراستهم في إيران وبعد أبرز أوجه التعاون بين البلدين، وتوقيع اتفاقية تعاون بين برلمانيي البلدين التي تنص على تقديم الطرف الإيراني خدمة طبية مجانية لأعضاء البرلمان الصومالي وعائلاتهم، ولأجل ذلك يتردد كثير من نواب البرلمان وأسرههم إلى إيران، بحجة الرحلة العلاجية ومن هنا، أصبحت إيران

الأممية لمتابعة فرض حظر الأسلحة على الصومال- حزب الله في لبنان، والجمهورية الإسلامية الإيرانية ودولاً أخرى بإرسال أسلحة وذخائر إلى المحاكم الإسلامية، وكذلك تدريب مقاتلين صوماليين في معسكرات حزب الله في لبنان، وإشراكهم في حرب تموز/ يوليو عام 2006 ضد إسرائيل، وأشارت هذه التقارير إلى أن إيران تريد دعم المتطرفين في القرن الإفريقي وعلى الرغم من هذا الاتهام الأممي، إلا أن إيران لم يكن لها وجود ملموس على الساحة السياسية والاجتماعية، ولم يجد المتابعون للشأن الصومالي أدلة حقيقية على الدور الإيراني فيما يخص القتال الدائر بين المحاكم الإسلامية والفصائل الصومالية الأخرى «مرّةً ضد زعماء الحرب، وأخرى ضد الحكومة المؤقتة في مقرها الرئيسي (بيدوا)». وكانت الزيارات الرسمية لقيادات المحاكم الإسلامية منحصرة في الدول العربية، بالإضافة إلى أريتريا، وزارت وفود تمثلها، دولة الامارات العربية، وجمهورية اليمن، ودولة قطر، وجمهورية مصر العربية، بينما لم يزر أي مسؤول من المحاكم الإسلامية، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أو جمهورية لبنان. مرحلة ما بعد إعلان

الخارجية وتنفيذ مشروعها الشامل في الصومال، إذ تنتهج سياسة ناعمة، فقد لجأت إيران إلى وسائل إنسانية وخدمية كستار يساعدها على اختراق المجتمع الصومالي والتوغل فيها ونشر أفكارها بين شعوبها خاصة الشعب الصومالي مستغلة الظروف الصعبة التي يعيشها والكوارث البيئية والأزمات الاقتصادية الطاحنة والمجاعات المتوالية، لفتح أبواب تتسلل منها فيما بينهم. ويمكن وضع عدد من المداخل الرئيسية للوجود الإيراني في الشأن الصومالي، كالتالي:

أولاً: الوجود السياسي

والدبلوماسي

ويمكن تصنيف الوجود السياسي والدبلوماسي الإيراني المكثف في مرحلتين هما: مرحلة ما بعد ظهور المحاكم الإسلامية (ما بين 2006 إلى 2011) بشكل مفاجئ، محلياً وإقليمياً ودولياً، بزغ فجر المحاكم الإسلامية، وسيطرتها على الجنوب، ما عدا منطقتين كانتا مقرّاً للحكومة الصومالية المؤقتة، وتمكنت من فرض أجندة سياسية ذات طابع إسلامي على الواقع السياسي. وفي هذه الفترة، اتهمت الأمم المتحدة -عبر اللجنة



مع الصومال ميسرة وسهلة لمن أراد ذلك، ورغم صعوبة الحصول على بيانات توضح طبيعة التبادل التجاري بين إيران والصومال، إلا أنه يمكن تسجيل الملاحظات التالية فيما يتعلق بالجوانب البارزة منها:

إيران واحدة من أهم مستوردي الفاكهة الصومالية وبالذات الموز (مادة سريعة التلف) بجانب السمسم وغيره، مما يضمن لها ارتباط النخب المالية بها إن عاجلاً أو آجلاً.

توريد بعض أصناف المحروقات عبر طرق سريعة وبأسعار منخفضة يتم التعاقد بها مع التجار الموالين لها. قيام إيران بسرقة موارد وخيرات الصومال بشكل يتناقض

نفسه إلى مقديشو مرة أخرى، والتقى خلالها الرئيس حسن شيخ محمود، في القصر الرئاسي، وأعلن أثناء مؤتمره الصحفي افتتاح سفارتهم في الصومال بعد أكثر من عقدين من الغياب، وفتح مكتب للهِلال الأحمر الإيراني، ومكتب آخر لمؤسسة الامام الخميني الخيرية. واللافت أن السفارة الإيرانية، وكذلك مقرات مؤسساتهم الخيرية تعمل خارج الأماكن المحصنة أمنياً في مقديشو.

ثانياً/ المعونات والحوافز الاقتصادية

التجارة في الصومال مفتوحة للجميع، في ظل غياب الأنظمة والقوانين التي تنظم العمل التجاري للبلد، وتصبح التجارة

الدولة الأكثر تعاوناً مع أهم سلطة في البلاد، وهي السلطة التشريعية، ولا شك في أن هذا التعاون سيرتك آثاره إن عاجلاً أو آجلاً على بعض صنّاع القرار في البلد.

وفي أغسطس/ آب عام 2011، زار مقديشو وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحى، والتقى بالرئيس شيخ شريف شيخ أحمد، وذلك أثناء المجاعة التي ضربت الصومال، وأعلن آنذاك بناء مستشفى متكامل ومجهز لتلبية الاحتياجات العلاجية، مع إنشاء مخيم يتسع لألفي نازح، وهي المرة الأولى التي يُسجّل فيها اهتمام إيراني رسمي.

في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2012، توجه الوزير الإيراني

والإعلان عن التشيع: لم يبرز إلى العلن في الوسط المحلي سابقًا شخصيات تعلن اعتناقها للفكر الشيعي، ربما خوفًا من ردّة الفعل الاجتماعي ضدهم، إلا أنه في الآونة الأخيرة ظهرت شخصيات تتحدث إلى وسائل الإعلام من الصوماليين في المهجر، أو تكتب مقالات تقول بشكل علني: إنها درست المنهج الديني الصحيح في إيران، واقتنعت بأن الشيعة هم أقرب إلى الحق من السنّة، والبعض منهم درس في قم.

رابعاً: الدعم الثقافي ونشر التشيع

ومن أجل البحث عن شريك محلي، تُعتبر الطرق الصوفية الحليف الأقرب لإيران لسببين: أولهما: أن الصوماليين مجتمع سني شافعي، ولا يوجد أقليات شيعية ولم يشهد التاريخ الديني في البلاد، أتباعاً للمذاهب الفقية الأخرى مثل الحنابلة، أو المالكية، وعليه لا تجد إيران من يرتبط معها من الناحية العقائدية. ثانيهما: أن متطربي الصوفية يجدون قواسم مشتركة مع إيران، مثل محاربة الفكر الوهابي السلفي المهيمن على الساحة الدينية الاجتماعية. وعلى هذا الأساس قامت

في مقديشو، وتم رصد ثلاثمائة دولار أميركي لكل أسرة شهرياً، لإعالتهم عدة شهور، مع تحمل نفقات الزواج وتكاليف السكن والأثاث، ولا شك أن هذه الأسر التي تنشأ تحت النفقة الإيرانية ستكون متعاطفة معها، مع الإشارة إلى أن البلاد لم تعهد في تاريخها ما يُعرف بالزواج الجماعي. تكثيف النشاط الإنساني في المناطق ذات الأقليات مثل حمروين التي كانت مقراً للوجود الفارسي في القرن السابع الهجري، وكذلك الأقليات ذات الأصول العربية، وتهتم بهذا الحي لرمزيتها التاريخية.

المنح الدراسية: تقدم الجامعات الإيرانية بفروعها المختلفة منحة دراسية (أكثر من ثلاثمائة منحة دراسية خاصة في الطب والهندسة) عبر شخصيات صومالية مرموقة، أو عبر التعاقد المباشر مع بعض الجامعات المحلية، وهي مراحل الشهادة الجامعية والماجستير، وكذلك ربطها مع جامعات أخرى في العراق. وتشهد الساحة التعليمية في الآونة الأخيرة رحلات ولقاءات أكاديمية بين جامعات صومالية وأخرى إيرانية، وهي بداية للعلاقة الثقافية بين البلدين. الصوماليون في المهجر

مع قواعد القانون الدولي واحترام سيادة الدول على مواردها التي تقع في أرضها منها ما كشفه تقرير دولي عن سرقة إيران لثروة سمكية قبالة السواحل الصومالية حيث قامت 192 سفينة إيرانية بعمليات صيد غير قانونية واسعة النطاق، دون الحصول على تراخيص من الجهات الرسمية في الصومال. وفي عام 2020 حذرت السلطات الصومالية من الخطر الإيراني داخلها وخارجها لاستغلال ثروات البلاد أو لتوظيف الجماعات المسلحة لخدمة أهداف أجنداتها السرية بالمنطقة، ما يعني استمرار النهج الإيراني الخطير وعدم توقفه.

ثالثاً: المعونات والحوافز الاجتماعية

جذبت حالة المجاعة والجفاف التي أعلنت في الصومال أنظار القيادات السياسية والدينية في إيران لوضع استراتيجية بعيدة، وبالفعل قامت بجهود إغاثية وإنسانية واجتماعية لقيت ترحيباً وتعاوناً محلياً في المرحلة الأولى من الدعم الإنساني، ومن الأمثلة على ذلك:

الزواج الجماعي: وبتنسيق مباشر من السفارة الإيرانية

وتسيطر الجماعة حاليًا على مدن رئيسية في المناطق الوسطى، مثل عاصمة إقليم «كلمدج» الذي أنشئ حديثًا، كما أنها لا تعترف بالنظام المحلي الجديد.

وليس بغريب في المنظور القريب أن يصبح هذا الجناح العسكري المنحصر حاليًا في منطقة الوسط متمدّدًا، ويتحول إلى لاعب رئيسي في المشهد الوطني، وربما يستقيظ البعض عندئذ، وحينها، تجد الدولة الصومالية ومن معها من الدول العربية أنفسهم في موقف لا يحسدون عليه.

د. تشبيك الروابط بين الصوفية الصومالية، مع جماعة الأحباش -المسيطرة على المجلس الأعلى الإسلامي في أديس أبابا- وهي الرافد الطبيعي لتغلغل المذهب الشيعي في المناطق السننية في إثيوبيا، ودون ممانعة سياسية من قيادات الدولتين.

خامسا: تسليح ودعم جماعة الشباب المتشددة

يعود اهتمام طهران بالصومال إلى التعاون مع منظمة اتحاد المحاكم الإسلامية التي انبثقت عنها فيما بعد ما يعرف باسم «حركة شباب المجاهدين» (حركة الصومالية؛ وتعد حركة

لاستغلال حُبّ أهل السنّة لآل البيت، مع ترسيخ صورة ذهنية جديدة لدى المجتمع الصومالي، وهي أفضلية الصحابة من آل البيت على غيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم جميعًا، الصوفية السياسية المتمثلة بالجناح السياسي لتنظيم أهل السنة والجماعة، وكان لهم تمثيل وزاري في مجلس الوزراء ما قبل عهد الرئيس الحالي حسن شيخ محمود، ولهم عدد من أعضاء البرلمان الفيدرالي الحالي، وتتعامل السفارة الإيرانية في مقديشو معهم كطرف سياسي أساسي في البلاد، حيث تم استضافة قيادات عليا من تنظيم أهل السنة والجماعة ونواب برلمانيين في طهران، وقاموا بزيارات متكررة إلى إيران، وهي زيارات بقيت نتائجها في طي الكتمان، وقد تندرج في سياق التنسيق السياسي بين الطرفين:

ج. الصوفية المسلحة المتمثلة في الجناح العسكري لتنظيم أهل السنة والجماعة المتمركزة في المناطق الوسطى والتي لا تزال قوية ومؤثرة من الناحية العسكرية، كما أنه تنظيم منفصل من الجيش الوطني في تلك المنطقة، وتدور من حين لآخر اشتباكات مسلحة بينهما.

السفارة الإيرانية في مقديشو بفتح قنوات تواصل مع المجموعات الصوفية في البلاد، وفي مكوناتها الثلاثة، التي سنشرحها لاحقًا، وتعاملت مع كل فريق وفق اهتماماته الدينية أو السياسية أو العسكرية، وربما الغرض منها تقديم الدعم اللازم ليصبحوا رقمًا صعبًا في المعادلة الاجتماعية والسياسية في البلاد. وتأتي طريقة تفاعلهم مع الأشكال المختلفة للطرق الصوفية كالتالي:

أ. الصوفية التقليدية المتمثلة بمشايعها وقادة الطرق (الطريقة القادرية، الطريقة الأحمدية)، تم ربطها بالمؤسسات الخيرية الإيرانية، مثل مؤسسة الامام الخوميني الخيرية، ودعم أنشطتهم الاجتماعية والدعوية، والتنسيق معهم للحصول على منح دراسية من المراكز العلمية والجامعات الصوفية في اليمن، والعراق، وكذلك بعض الجامعات في إيران. وتم تفعيل الأنشطة المتعلقة بإبراز آل البيت، عن طريق عقد حفلات ضخمة للمولد النبوي كل عام، وولّأحظ خلال السنوات الأخيرة الحديث الإعلامي والفعاليات الكبرى عن دور آل البيت في الإسلام، ربما يعتبر هذا مدخلًا مستقبليًا

الصومالية في قرار صادر في 29 فبراير/شباط 2008 بأنها حركة إرهابية، وبأنها مجموعة «متطرفة عنيفة ووحشية» تنتمي إلى تنظيم القاعدة، وأعلنت الوزارة تجميد أموال الحركة في الولايات المتحدة». وفي عام 2012 فرضت على حركة الشباب عقوبات الأممية المفروضة منها حظر تجارة الفحم؛ لتجفيف منابع تمويلها.

وفي عام 2017 نقلت قناة «فوكس نيوز» تصريحات عن السفير الصومالي في واشنطن، أحمد عوض، كشف فيها عن قيام جماعة تابعة لتنظيم القاعدة - يقصد الشباب- بإرسال اليورانيوم إلى إيران، بعد أن استولت على إحدى الشركات العاملة في مناجم اليورانيوم بإفريقيا».

وفي عام 2018 كشف تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة، عن ضلوع إيران في تمويل وتسليح حركة «الشباب» ومخالفة العقوبات المفروضة على الحركة، وهو ما تؤكد مجدداً بواسطة تقارير حديثة كشفت عن قيام إيران بتهريب أسلحة لجماعات مسلحة في الصومال عبر خليج عدن.

وفي هذا السياق كشف تقرير أممي صدر في أكتوبر 2018 بشأن انتهاك طهران

الأسلحة إلى الحليف الشيعي في اليمن (الحوثيون) نظراً لقرب الحدود الجغرافية.

لقد جددت إيران في حركة الشباب المجاهدين الصومالية الحصان الذي يمكن أن تمتطيه لتحقيق أغراضها الاستراتيجية، فسعت إلى أن تستغل الحركة في أنشطتها الإرهابية التي تضر بأمن البحر الأحمر، ومن هذه الأنشطة قيام إيران بتوظيف الحركة في تهديد الملاحة البحرية الدولية بصورة عامة، والأمريكية بصورة خاصة، من أجل إجبار الولايات المتحدة الأمريكية على نقل جزء من أسطولها البحري المرابط في مضيق هرمز إلى هناك ().

حيث رصدت تقارير الأمم المتحدة في عام 2006م ثلاثة شحنات أسلحة إيرانية موجهة إلى هذه الحركات، وكانت واحدة منهم تحمل مدافع رشاشة، قاذفات قنابل و صواريخ أرض -جو(.). وذكرت تقارير الأمم المتحدة أنه عُرض على المقاتلين الصوماليين حوافز مختلفة للانضمام لقوات «حزب الله»، حوالي 2000 دولار للمقاتل، و ما بين 25.000 و 30.000 دولار لعائلة المقاتل إذا ما قُتل في الحرب(.).

لقد صنفت وزارة الخارجية الأمريكية حركة الشباب

الشباب المجاهدين أحد أهم التنظيمات الإرهابية المتواجدة بالقرن الإفريقي وأخطرها، وقد مثلت هذه الحركة امتداد لتنظيم القاعدة الإرهابي، ذلك التنظيم الذي طالما ساندته إيران، وعليه فإن جزء من دعم إيران لحركة الشباب هو بالأساس دعم لتنظيم القاعدة الأم.

وكان ظهور جماعة الشباب المتشددة بمثابة فرصة ذهبية بالنسبة لإيران لتحقيق مزيد من التغل والاختراق الأمني للبلاد بكافة السبل لتعظيم مكاسبها ومصالحها الخاصة وتحقيق أهدافها المغرضة، ومن هنا، يركز النشاط الإيراني في الصومال على دعم الجماعات الإسلامية المسلحة بغرض الاستفادة منها في خدمة المصالح الإيرانية في المنطقة. وفي هذا السياق، تستخدم إيران طرقاً كثيرة للتهرب من الكشف عن تسليحها لمثل هذه الجماعات، وتعد إريتريا التي تتمتع فيها الجمهورية الإسلامية بنفوذ كبير هي إحدى هذه الوسائل.

فكلما ازدادت الفوضى في مقديشو، ازدادت قدرة طهران على استغلال الوضع وكسب النفوذ. مما يؤدي لتمتع حلفاء «حزب الله» اللبناني بنفوذ كبير في الصومال، فضلاً عن أنها وسيلة جيدة لنقل



الأمريكية في الصومال، وذلك من خلال تقديم أسلحة متطورة وأجهزة تفجير عن بعد، ومواد كيميائية تستخدم في صنع القنابل.

وأعلنت «المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية» أن «أسلحة قدمتها إيران لحلفائها الحوثيين في اليمن يجري تهريبها عبر خليج عدن إلى الصومال»، (حيث يحارب مقاتلو حركة الشباب المرتبطون بتنظيم القاعدة حكومة البلاد).

وفي تقرير معهد الدراسات الأمنية: كشف أن إيران تسلح الجماعات المتطرفة في القرن الإفريقي تقرير جديد صادر عن معهد الدراسات الأمنية أن شبكة تهريب الأسلحة

العسكرية الأميركية في الصومال وشمال كينيا، بالإضافة إلى القافلة العسكرية للاتحاد الأوروبي في مقديشو.

وكانت دراسة عن المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، لعام (2021)، قد أكدت تهريب أسلحة إيرانية بشكل ممنهج عبر خليج عدن إلى الصومال. واستندت تلك الدراسة إلى تشابه بيانات قطع السلاح التي تم العثور عليها في أنحاء مختلفة من الصومال، بالإضافة إلى ما تم العثور عليه داخل مخازن 13 قاربا تم اعتراضها بواسطة سفن عسكرية. كما أكد عسكريون صوماليون إدارة إيران لعمليات سرية، لتقويض جهود الولايات المتحدة

للعقوبات الأممية المفروضة على حركة الشباب منذ عام 2012 بحظر تجارة الفحم لتجفيف منابع تمويلها، بمساعدة الحركة على استغلال الأراضي الإيرانية كنقطة تجمع لوجستية لشحنات من الفحم الصومالي بهدف تصديره لعدد من الدول باستخدام علامة تجارية إيرانية، وهو ما أسهم في حرمان الشعب الصومالي من حوالي 150 مليون دولار سنويا، هي القيمة الإجمالية التقريبية لتجارة الفحم غير المشروعة في الصومال().

كما أفادت وزارة الدفاع الصومالية، باحتمالات استخدام الأموال والأسلحة والذخيرة الإيرانية في هجمات 2019 و2020، التي شنتها «حركة الشباب» على القواعد

بدورها في دعم أنشطتها النووية.

إذ تعد الحركة من أكبر موردي اليورانيوم إلى إيران(، وذلك بعد سيطرتها على الكثير من مناجم اليورانيوم في الصومال، وهو ما كشف عنه وزير الخارجية الصومالي يوسف عمر برسالة بعث بها إلى السفير الأمريكي في مقديشو "ستيفن شولتز"، والذي أشار بها بوضوح إلى أن الحركة تورد ما نسبته 10% من احتياجات إيران من مادة اليورانيوم الذي تستخدمه في برنامجه النووي.

بل والأكثر من ذلك كله يجد الحرس الثوري الإيراني في الحركة عنصراً مؤثراً حيال النفوذ التركي والأمريكي في العاصمة مقديشو، من خلال توظيفها في ضرب مصالحهما هناك.

لا شك في أن إيران تدرك جيداً القيمة الاستراتيجية التي تمثلها هذه الحركة، في تغيير مسار العمليات الأمنية في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا تحديداً، فقد شهدت الأونة الأخيرة توجهاً سعودياً وإماراتياً نحو هذه المنطقة(، وهو ما قد يزيد بالمقابل من القيمة العملية لهذه الحركة في النسق العقيدي الإيراني.

إن التوجه الإيراني نحو القارة الأفريقية اكتسب

وهذا تطور مثير للقلق ويهدد بمزيد من زعزعة الاستقرار في المنقطة التي تشهد أعمال عنف متصاعدة.

وبحسب تقرير نشرته شبكة CNN، فإن هناك معلومات حول محادثات جرت بين ميليشيا الحوثي وحركة الشباب الصومالية لتوفير الأسلحة للأخيرة بتواطؤ من إيران. ووفقاً للمسؤولين الأميركيين أن واشنطن تجري التحقيقات للحصول على أدلة على تسليم الحوثيين دعماً عسكرياً لجماعة الشباب الصومالية؛ وكذا معرفة مدى تورط إيران في تقديم الدعم العسكري والمالي للحوثيين في هذه الصفقة.

إذ يجد الحرس الثوري الإيراني وانطلاقاً من "عقيدة الجهاد البحري المقدس"، في الحركة الأداة التي تضرب بها النفوذ الدولي في منطقة باب المندب، فبعد فرض عقوبات دولية على تجارة الفحم الصومالي في العام 2012، والذي تستخدمه الحركة في دعم عملياتها المسلحة، قامت إيران بتسخير الكثير من سفنها لتصدير الفحم الصومالي إلى الأسواق العالمية، مستخدمة العلم الإيراني عليها، وفي مقابل هذا تقوم الحركة بتوريد مادة اليورانيوم إلى إيران، والذي تستخدمه

من المحتمل أنها تتوسع تلك العمليات إلى الجماعات الموالية لحركة الشباب في إثيوبيا وكينيا وموزمبيق، ممّا يُوّجج مشكلة غياب الأمن في منطقة القرن الإفريقي.

وأفادت مجلة «فورين بوليسي» أنه يشيع أيضاً نقل الأسلحة الإيرانية إلى جمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان وتنزانيا.

وفي مطلع كانون الثاني/يناير نجحت القوات الأمريكية في اعتراض قارب يهرب أكثر من 2,000 بندقية كلاشنكوف هجومية في المياه الدولية بين إيران واليمن، وهو الطريق الشائع لتهرب الأسلحة إلى ميليشيا الحوثي. وتعتبر تلك الضبطية أحدث عملية اعتراض تقوم بها القوات الأمريكية لأسلحة كانت متجهة إلى الصومال خلال السنوات الأخيرة(.

ولم تقتصر إيران هنا بل تجاوز الأمر لأكثر من ذلك حيث ساعدت جماعة الشباب الإرهابية على بيع الفحم الصومالي بدون وجه حق وبشكل غير قانوني وتهريبه عبر أراضيها.

وقال مسؤولون أمريكيون: إن ميليشيا الحوثي- ذراع إيران في اليمن، متورطة في عملية تزويد جماعة شباب الصومال الإرهابية بالأسلحة والعتاد،

الصومالية والعربية والإفريقية في مواجهة هذا الواقع الذي يعد تهديداً خطيراً للمنطقة وشعوبها وعقائدها وأمنها.

موقف السلطات الصومالية:

ويحسب للقيادة السياسية الصومالية إدراكها ووعيها العميق بالخطر الإيراني والتنديد به والعمل على مواجهته بشتى السبل وعلى مختلف الأصعدة. وكان الرئيس شيخ محمود محقا حينما قال أمام مؤتمر علماء الصومال مؤخرا أنه "استأصل الـ"ورم" وهو يتحدث عن طرد الصومال لإيران خلال ولايته الأولى في حكم الصومال (٢٠١٢-٢٠١٧). وكشف

الرئيس الصومالي للعلماء عن التحركات الإيرانية المريبة وكيفية قيامها بأنشطة رائعة تخفي وراءها أجندة تخريبية وأفكارا هدامة. وكذلك الموقف الحاسم للجهات المسؤولة بالصومال بعد اكتشاف النشاط الإيراني المنحرف والتأكد من تورط دبلوماسيين إيرانيين ومسؤولين منظمات إغاثية تابعة لها في القضية بموجب أدلة دامغة. فلم تكتف الإدارة الصومالية بطرد المسؤولين المتورطين، بل قررت منع الوجود الإيراني تماما بهدف استئصال الـ"ورم" على حد وصف الرئيس الصومالي، وهو وصف يعكس

المجاعة الجنوب الصومالي، فتم استغلال الأمر وقام وزير الخارجية الإيراني السابق علي أكبر صالحى بزيارة للصومال في أغسطس من ذلك العام، وأعلن فيها عن تقديم مساعدات قيمتها ٢٥ مليون دولار شملت إنشاء مخيم يتسع لألفي شخص، وتجهيز مستشفى متكامل، وتقديم مساعدات طبية وتعليمية للمتضررين. وتحت ستار الأعمال الخيرية سنحت الفرصة لنشاط كبير لهيئات إيرانية خطيرة منها لجنة الإمام الخميني للإغاثة، والهلال الأحمر الإيراني، والملاحقية التعليمية للسفارة الإيرانية في مقديشو، والمخيم الطبي الإيراني.

وفي مقابل ذلك ظهرت تحذيرات من الحكماء الصوماليين من النشاط الإيراني مع زيادة الريبة والشك لا سيما مع انتشار حفلات الزواج الجماعي غير المألوفة في المجتمع الصومالي والتي كانت تتم برعاية إيرانية كاملة وبشكل يثير القلق من الدوافع الحقيقية الكامنة وراءها.

أولا: توترات العلاقات

الصومالية الإيرانية

واقف الأمر أن النهج الإيراني وما ينطوي عليه من أجندة مريبة، أدى إلى توحّد المواقف

زخماً كبيراً منذ تسعينات القرن الماضي، وهو ما سهل لها إنشاء روابط أمنية مع العديد من الجماعات المسلحة في هذه المنطقة، ولنا بالدور الذي تلعبه إيران في توظيف جماعة الزكزاكي في نيجيريا أبرز مثال على ذلك، هذا إلى جانب دورها في السنغال ومالي وغيرها من الدول الأفريقية.

إذ تتميز إيران برعايتها للعشرات من الميليشيات والجماعات المسلحة (١)، والتي تنتشر في ساحات مختلفة من منطقة الشرق الأوسط، دون أن يكون هناك أدنى اعتراف رسمي بها، وهو ما جعل الدور الإيراني يتمتع بحيوية كبيرة، رغم الضغوط الدولية المتصاعدة ضده، فالذي يميز النموذج الإيراني اليوم، وانطلاقاً من قاعدة العلاقات الهجينة التي تربطه مع العديد من التيارات والجماعات التي تتشابه وتختلف معه مذهبياً وفكرياً وأيديولوجياً، هو أنه قادر على تحريك أي جبهة يواجه فيها نسقاً ضغطياً متصاعداً، وهو مالا تتمتع به أية قوة أخرى على المسرح الإقليمي.

التحركات العربية لمواجهة التمدد الإيراني في الصومال بعد عودة النشاط الإيراني المعلن والرسمي في الصومال إلى عام 2011 حيث ضربت

وصوماليلاند وعصب في إريتريا والتي استخدمتها الإمارات في عملياتها ضد الحوثيين في اليمن، عزز تمرکزها في بوصاصو وجودها في البحر الأحمر بما أسهم في تيسير العمليات في اليمن وأيضًا في تسهيل التصدي للتهريب الإيراني.

وعندما انحسر تهديد القرصنة انتقلت «قوات الشرطة البحرية في بونتلاندا» عمليًا إلى مهمة مكافحة الإرهاب، ما أسهم في قمع تمرد الجهاديين في جبال غلغالا بدءًا من العام 2014 بالإضافة إلى ذلك، بدأت الإمارات في العام 2014 بتدريب آلاف المجندين الصوماليين ودفع رواتبهم. وصد الهجوم البحري الذي شنته «حركة الشباب» في العام 2016 على بونتلاندا وقيادة تحرير بلدة قندلا في ذلك العام من فرع تنظيم «الدولة الإسلامية» المشكّل حديثًا وتأمين المطارات الرئيسية في بونتلاندا.

ونظرًا لتلك المواقف الإماراتية قامت «حركة الشباب» بتجنيد مجند سابق في الجيش الوطني الصومالي للهجوم على «معسكر الجنرال غوردون» في مقديشو، ما أسفر عن مقتل أربعة ضباط إماراتيين وضابط بحريني (.)

بين الدول العربية والإفريقية. ويضم في عضويته كلاً من جيبوتي ومصر وإريتريا والأردن والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان واليمن. وكذلك شرع البرلمان العربي منذ 2019 في تدشين استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع إيران.

أما الدور الإماراتي فيعد الأبرز عربيًا وإقليميًا في وجه التدخلات الإيرانية والتنظيمات الإرهابية في الصومال، وهذا الحضور العربي الإماراتي امتد لعشرات السنوات منذ عامي 1993 و1994 عندما قدمت الإمارات قوات إلى العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي العام 2010، عاد المستشارون الإماراتيون للإشراف على إنشاء «قوات الشرطة البحرية في بونتلاندا» التي تأسست لمكافحة عمليات القرصنة المتزايدة بتمويل سنوي من أبوظبي يقدر بنحو 50 مليون دولار. وفي السياق عينه، أنشأت الإمارات العربية المتحدة منذ العام 2010 قاعدة كبيرة لـ«قوات الشرطة البحرية في بونتلاندا» في بوصاصو وزادت من وجودها الإجمالي في الصومال إذ وصل عديدها إلى 180 جنديًا. وإلى جانب القواعد الرئيسية في بربرة

التوجه الصومالي الحكيم وسياسته الخارجية القائمة على ثوابت الحفاظ على البلاد من الأفكار الهدامة والأجندات التخريبية وعدم الانخداع في المظاهر الإنسانية التي يستخدمها النظام الإيراني كستار لإخفاء الوجه القبيح. وقد شهدت العلاقات الصومالية الإيرانية توترات عديدة انتهت بقطع العلاقات الدبلوماسية عام 2016 بعد موافقة مجلس الوزراء الصومالي وذلك على خلفية الهجوم على السفارة السعودية في طهران، تضامناً مع المملكة العربية السعودية. وأمهلته الحكومة الصومالية السفير الإيراني في الصومال 72 ساعة لمغادرة البلاد، كما أمهلته مؤسسة الخميني الخيرية مدة أسبوع لمغادرة البلاد أيضاً.)

موافق الدول العربية والافريقية والدولية

وعلى الصعيد العربي فإن هناك توافقاً عربياً على رفض التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للبلدان العربية في الشرق الإفريقي وعلى رأسها الصومال، فقد تم تأسيس مؤسسات متعددة الأطراف كمجلس البحر الأحمر لتعزيز التعاون في الشؤون الاقتصادية والأمنية كالاتجار بالأسلحة

ومصر، بمعنى أن ما يحدث لأي طرف يتأثر به الطرف الآخر، ووقوع السودان بين أهم معبرين للتجارة العالمية والنفط في المنطقة، وهما قناة السويس وباب المنذب، حيث تُعبر يوماً نحو مائة سفينة و120 ألف برميل من نفط الخليج، وما يحتويه السودان من ثروات طبيعية كالذهب واليورانيوم، كما يمكن للسودان أن يكون البوابة الخلفية للقارة الإفريقية.

وبعد السودان من أكثر الدول مواءمة مع السياسة الإيرانية من حيث البعد الديني، لتوجه الدولة بالرغم من الاختلاف المذهبي، وزادت هذه الخصوصية في العلاقات بعد تحول السودان إلى دولة تستقطب الاستثمارات العربية والعالمية بعد اكتشاف النفط، ففي تسعينيات القرن الماضي وفي عهد الرئيس الإيراني الأسبق علي أكبر هاشمي رفسنجاني قدمت إيران دعماً مالياً للسودان، وتواصل الدعم في عهد خلفه الرئيس محمد خاتمي، تبع ذلك دعم عسكري أقامت به إيران مصنعاً للأسلحة والذخيرة لتعزيز معاهدة التعاون العسكري الذي لم يغفل عن التركيز على استعداد إيران لعرض مشاريع للشراكة التكنولوجية النووية.

الإمارات ساهمت على نحو كبير في تحقيق الجيش الصومالي انتصارات ميدانية متسارعة على حركة الشباب أغنى وأخطر التنظيمات الإرهابية في أفريقيا والمرتبطة بتنظيم "القاعدة" الإرهابي. مشددين على أن فقدان الحركة لمناطق واسعة في وسط البلاد خلال العام الماضي من أبرز الدلائل على أهمية التعاون بين مقديشو والإمارات.

أما على الصعيد الإفريقي فهناك رفض عام للتحركات الإيرانية من معظم دول القرن الإفريقي؛ لكونها تهدد الأمن والاستقرار الإقليمي. وعلى المستوى الدولي فإن الأهمية الاستراتيجية للقرن الإفريقي تجعل دول العالم المختلفة قلقة من أي تهديد إيراني لأمن الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المنذب الذي تمر منه 12% من إجمالي التجارة الدولية.)

المبحث الثالث:

التدخلات الإيرانية في السودان المقدمة:

تنبع أهمية السودان الاستراتيجية من موقعها الجيوستراتيجي، فهي قريبة من (قلب) العالم العربي، وبخاصة مصر. فهناك اعتماد متبادل بين السودان

ومع ذلك، جاءت بسالة «قوات الشرطة البحرية في بونتلاندا» في مكافحة الإرهاب في نهاية المطاف على حساب مهمتها الأصلية إذ عادت القرصنة إلى الظهور قبالة ساحل بونتلاندا منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023، في حين أن تفشي الصيد غير القانوني وتهريب الأسلحة الإيرانية استمر بلا هوادة.

وفي جلسة بشأن الصومال في فبراير/شباط عام 2022 قالت الإمارات في مجلس الأمن إنها تسلط الضوء على 4 مسائل:

التركيز على دعم المسار السياسي باعتباره أساساً لتحقيق سلام مستدام في الصومال.

أهمية تقديم المساعدة للصومال. في التصدي للتهديدات الأمنية التي تحول دون بناء سلام مستدام فيه، وفي مقدمتها حركة الشباب الإرهابية التي تستمر في شن الهجمات.

أهمية إيصال المساعدات الإنسانية. بشكل كامل وآمن في ظل موجة النزوح التي خلفتها الأوضاع الأمنية المتردية والكوارث الطبيعية العمل لدعم الصومال في التصدي لتداعيات تغير المناخ. والتي أدت جميعها إلى تزايد انعدام الأمن الغذائي.

ويرى خبراء أن جهود

السنية مع التوجه السياسي للمذهب الشيعي.

فكان أكثر من رُوّج لإيران داخل السودان هو الحركة الإسلامية السودانية بقيادة حسن الترابي الذي وصل بجماعته إلى الحكم في السودان عقب انقلاب عسكري عام 1989. فمنذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي، أخذت الحركة الإسلامية السودانية ترى في ثورة خميني مصدر إلهام لها. وهذا أمر أكدّه المحبوب عبد السلام، إذ ذكر أنّ قيام دولة إسلامية هي الأولى في العالم على الإطلاق، أطلق في السودان مبادرات التظاهر المناصرة لإيران، مؤكّداً أنّ تلك التظاهرات كانت الأولى في العالم العربي وإفريقيا. ويضيف عبد السلام أنّ تلك التظاهرات تلتها مبادرات بالزيارات إلى طهران قامت بها الحركة الإسلامية السودانية، وكانت هي الأولى، إذ التقت بخميني، ثم جرى تبني فكر الثورة ورموزها والدعوة له والتبشير به. ويرجع تطور العلاقات بين البلدين في عهد الإنقاذ لعدد من الأسباب منها:

تلاقي الخلفية الفكرية للنظامين، إذ يعتبر السودان من أكثر الدول مواءمة مع السياسة الإيرانية من حيث البعد الديني لتوجه الدولة

السودان أن يثير قلقاً دولياً. وقال آلان بوسويل، مدير مشروع القرن الأفريقي في «مجموعة الأزمات الدولية»، إن «استعادة حليف في السودان، خاصة على طول البحر الأحمر، سيكون بمثابة فوز كبير لإيران ولكنه سيثير قلق القوى الإقليمية والغربية الأخرى.

ماهي أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في السودان؟ ما هي مظاهر التغلغل الإيراني في السودان؟ هل الدعم الإيراني بالسلاح عزز الانقسام وأطال من أمد الحروب؟ هل تنجح محاولات إيران في السودان باحتضان التنظيمات الإخوانية؛ لتعزيز نفوذها في المنطقة؟

أولاً: التقارب الإيراني - مع التيارات الإسلامية السودانية:
لقد شكل التقاء الحامل السياسي في كلا البلدين منطلقاً لإنشاء علاقات وطيدة بين الدولتين، حيث أسهمت قوى الإسلام السياسي في السودان، والتي هيمنت على الحكم منذ ثمانينيات القرن الماضي، في بلورة رؤية راديكالية تجد في إيران مثلاً ثورياً تستند إليه في مشروع بناء دولة إسلامية عابرة للحدود، وخاصة عبر التقاء الحركات الصوفية

لقد عزز موقع السودان الجيوسراتيجي رغبة إيران وفتح شهيتها أمام محاولة فتح آفاق لها داخل القارة السمراء، ووقوعها كذلك بين أهم معبرين للتجارة العالمية هما قناة السويس ومضيق باب المندب، علاوة على ثروات السودان ومناجم الذهب واليورانيوم.

نوه إليه الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، والذي بالرغم من تركيزه في بعض تصريحاته على الأزمة السودانية، إلا أنه في معرض حديثه عن تلك الأزمة شدد على ضرورة حل ذلك الصراع، مع ضرورة حث الدول العربية على مراقبة ما أسماه "الأداء الإيراني" في المنطقة، وهو ما يفسر بأن رؤية أبو الغيط تتمحور حول دور إيراني جديد في السودان بصفتها دولة أزمة طالما استثمرت إيران فيها، وقد فسرت تلك الرؤية الكثير من الوقائع التاريخية حول الرؤية الإيرانية للاستثمار في الأزمات

ويمتلك السودان إطلالة ساحلية استراتيجية على البحر الأحمر تقدر بنحو 800 كيلومتر، وتعد موانئه ساحة تنافس دولي من قوى عدة أبرزها: أميركا، والصين، وروسيا وكذلك تركيا، ومن شأن تنامي النفوذ الإيراني في

الإسلامية وما شابه. واتخذت سياسة تصدير الثورة عدّة مناج، منها الدبلوماسي والثقافي والإعلامي والديني والعسكري، بهدف إحداث شروخ بنيويّة داخل المجتمعات العربية المستهدفة، ساعية إلى إحداث طوق من النفوذ يحيط بالمشرق العربي والخليج العربي ومصر، والتي تعتبر أبرز البيئات التي تسعى إيران إلى فرض هيمنتها عليها، ضمن مشروع احتلالي يرمي إلى بناء قوة إقليمية كبرى. ويعد السودان إحدى محطات إنشاء ذلك الطوق، إذ سعت إيران ومنذ قيام الجمهورية الإسلامية إلى الاستناد على المجال السوداني بغية الإحاطة بكل من مصر والسعودية واليمن، وتوظيف البيئة السودانية كمرتكز لمشروعها عربياً وإفريقياً). ويرجع الانفتاح الإيراني على السودان إلى فترة الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني، الذي أوّل القارة السمراء اهتماماً كبيراً، وذلك بعد زيارته للسودان عام 1991، أي بعد عامين من إطاحة عمر البشير بحكومة الصادق المهدي. وقد مثّلت زيارة رفسنجاني للسودان، دعماً كبيراً لحكومة البشير التي كانت تعيش

من حدة الأزمة الاقتصادية في الداخل ويساعد على تنفيذ سياسة السودان تجاه الدول المحيطة بها والرامية إلى خلق حزام متعاون مع الاتجاهات الإسلامية في السودان، أو على الأقل غير مناوئ لها.().

ثانياً: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في السودان

لقد عملت إيران منذ ثورتها عام 1979، على إحداث قفزات نوعية في مشروعها الاستراتيجي في المجال العربي، عبر اعتماد نهج خارجي أكثر نشاطاً من سابقه أيام الشاه، وعدم الاكتفاء بجملة تحالفات خارجية، تعزّز قوة الدولة فحسب، بل تطور ذلك ضمن ما عرف بسياسة تصدير الثورة الإيرانية. ولم تتوقف إيران عن محاولاتها تمديد نفوذها في السودان منذ زمن بعيد، حيث سمحت العلاقات السودانية - الإيرانية لطهران بأن تستعرض قدرتها على التغلغل والتأثير في مراكز صناعة واتخاذ القرار في السودان وبالتحديد بعد صعود عمر البشير إلى حكم السودان عام 1989، حيث رفعت الحركات الثورية السودانية شعارات ثورية تشبه نظيرتها في إيران من ناحية مواجهة أمريكا وتعزيز شعارات تطبيق الشريعة

علي الرغم من الاختلاف المذهبي.

العزلة الدولية التي واجهت كلاً من إيران والسودان، إذ يمثل التقارب الإيراني-السوداني نافذة تطلّ منها الدولتان خارج إطار العزلة الدولية التي فرضت عليهما.

رغبة البلدين في تعزيز العلاقات بينهما في سبيل مواجهة تكهنات النظام العالمي الجديد.

ضعف النظام الداخلي لكل منهما ومواجهته للعديد من المشكلات، إذ تواجه إيران تحديات امتلاكها للطاقة النووية ويواجه السودان قضية انتهاك حقوق الإنسان. اهتمام إيران بالموقع الجيوسياسي لإفريقيا حيث المسطحات والمعابر المائية، واعتبار إفريقيا بمثابة عمق استراتيجي لها.

رغبة السودان في الاستفادة من الخبرات الإيرانية في شتى المجالات، والخروج من عزلتها وعزمها على مواصلة سياساتها الخارجية وذلك بخلق توازن جديد في المنطقة بعد تدهور علاقاته مع المملكة العربية السعودية ومصر، وتعزيز موقفه في حربه مع الجنوب من خلال الحصول على الأسلحة من إيران، وفتح مجالات للتعاون الاقتصادي معها بما يخفف

للمنطقة العربية ودورها فيها، تلك الرؤية التي لم تختلف سواء في عهد "الشاه" أو عهد الجمهورية الإسلامية، وتقوم على اعتبار إيران قوة إقليمية مهيمنة، وأن منطقة الخليج ودولها تدخل في نطاق نفوذها، وترتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن القومي الإيراني، وظهرت تجلياتها بوضوح من خلال تدخلاتها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، مستخدمة في ذلك أساليب ووسائل كثيرة، منها المال السياسي، والمتاجرة بالأم ومشكلات الشعوب، واللعب على وتر الشعارات البراقة مستغلة وضعاً اجتماعياً يتفاوت بين دولة وأخرى، ويحاول الخطاب الإيراني استغلال الاستقطاب السياسي باللعب على الوتر الديني، لتكريس تواجده في الدول العربية والخليجية بشكل خاص، معتمدة على وجود أقليات مذهبية، ومحاولتها إثارة مشاكل مع دول الخليج العربي والضغط عليها خاصة الإمارات، بهدف عدم التزامها بالعقوبات الأمريكية المفروضة عليها بسبب برنامجها النووي. ومما سبق تبين أن انعكاسات الدور الإيراني في السودان هو تأكيد النظام الإيراني على عدم تخليه عن أهدافه الاستراتيجية ضمن

إضافة إلى جولته الأخيرة في دول غرب إفريقيا في شهر يوليو 2016، ولعل هذه الزيارات المتعاقبة تعكس رغبة النظام الإيراني في المضي قُدماً في توطيد علاقاته مع أكبر عدد من الدُول الإفريقية. (1) وكانت إيران -ولا تزال- ترى أن السودان يمثل مدخلاً إلى الدُول والعربيّة الإفريقية، وكان المسؤولون الإيرانيون دائماً ما يؤكدون في تصريحاتهم عن السودان أنه بوابة تصدير الثورة، إذ وصف وزير الدفاع الإيراني السابق مصطفى محمد نجار، السودان بأنه "حجر الزاوية في الاستراتيجية الإيرانية بالقارة الإفريقية" (2) ويعكس نفوذ إيران في السودان وهوسها في إعادة إنتاج العلاقات الدبلوماسية التي توقفت منذ عام 2016 وعادت في أواخر العام 2023 لتظهر للعلن من خلال صفقات تسليح وزيارات لوزراء خارجية البلدين ويعمل البعض وصول أسلحة إيرانية ضمن صفقات تبادل لدعم الجيش السوداني أنه يعود لرفع الحظر الأممي على الأسلحة الإيرانية. ومن الصعب فصل سياسة إيران تجاه دول الخليج عن مجمل رؤيتها الاستراتيجية

حالةً أشبه بالعزلة جرّاء الحصار الذي يفرضه عليها المجتمع الدولي. وبالنسبة إلى إيران، فقد كانت هذه الزيارة إيذاناً بعصر جديد في علاقاتها مع إفريقيا، ونقطة انطلاق لتوسيع دائرة اهتمامها بهذه القارة، إذ تمّدد هذا التوسّع ليشمل دولاً إفريقية أخرى مثل جنوب إفريقيا وكينيا وتنزانيا وزيمبابوي وأوغندا وتيجيريا والنيجر والكاميرون والسنغال وجزر القمر والصومال وجيبوتي وغانا. وتلك السياسة انتهجتها القيادة الإيرانية، فبعد زيارة رفسنجاني للسودان، التي أرفدها بزيارة أخرى في 1996، جاءت زيارات محمد خاتمي لعدد من الدُول الإفريقية، التي أعطت دفعة جديدة للعلاقات مع هذه الدُول من خلال تأسيس أطر ولجان مشتركة ألقى على عاتقها مهمّة متابعة الاتفاقيات بين إيران وهذه الدول، وبعده محمود أحمددي نجاد الذي أجرى هو الآخر عدة زيارات لإفريقيا اتّسمت بطابع أيديولوجي في أغلبها، مروراً بالرئيس حسن روحاني الذي أوفد وزير خارجيته محمد جواد ظريف في عدد من الزيارات لشرق إفريقيا في شتاء 2014، وزيارة أخرى إلى دول شمال إفريقيا في صيف

احتلالي يرمي إلى بناء قوة إقليمية كبرى.

ثالثاً: الفرص التي ساهمت في تمدد النفوذ الإيراني في السودان
سعى النظام الإيراني إلى استغلال الأحداث الجارية في السودان لتحقيق مأربه ومحاولته الوصول لساحل البحر الأحمر وخليج عدن ومداخل قناة السويس المصرية.

تنفيذ الأبعاد الاستراتيجية للمشروع السياسي الإيراني في التمدد والنفوذ عبر طرق المواصلات البحرية والسيطرة على المضائق والممرات المائية والتجارية القريبة من السعودية واليمن وإسرائيل عبر قناة السويس وهذا ما تسعى إليه في تنويع تدخلاتها الدولية والإقليمية لتعزيز مكاسبها وتحقيق ومنافعها في مناطق مهمة ولكي يكون لديها دوراً مفاعلاً في معالجة حالة الخلاف بين طرفي النزاع في السودان.

مبادئ عودة العلاقات بين طهران والخرطوم حددها بيان الحكومة السودانية في الأول من تشرين الأول 2023 والذي تم خلاله بدأ الدعم العسكري والنفوذ الإيراني، بعد الفشل الذي أصاب مبادرة (الأيجاد) التابعة للاتحاد الأفريقي لحل الخلاف

وبخاصة مصر ومقابلة لشواطئ المملكة، ويمكن أن تكون البوابة الخلفية لإفريقيا السودان وشمال إفريقيا. الخروج من العزلة السياسية الدولية المفروضة على النظام الإيراني بسبب العديد من الملفات المثارة، كالملف النووي والصاروخي ودعم الإرهاب والفضو وخرق القانون الدولي. وجود منافذ اقتصادية تجارية لإيران مع الدول الإفريقية.

استخدام بعض الدول الإفريقية كتهديد استراتيجي لبعض الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط كالمملكة العربية السعودية، وإيران تستخدم -على سبيل المثال- السواحل الإريترية والجيوبوتية لتهريب الأسلحة وتقديم الدعم العسكري إلى الحوثيين في اليمن.

اتخذت إيران سياسة تصدير الثورة عدّة مناح، منها الدبلوماسية والثقافي والإعلامي والديني والعسكري، بهدف إحداث شروخ بنيويّة داخل المجتمعات العربية المستهدفة، ساعية إلى إحداث طوق من النفوذ يحيط بالمشرق العربي والخليج العربي ومصر، والتي تعتبر أبرز البيئات التي تسعى إيران إلى فرض هيمنتها عليها، ضمن مشروع

مشروعه القومي تحت لافتة التشيع في فرض وجوده كقطب أول في الشرق الأوسط والتعامل معه في مختلف القضايا وهذا يعني إصرار النظام الإيراني على استهداف الدول العربية وإسقاط الدولة الوطنية من خلال الطائفية الذي يعزز الهيمنة الإيرانية ويشيع مبدأ تصدير الثورة الإيرانية مستغلة الصراعات البينية والتباينات وعدم وجود تحالف عربي استراتيجي مع الولايات المتحدة وإسرائيل للعمل على بلورة رؤية استراتيجية تفضي لعمل عسكري مشترك يقضي على النظام الإيراني الإرهابي. وتتحد معاً لتحقيق الهيمنة الإيرانية في المنطقة المطلية على باب المندب على النحو التالي:

يحظى السودان بأهمية كبرى في السياسة الخارجية الإيرانية ولقد وصف التقرير السنوي لوزارة الخارجية الإيرانية عام 1996 بأن السودان يمثل -أولى أوليات السياسة الخارجية الإيرانية، وأن إيران تنظر لشرق إفريقيا بوصفه تربة خصبة لنشاطاتها السياسية والفكرية والعسكرية والاقتصادية وتعتبر إيران السودان ذا أهمية خاصة بسبب موقعه الجيوسياسي، فهي قريبة من العالم العربي

أبرزها:

المظاهر الدينية والثقافية

ومن أجل تصدير الثورة الإيرانية من خلال المؤسسات أو المراكز الثقافية التي تنشر الفكر الشيعي وتوجد العديد منها في السودان، وتعزيز نفوذها من خلال نشر جهودها في البلدان العربية والمجتمعات الإسلامية التي تعيش في شرق إفريقيا، وخصوصاً السودان، وأن الاهتمام الإيراني بالسودان قد أتاح لها فرصة استراتيجية لا تعوض لإيجاد قاعدة حيوية لها في السودان تمارس من خلالها نشر مذهبها وسياساتها وتفرض ضغوطها السياسية والأمنية عبر البحر الأحمر، ومنطقة القرن الإفريقي، بهذا الحضور القوي في السودان الذي تعتبره إيران بوابتها على القارة الإفريقية والبحر الأحمر.

ورغبة إيران في زيادة أعداد المتشيعين من سكان منطقة الشرق الأوسط باعتبارها امتداداً جغرافياً واستراتيجياً مهماً للغاية بالنسبة للمشروع الفارسي تحت راية التشيع السياسي المعبرة عنه الخمينية وما يعرف عنها بتصدير الثورة، وقد قام أحد المدونين على شبكة الإنترنت

غياب الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الخليج العربي في ظل الغايات الإيرانية وطموحات القيادات العسكرية والاستخبارية التابعة للحرس الثوري في تنفيذ المشروع السياسي الإيراني التمدد والنفوذ، والخوف من أن يتحول الجيش السوداني لمليشيات شبيهة بالفصائل المسلحة في سوريا والعراق بعد أن دعت قياداته الميدانية لتسليح المواطنين واعدادهم ضمن تشكيلات خاصة في المقاومة الشعبية))

إن الاتفاق السعودي الإيراني قد فتح الباب أمام إيران لإعادة التوضع إقليمياً بصورة مختلفة عن العلاقات المتوترة التي سادت في السنوات الماضية.

السياق الإقليمي المعقد القائم في الوقت الراهن، فإن إيران سوف تحرص على استغلال كافة الفرص السانحة من أجل استعادة نفوذها في أفريقيا الذي فقدت بعضاً منه خلال السنوات الأخيرة.

رابعاً: مظاهر تجلي التواجد

الإيراني في السودان():

رصد الباحث حمدان الأشقر جملة من مظاهر التغلغل الإيراني في السودان، على عدة مستويات، ومن

بين عبد الفتاح البرهان الذي رأى أن هناك انحيازاً في التعامل مع الطرف الثاني محمد حمدان دقلو وعدم وجود مصداقية لحل الأزمة السودانية ثم جاءت عملية تعليق مفاوضات جدة بين الطرفين لتكون سبباً للتدخل الإيراني الذي رأي في هذه الأحداث فرصة ثمينة لتعميق دوره الميداني في التواجد على الأرض التي تشكل له تربة خصبة لتوسيع نفوذه اعتماداً على حالة التفكك التي يشهدها ويعيشها السودان())

تتحدد مجمل الغايات الإيرانية في أنها تنظر للسودان بشكل جيو سياسي استراتيجي من موقع اهتمامها لإيجاد موطن قدم لها في البحر الأحمر واعتبره مدخلاً للقارة الأفريقية وتعزيز نفوذها في المنطقة عبر البوابة السودانية.

ملاء الفراغ حيث رأى عبد الفتاح البرهان أن التعاون العسكري مع إيران سبباً لمواجهة قوات الردع السريع والتفاف على العقوبات الدولية المفروضة على السودان منذ عقدين من الزمن وهذا ما يجعله يسارع في شراكات سياسية عسكرية مع إيران ويرى فيها مجالاً لتعزيز كفته في النزاع القائم مع قوات الردع السريع.

العام 2013 بأن نسبة الشيعة في السودان وصلت إلى ما يقارب (5%) من السكان، أي مليون و550 ألف شخص، وهو أكثر من ضعف العدد الذي ذكرته دائرة المعارف الحسينية. ويظل هذا العدد تقديرياً بشكل ملفت وقد يبدو منطقياً من ناحية بحكم وجود علاقات بين النظام السوداني السابق وطهران مما سهل مهمة إيران في نشر التشيع كونها تعتمد عليه في خلق أذعة تابعة لها وهذا ضمن استراتيجية الحرس الثوري ومنهج إيراني يُسمى تصدير الثورة.

ويمكن اجمال تلك المظاهر في الاتي: تقديم المنح الدراسية للطلاب من السودان للدراسة في إيران وتشجيعهم. تشيع بعض الكتب والصحافيين وتقديم الوظائف لهم سواء في السفارة أو في المراكز التابعة.

إنشاء جمعية الصداقة السودانية الإيرانية والتي تتبع السفارة الإيرانية مباشرة. نشر المركز الثقافي الإيراني في الخرطوم لكثير من مواد التشيع كنبأ كانت أو ندوات وكفالة داعية التشيع.

إقامة مراسم العزاء والاحتفالات الدينية الشيعية ودعوة العشرات من مشايخ الطرق الصوفية لها وتقديم

وللشيعة في السودان ما يعرف بالحسينيات، وهي أماكن تجمع الحسينيات التي أُستبدلت مكان الجوامع والمساجد، وقد تعددت المصادر عن عددها وتوزيع هذه الحسينيات في السودان، حيث بلغ عددها في العام 2012م 114 حسينية في منطقة الخرطوم شرق والتي أسست في العام 1990م.

لا توجد إحصائية دقيقة والتي دار حولها الكثير من النقاش وهو ما يشير إلى عدم وجود أرقام محددة يمكن أن يتم الاتفاق عليها. ولكننا هنا سوف نسرد معتمدين على عدد من المصادر حول أعداد الشيعة في السودان. حيث قدمت دائرة المعارف الحسينية، وهي جهة شيعية تختص في جدول اهتماماتها برصد الوجود الشيعي في العالم، في عام 2010 قدمت بعض مصادرها إحصائيات تشير إلى أن الشيعة في السودان عددهم حوالي 667 ألف شخص، أي ما نسبته (1.9%) من إجمالي السكان. ما يلفت الانتباه في هذا العدد أنه ليس برقم تقديري فهو رقم دقيق بشكل كبير خاصة في عرض النسبة المذكورة.

أما صحيفة سودانيل الإلكترونية أشارت إلى إحصائيات غير رسمية في

باختصار هذا الجانب بقوله: «المذهب في خدمة الأهداف الاستراتيجية، والأهداف السياسية والاقتصادية في خدمة نشر المذهب الشيعي. إن الوجود العلني الحذر للشيعة في السودان بدأ منذ النصف الأخير للثمانينات من القرن الماضي بعد ما يُعرف بالثورة الخمينية وازدهرت أثناء تولي الرئيس السوداني السابق عمر البشير نتيجة لكونه منتمياً لجماعة الإخوان المسلمين، وتركز تواجدها في الخرطوم وأم درمان وشرق النيل و حالياً في بورتسودان، كما أن هناك مؤشرات عديدة تؤكد وجود مد شيعي في السودان، برعاية إيرانية من بينها زيادة عدد معتنقي المذهب الشيعي وانتشار الحسينيات، ما يهدد بازدياد النزعات الطائفية ويهدد الطريق لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحويل السودان لدولة تابعة لمحور إيران.

وبينت بعض المصادر أن أول منظمة شيعية في السودان هي جمعية الرسالة والتضامن، التي تم تسجيلها بشكل رسمي في العام 1984م، وقامت بأنشطة كثيرة، منها معارض بالجامعات السودانية وخاصة في جامعة النيلين، وهذه الجمعية تعتبر أول نواة لعمل شيعي في السودان،

رابطة آل البيت.
رابطة المودة.
رابطة الظهر.
رابطة الزهراء.
جمعية الصداقة السودانية
الإيرانية.
منظمة طيبة الإسلامية.
مؤسسات اقتصادية
ومشاريع استثمارية:
التحالفات مع الأحزاب
الإسلامية الإخوانية
مما أثار الاستغراب هو
العلاقة التاريخية التي تربط
مجموعة (الكيزان) وهي
المفردة التي أطلقها الشعب
السوداني على المنتمين للحركة
الإسلامية التي تزعمها حسن
الترابي زهاء نصف قرن من
الزمن وكانت تحت مسميات
عدة منها (الجمعية الإسلامية
القومية والمؤتمر الشعبي
وجمعية الميثاق الإسلامية
واخيراً المؤتمر الشعبي)، وهم
المجموعة التي ارتبطت
بعلاقات وثيقة مع إيران
وحزب الله اللبناني وتنظيم
القاعدة ثم تعاونت مع عمر
البشير وبمباركة حسن الترابي
وباقى قيادات الحركة الإسلامية
في السيطرة على السودان عام
1989، حيث بقيت العلاقة مع
قيادة الحركة الإسلامية وإيران
مستمرة وظهر تأثيرها في
عودة العلاقات بين الخرطوم
وطهران.
ثانياً: مظاهر التواجد العسكري
والأمني

بالخرطوم.
مكتبة المركز الثقافي بأم
درمان.
مكتبة الكوثر بحي السجانة
(وسط الخرطوم).
مكتبة مركز فاطمة الزهراء
بحي العمارات (وسط
الخرطوم).
مكتبة مدرسة الجيل
الإسلامي بحي مايو.
مكتبة معهد الإمام جعفر
الصادق بحي العمارات (وسط
الخرطوم).
المؤسسات التعليمية:
مدرسة الإمام علي بن أبي
طالب الثانوية للبنين بمنطقة
الحاج يوسف في محافظة شرق
النيل.
مدرسة الجيل الإسلامي
لمرحلة الأساس بنين منطقة
مايو في محافظة الخرطوم
مدرسة فاطمة الزهراء
لمرحلة الأساس للبنات بمنطقة
مايو في محافظة الخرطوم.
معهد الإمام علي العلمي
الثانوي للقراءات بمنطقة
الفتيحاب في محافظة أم
درمان.
معهد الإمام جعفر الصادق
الثانوي للعلوم القرآنية
والدينية بحي العمارات -
محافظة الخرطوم.
الجمعيات والروابط
والمنظمات :
رابطة أصدقاء المركز الثقافي
الإيراني.
رابطة الثقليين.

الهدايا والدعوات لزيارة
إيران.
تغلغل التشيع في جامعة
إفريقيا العالمية والتي كانت
منبعاً لكثير من الدعوات
السنية في القارة الإفريقية.
إنشاء المركز الثقافي الإيراني
في أم درمان ودعم نشاطاته في
الدعوة للتشيع.
إنشاء معهد الإمام جعفر
الصادق الثانوي للعلوم
القرآنية والدينية بحي
العمارات محافظة الخرطوم
وهو يعتبر من أخطر مراكز
التشيع في السودان.
توثيق العلاقة مع شيوخ
الصوفية خصوصاً من يدعي
منهم أنه من آل البيت
والتظاهر بأنهم جميعاً
مجتمعون على حب آل البيت
والوصول إلى مريدي هؤلاء
الشيوخ وإلقاء المحاضرات
عليهم في مساجدهم وأماكن
تجمعاتهم.
استيعاب أكبر عدد ممكن
من الموظفين في مراكز الشيعة
والمعاهد التابعة لهم والتأثير
عليهم.
إنشاء مراكز ثقافية وعلمية
واقصادية مختلفة منها:
أ- المراكز الثقافية:
المركز الثقافي الإيراني في
الخرطوم.
المركز الثقافي الإيراني بمدينة
أم درمان.
ب- المكتبات العامة:
مكتبة المركز الثقافي الإيراني

بين أهم معبرين للتجارة العالمية هما قناة السويس ومضيق باب المنذب علاوة على ثروات السودان ومناجم الذهب واليورانيوم.

وذكرت دراسة أن الأدلة تشير إلى أن إيران لعبت دوراً رئيسياً في دعم قطاع إنتاج الأسلحة في السودان، كما أنها ثاني أكبر مورد أسلحة للخرطوم. وجاء في الدراسة التي تستند إلى أكثر من عامين من التحقيقات أن بعض تلك الأسلحة المستوردة، إضافة إلى أسلحة أخرى مستوردة من الصين وصلت إلى الجماعات المتمردة في السودان وجنوب السودان.

وصدرت هذه الدراسة عن برنامج «مراقبة الأسلحة الخفيفة» المستقل للأبحاث ومقره في سويسرا. وأضافت الدراسة أن هناك «أدلة متزايدة على أن إيران لعبت دوراً مهماً في دعم قطاع تصنيع الأسلحة في السودان». وأشارت إلى أن الصين كذلك وفرت التدريب والدعم الفني لقطاع إنتاج الأسلحة السوداني.

واحتوت الدراسة على بيانات تظهر أن معظم الأسلحة السودانية الخفيفة المستوردة والأسلحة الصغيرة والذخيرة والصواريخ ومنصات إطلاق القذائف الصاروخية استوردت من الصين في

لإنشاء وتدريب "قوات الدفاع الشعبي" على غرار قوات الباسيج الإيرانية.

كما أكد مراقبون إرسال نماذج من مسيرات إيرانية وصلت بشكل قانوني إلى الخرطوم بصفقة إيرانية سودانية، وتواصل عبد الفتاح البرهان مع القيادة الإيرانية وطلب المعونة العسكرية منهم مستنداً على عمق العلاقات السابقة التي كانت تربط النظام السوداني بإيران عبر العديد من الفعاليات والجهود الأمنية والعسكري الذي قامت به إيران في تسعينيات القرن الماضي والذي شهد أولى مراحل التخلخل الإيراني في بناء مجمع مصانع البرموك بالقرب من العاصمة السودانية الخرطوم، وهو مصنع لإنتاج الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة والذي أقيم لخدمة إيران وتعزيز مخزونها الاستراتيجي من الأسلحة إلا أن ذلك المصنع قصفه الطيران الإسرائيلي فجر الثالث والعشرين من شهر أكتوبر عام 2012م.

فضلاً عن إرسال إيران 2000 فرد من الحرس الثوري الإيراني للسودان لإنشاء وتدريب قوات الدفاع الشعبي على غرار قوات الباسيج الإيرانية، وهو الأمر الذي فتح آفاق لها داخل القارة السمراء ووقعها كذلك

تتعهد إيران اختراق الدول التي تنشب فيها صراعات سياسية أو عسكرية مسلحة، وقد برزت فرصة إيران لتحقيق هذا الهدف في عدة مناطق كالعراق وسوريا بعد ثورات الربيع العربي والحرب الأهلية هناك، فضلاً عن اليمن ودعمها الحوثيين، ولبنان ودعمها حزب الله، وكذلك السودان بعد أن دعمت في وقت سابق نظام البشير، ورأت في السودان مغنماً كبيراً لتحقيق هدفها بالتغلغل داخل القارة السمراء وإقامة مصانع أسلحة لها هناك، وهو ما سهل لها توريد تلك الأسلحة لوكلائها في المنطقة.

وفي الوقت الذي تزود إيران فيه الجيش السوداني بالأسلحة وأهمها الطائرات بدون طيار من طراز «مهاجر6»، وهي طائرة بدون طيار ذات محرك واحد تم تصنيعها في إيران، بواسطة شركة القدس للصناعات الجوية، وتحمل ذخائر موجهة بدقة. أعقب ذلك اتفاق استخباري بين أجهزة البلدين سمحت للخرطوم من خلاله لظهران بإمدادها بمساعدات مالية بقيمة 17 مليون دولار وأسلحة صينية بقيمة 300 مليون دولار، فضلاً عن إرسال إيران 2000 فرد من الحرس الثوري الإيراني للسودان

أطراف خارجية بالاعتداء على الأخرى، وعلى تبادل الوفود العسكرية والتنسيق فيما بين مختلف أذرع جيش البلدين، ووفقاً لذلك ستقوم إيران بتقديم المساعدة للسودان من أجل التخطيط لبناء مواقع استراتيجية، مثل الحقول النفطية والموانئ والسدود على نهر النيل. غير أن اتفاق الدفاع المشترك، لم يشهد تفعيلًا حقيقياً، خاصة إبان قصف إسرائيل لمواقع سودانية، أو في المواجهات التي تتم عبر الحدود، كما هو حاصل في الاعتداءات الإسرائيلية على سورية، والتي لم تشهد رداً إيرانياً كانت قد تعهدت به، إما تبقى وظيفة تلك الاتفاقيات مأطرة في جهد البروبوغاندا الإعلامية الموجهة للمجتمع العربي في الأساس. والجدير بالذكر أنه وفقاً لقاعدة بيانات التجارة للأمم المتحدة لعام 2009، ارتفع حجم مبيعات الأسلحة إلى السودان خلال الفترة من 2001-2008 من نحو مليون دولار إلى نحو 23 مليون دولار عام 2008، مثلت الذخيرة والمدفعية منها نحو 54%، فيما مثلت الأسلحة الصغيرة والمعدات الخفيفة نحو 43%، وكانت الذخيرة الصغيرة منها نحو 3% . ()

ويعتبر الغرض الأساس من تلك الاتفاقيات العسكرية،

قيام النظام الإيراني بتزويد الخرطوم بالمعدات العسكرية المتطورة ومنها طائرة مهاجر (6) المسيرة ذات التقنية العالية والتي تم تصميمها عبر شركة القدس للصناعات الجوية الإيرانية بمواصفات متقدمة عبر حملها لذخائر موجهة، وهي نفس نوع الطائرة التي سلمتها إيران للجيش الروسي واستخدمها في حربه مع أوكرانيا وأثبتت كفاءتها ميدانياً.

إذ وقّعت إيران والسودان عدة اتفاقيات في المجال العسكري بهدف ترسيخ التعاون بينهما، تتضمن مساعدة إيران للسودان عسكرياً والمساهمة في تحويل الجيش السوداني من استخدام السلاح الروسي والصيني لاستخدام السلاح والذخيرة الإيرانية، وتمّ الاتفاق على أن تقوم إيران بمنح تخفيضات تصل إلى 50% على مبيعات السلاح الإيراني للسودان، وأن تقوم إيران بمساعدة السودان في بناء قاعدة صناعية عسكرية، لإنتاج السلاح الإيراني الذي تحتاجه الخرطوم () .

كما اتفق الجانبان على تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لبحث النشاط الإيراني-السوداني في مجال الدفاع عن مصالحهما، وجرى الاتفاق على ألا تسمح أي منهما لأيّة

السنوات الأخيرة. إلا أن الدراسة تحدثت كذلك عن حجم العلاقات العسكرية بين السودان وإيران، والتي كان محط تكهنات ومخاوف إقليمية.

وأكدت الدراسة أن «الروابط العسكرية بين إيران والسودان ازدادت قوة عبر السنين». وقد اعترضت إسرائيل سفينة في البحر الأحمر، قالت إنها كانت تحمل صواريخ أم302- وغيرها من الأسلحة قادمة من إيران.

واخذت العلاقات بين السودان وإيران تعود لمديتها الواسعة وفي جميع الأصعدة، فكان التعاون العسكري الذي ابتدأ وحسب تقرير وكالة (بلومبرغ) بتسليم طهران عدد من الطائرات المسيرة للجيش السوداني بعد عدة أشهر من استئناف العلاقة بين البلدين والتي أخذت انعطافاً هاماً في طبيعة النزاع القائم بين القوات المسلحة السودانية وقوات الردع السريع الذي أوقعت فيه خسائر كبيرة وتم استعادة عدد من المدن في وسط البلاد وغرب مدينة كردفان وتقدم الجيش في ولايات الجزيرة دارفور وأم درمان والخرطوم البحري وإيقاف الزحف الميداني الذي حققته قوات الردع في الأشهر الماضية، وتحققت هذه الإنجازات العسكرية بعد

توجهات إسلامية، وأصبحت جميع هذه التشكيلات داعمة ومساندة للجيش السوداني بزعامة عبد الفتاح البرهان وهو ما يشكل عمقاً مهماً للتواجد الإيراني في السودان((.

ثالثاً: المظاهر الاقتصادية

يربط مراقبون توسع العلاقات الاقتصادية بين السودان وإيران منذ زيارة الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني في ديسمبر 1991، وهي الزيارة الرسمية إلى الخرطوم الذي رافقه خلالها أكثر من 150 مسؤولاً إيرانياً، وفي تلك الزيارة تعهدت إيران بدفع مبلغ 17 مليون دولار على شكل مساعدات مالية للسودان، وأجرت ترتيبات للمساعدة في دفع مبلغ إضافي بقيمة 300 مليون دولار ضمن أسلحة صينية يتم إرسالها إلى الحكومة في الخرطوم، وتعهدت إيران كذلك بتقديم مليون طن من النفط سنوياً كمساعدات اقتصادية.

وسعت إيران للبحث عن موطئ قدم لها في دارفور، وقامت بمحاولة للعب أدوار اقتصادية فيها، حيث رصدت إيران - كما قيل حينها- مبلغ 30 مليون دولار لدعم وتنفيذ عدد من المشروعات التنموية في ولايات دارفور الثلاث، وتركزت المشروعات في مجالات الطاقة الشمسية

وعلى الرغم من تأكيد إيران على أن الزيارة البحرية هي لتبادل العلاقات الودية بين البلدين وهي مرتبطة بجهود مكافحة القرصنة، فإن الخطوة تمثل تصعيداً ممكناً في حرب بالوكالة بين إيران وإسرائيل والتي أُلقت بظلالها في الصراع بين السودانين، ودخول السودان في الصراع الإسرائيلي-الإيراني، حيث يعتبر وجود السفينتين إعلاناً للعلاقة العسكرية بين السودان وإيران، وإصراراً سودانياً على التحول لدولة مواجهة مع إسرائيل(.). أخذ عبد الفتاح البرهان من مدينة بورسودان شرق البلاد المطلة على البحر الأحمر عاصمة له وأصبح من المتعاونين معه (محمد الأمين ترك) وهو شخصية سياسية وعضو المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية وقريب من إيران ويرأس حالياً (المجلس الأعلى لنظارات البحا والعموديات) المستقل في شرق السودان وله طموح سياسي في إنشاء وتأسيس (دولة البجا)، وهناك كتائب عسكرية تتكون من تشكيلات الصاعقة والقوات الخاصة وتكتلات إسلامية في منطقة (كسلا) ومدينة الخرطوم تدين بالولاء لعدد من التيارات الإسلامية، كما وان المقاومة الشعبية السودانية في ولاية البحر الأحمر لديها

نشر النفوذ الإيراني على الأرض السودانية، وإنشاء قواعد عسكرية، تستخدم لتعزيز مصالح إيران وحدها، مقابل حماية النظام الحاكم في الخرطوم واستمراريته، وهو ذات السيناريو المعتمد في كل من سورية والعراق.

إذ سبق وأن نشرت صحيفة "دايلي تلجراف" البريطانية في حزيران/يونيو 2012 معلومات مفادها أن الاتفاق العسكري الذي تمّ توقيعه بين السودان وإيران (يسمح ل طهران باستخدام قاعدة "وادي سيدنا" السودانية، التي تبعد 10 كيلومترات شمال العاصمة الخرطوم، في نشر صواريخ باليستية يصل مداها 440 ميلاً، مشيرة إلى أن ذلك يعني أنها تصل إلى مدينة جدة السعودية). وقالت: إن هذا الاتفاق الذي تمّ التصديق عليه خلال زيارة الرئيس الإيراني السابق محمود أحمددي نجاد إلى السودان، يقضي بوجود عناصر من "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري الإيراني في السودان بدعوى تدريب الجيش السوداني على أسلحة إيرانية سيتم منحه إياها. وقد أتت زيارة سفينتين حربيتين إيرانيتين (مدمرة وحاملة طائرات) عام 2012، إلى ميناء السودان في ظلّ تعزز التقارب بين طهران والخرطوم،

والاهتمام المشترك. وقال السفير إن إيران أبدت استعدادها لتنفيذ مشروعات خدمية بدارفور في مجالات حصاد المياه والطاقة الشمسية والتعليم يتم تمويلها بواسطة مفوضية التعويضات بالسلطة الانتقالية للإقليم، مشيراً إلى أن إنفاذ المشروعات يأتي بدعم الإقليم، وأكد سعي إيران للمشاركة في الإعمار، وأشاد بالسلام الذي تنعم به دارفور، واعتبر المشروعات تهدف لتجاوز محنة الإقليم، وأكد أن إيران تبحث عن تحقيق الاكتفاء من الإنتاج الزراعي بالسودان. كما أعلنت مفوضية التعويضات بالسلطة الانتقالية لإقليم دارفور عن عزمها تنفيذ عدة مشاريع تنمية بولايات دارفور الثلاث في مجال المياه والكهرباء والصحة بتمويل من إيران بتكلفة قدرها ثلاثة ملايين دولار كدعم فوري. وقد وقف وفد وزارة الطاقة ومصادر المياه الإيراني الذي زار الإقليم على الأوضاع على أرض الواقع قبل أن يدخل الجانبان في مباحثات بالخرطوم برئاسة رئيس المفوضية وبحضور مدير إدارة الشؤون الآسيوية بوزارة الخارجية وممثل لوزارتي الكهرباء والسدود والتعاون الدولي بغية تحديد بدء التنفيذ ورسم خطة عملية،

ويدعم خيار التعويض الجماعي الذي أمن عليه أهل الإقليم، وهو عين ما تسعى له إيران لبطء نفوذها وتعظيم وجودها في مثل هذه المناطق. وقال إن من بين هذه المشروعات الإيرانية إنشاء مسلخ بنيالا لتصدير اللحوم إلى أوروبا ودول الخليج وأفريقيا تنفذه إيران بجانب مصانع للألبان وتعبئة الفواكه وتدريب الفاقد التربوي في مدارس حرفية على معدات لإنتاج الزيوت ومنتجات الألبان. وقال سفير إيران بالخرطوم آنذاك جواد تركبادي في تصريحات صحفية قبيل زيارة مساعد الرئيس الإيراني سعيّد لوسودان، إن الوفد الإيراني يتكون من 48 فرداً من جميع القطاعات الاقتصادية بإيران «الشركات، البنك المركزي، الزراعة، الصناعة، سكة الحديد، النفط، التدريب المهني، الصحة، الأدوية وإيران خدرو للسيارات»، وأكد جواد أن زيارة مساعد الرئيس الإيراني للسودان تأتي في إطار تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين وسبل تفعيلها، بجانب تحريك ملفات اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين، وإجراء مزيد من التشاور، والاتفاق في العديد من القضايا ذات

والكهرباء وحصاد المياه والخزانات والسدود والصحة والتعليم والتدريب المهني، واتفق الجانبان السوداني والإيراني في مباحثات جرت بالنادي الدبلوماسي بالخرطوم في 2010م على تشكيل لجنة للتوقيع على اتفاقية التعاون المشترك بين الجانبين، وشارك في المباحثات من الجانب السوداني مفوضية تعويضات دارفور برئاسة المهندس أبو القاسم أحمد أبو القاسم، ومن الجانب الإيراني وكيل وزارة الطاقة الإيرانية جواد مبيدي، والسفير الإيراني بالخرطوم جواد تركبادي، وأوضح رئيس مفوضية تعويضات دارفور المهندس أبو القاسم أحمد أبو القاسم أن إقامة مشروعات التنمية بدارفور ستسهم في العودة الطوعية وتمثل بنيات تحتية لإقامة مشروعات أخرى، وقال إن إيران تسعى بجدية للمساهمة في إعمار دارفور بعد استقرار الأوضاع الأمنية هناك، مشيراً للعلاقات التي تربط المفوضية بالعديد من المؤسسات بدولة إيران. ودعا أبو القاسم مسؤولي ولايات دارفور لتحديد أولوياتهم الخدمية وإجراء الدراسات اللازمة للمشروعات ذات الأهمية، ولفت إلى أن الدور الإيراني سيدفع بالعملية الإنسانية والاقتصادية بدارفور

أشكال العلاقات الدبلوماسية مع إيران، ولم يكن مصادفة أن تورد صحيفة "الانتقاد" التابعة لـ "حزب الله" اللبناني خبراً في الصفحة الأولى لها، أن مرشدهم علي خامنئي اجتمع بـ 300 شاب سوداني يدرسون في حوزة تحمل اسم الخميني في مدينة قُم الإيرانية، وهو ما عبر حقيقة عن نشاط علني لولاية الفقيه في السودان كان يسير بلا توقف قبل سنوات، قبل أن يقصم ظهره بإغلاق المستشارية الثقافية الإيرانية بالخرطوم وجميع المراكز الثقافية، ثم تبعه إغلاق السفارة الإيرانية قبل أشهر ثم تنامي التوتر الوضع بين البلدين والذي استمر في سياق إقليمي معزز ارتفعت فيه حدة الاستقطاب، وتنامت فيه مظاهر السياسات العدائية في المنطقة.

عودة العلاقات مجدداً

ومثلما ساهمت المتغيرات الإقليمية في خلق حالة من التوتر التي انتهت بالقطيعة بين البلدين، ساهمت المتغيرات الإقليمية كذلك في استعادة العلاقات الثنائية فقد جاء الاتفاق السعودي الإيراني الذي وقع عليه في آذار 2023 عبر الوساطة الصينية ليمنح رؤية ميدانية وأفاق مستقبلية للأهداف السياسية للنظام الإيراني في علاقته مع دول

وتصدير بعض المحاصيل والمنتجات الزراعية إلى إيران، والصناعة بإنشاء مصانع سكر وألبان ومصنع للسيارات والجرارات والمقطورات، إضافة إلى إبرام اتفاق للتعاون في كل من المجال العلمي والنفط والتعدين والعمل المصرفي. سعي إيران إلى التحكم بمياه النيل في الأراضي السودانية مما يشكل عامل ضغط استراتيجي على السودان ومصر معاً، ومن خلال تستطيع تمرير أجندات سياسية، في ظل غياب تنسيق أمني وسياسي مصري-سوداني.

ثالثاً: التحركات العربية لمواجهة التمدد الإيراني في السودان

في عام 2014، بدأت العلاقة بين البلدين في التراجع، خاصة بعد مواجهة السودان أزمة اقتصادية خطيرة ونأت طهران بنفسها عن الخرطوم، حيث فشل في توفير مكاسب اقتصادية كبيرة للسودان، وذلك قبل أن ينخرط السودان في العام التالي في دعم العملية العسكرية السعودية في اليمن، في الوقت الذي دعمت فيه إيران الحوثيين، الأمر الذي وضع كلاً من السودان وإيران في وضع مواجهة غير مباشرة في اليمن، مما أدى إلى توترات عميقة في العلاقات الثنائية، سرعان ما كشفت عن نفسها في عام 2016 باتخاذ السودان قراراً بقطع كافة

وتم تشكيل لجنة مشتركة للمتابعة على أن توقع في وقت لاحق اتفاقيات تعاون مشترك، وستخصص التمويل لاستصلاح مصادر المياه وإنشاء حقائر وسدود وتأهيل مستشفى نيالا والجينية ليصبحا مستشفين تخصصيين. وتعهد السفير الإيراني بنقل التجربة الإيرانية في المجال الزراعي لولاية جنوب دارفور بعد أن تفقد نموذجاً لمزرعة إكثار البذور، ودعا والي الولاية آنذاك عبد الحميد موسى كاشا إلى دخول الاستثمارات الإيرانية، معلناً عن تسهيلات بمنح الأرض مجاناً لقيام مصانع للسجاد الإيراني. وقال إن دارفور مفتوحة للاستثمارات الإيرانية، وقال أيضاً إن الولاية تحتاج للدعم في قطاع الثروة الحيوانية وتطوير الزراعة وترقية الخدمات، ونوه وزير البنى التحتية بجنوب دارفور حسن اتيام إلى أن هناك اتجاهات لتشغيل الطاقات البديلة (الرياح، الطاقة الشمسية) وقدر المتوفر من المياه بـ (40) مليون متر مكعب بينما الاستهلاك السنوي يتجاوز الـ 100 مليون متر مكعب().

توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية بقيمة 400 مليون دولار، وخاصة فيما يتعلق بتبادل الخبرات في مجالات الزراعة عن طريق إنشاء مزرعة نموذجية مشتركة

حاول خادم الحرمين بلورة مشروع عربي لمواجهة ما يطرح في المنطقة من مشاريع إقليمية كانت أم دولية.

هذا المشروع في تقديري كان يرتكز على تعزيز المصالحة العربية، وقبل ذلك إدارة الأزمات والخلافات العربية بالحوار والمصالحة، فضلا عن عدم السماح لأطراف خارجية من أن تخطف القضايا العربية، ورغم ان المثل يقول ان اليد الواحدة لا تصفق إلا ان هذا الجهد جاء كمحاولة لإعادة بناء التضامن العربي وتعزيز النفوذ الاقليمي وإن لم يكتب له النجاح لعدم توفر الإرادة السياسية للقادة العرب.

ومع ذلك علينا ان نعترف بأن المشهد العربي الراهن يعكس حالته وبامتياز حيث تأخذنا الاشتباكات الفكرية والصراعات الطائفية كثيراً إلى غير المكان الذي نريده؛ وهي تحديات مريعة ما يحتم التعاطي معها ومواجهتها.

إن الوضع الإقليمي يتسم بدرجة كبيرة من السيولة السياسية والفكرية والثقافية، ولذلك لم تعد التحالفات

العربية التقليدية ذات جدوى لاسيما في صعود إيراني مقلق، ما يعني ضرورة اتفاق العرب فيما بينهم على حزمة المصالح ونوعية التهديدات ومواقع النفوذ لمواجهة التمدد الإيراني

القادمة وسبل تعزيز التعاون العسكري والأمني وانسيابية وصول الأسلحة والمعدات التي يحتاجها الجيش السوداني وتحقيق الغايات والأهداف التي يسعى إليها البلدان في تعزيز مصالحهما وأفاق تعاونهما الثنائي، وهذا ما تحقق في الميدان بعودة سيطرة القوات المسلحة السودانية على مناطق مهمة حققت انعطافه كبيرة وأحدثت تغييراً استراتيجياً في المواجهة مع قوات الردع السريع.

يقول شريف شعبان في كتابه «السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا»: «إن محورية الاهتمام الإيراني بالقارة الأفريقية وبأقاليمها المختلفة، علامة بارزة في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية وصياغتها، وذلك لتقوية الحضور الإيراني، وتنويع أدواته المستخدمة، وفي مقدمتها «القوة الناعمة»، بما تتضمنه من تعاون في مجالات الإمداد بالنفط، وبناء المستشفيات والمدارس، والإمداد بالمعدات الزراعية، وتقديم المنح والقروض المالية».

وفي هذا السياق، ورغم القناعة بغياب النظام العربي الاقليمي وضعف استراتيجيته لدعم ادواره الإقليمية إلا اننا لابد من ان نقف امام ما حدث منذ سنوات عندما

الجوار المحيطة به وعواصم الخليج العربي والاقطار العربية بسعيه لإيجاد قواسم مشتركة في عودة العلاقات بإطارها السياسي والاقتصادي ودعم المشاريع الاستثمارية وتحقيق الغايات التي تساهم في تعزيز رؤية إيران في تنفيذ مشروعها عبر التمدد والنفوذ، ومنها السودان التي كانت ترتبط معه بعلاقات وثيقة حتى عام 2016 الذي تم فيه قطع العلاقات بين البلدين تضامناً مع المملكة العربية السعودية على خلفية التدخلات الإيرانية في المنطقة العربية واعتدائها على سفارة وقنصلية السعودية في العاصمة طهران ومدينة مشهد الإيرانية، ثم اعتيدت العلاقة في الأول من تشرين الأول 2023 بعد تحسن العلاقات بين الرياض وطهران والذي انعكس على العديد من الأحداث في المنطقة() .

هذا التقدم في العلاقات كان ثمرة اللقاء الذي تم بين الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ورئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان في العاصمة السعودية (الرياض) أثناء انعقاد القمة العربية الإسلامية في تشرين ثاني 2023 التي ناقشت تطور الأوضاع في قطاع غزة، والذي تحدد بموجبه الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات

وخلق حالة من توازن القوى في المنطقة.

المبحث الرابع:

التدخل الإيراني في جيبوتي

تحتل جيبوتي موقعاً استراتيجياً هاماً جعلها تتمتع بمكانة استراتيجية هامة بالنسبة لإيران، حيث يعتبر مضيق باب المندب إحدى قنوات الملاحة الأبرز والأكثر اكتظاظاً بحركة الملاحة في العالم، ويتوسط ميناؤها خطوط الملاحة الممتدة إلى الشرق الأوسط وأفريقيا والمحيط الهندي. كما تمتد أهمية جيبوتي إلى كونها قطراً عربياً كامل العضوية في جامعة الدول العربية، ومنفذاً هاماً تجاه البحر الأحمر، حيث يمر عبر مياهاها خطوط نقل النفط البحرية المتجهة من الخليج العربي عبر باب المندب، مروراً بقناة السويس إلى أوروبا.

وتستضيف أكبر قاعدة عسكرية فرنسية في أفريقيا إلى جانب قاعدة أميركية هامة. إضافة إلى أن قوات بحرية أجنبية تستخدم ميناء جيبوتي في حراسة ممرات الشحن قبالة الصومال لمحاربة القرصنة. ولذلك اهتمت إيران بإقامة علاقات وثيقة مع جيبوتي بسبب موقعها الاستراتيجي في منطقة القرن الأفريقي (.).

أولاً: العلاقات الإيرانية

الجيبوتية

منذ تولي الرئيس إسماعيل عمر جيله السلطة في عام 1999م، دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة شهدت فيها تطوراً متسارعاً يشمل كافة مجالات التعاون. وجاء ذلك نتيجة للاهتمام البالغ الذي أعطاه رئيس الجمهورية لترسيخ هذه العلاقات وإرساء دعائمها، وتطورت العلاقات وازدادت تماسكاً ورسوخاً بعد التفاهم السياسي الذي حدث بين الجانبين.

في نهاية عام 2008، وذلك بعد حصول جيبوتي ضمانات رسمية من الجانب الإيراني بعدم وجود تعاون عسكري إيراني مع أسمره يهدد مصالحها وأمنها. وخلال الفترة الماضية، أشارت تقارير صحفية واستخباراتية بوجود تعاون عسكري بين البلدين وهو ما تنفيه الحكومة الجيبوتية وبشكل متكرر. ومع أنه لم يرد في بنود (مذكرة التعاون المشترك) ما يشير إلى وجود أي تعاون عسكري بين الجانبين. إلا أن كثيراً من المراقبين يؤكدون أن ذلك لا يمنع على الإطلاق إمكانية وجود تعاون عسكري غير معلن.

وفي عام 2011، قام وفد عسكري إيراني رفيع برئاسة الأميرال حبيب الله سياري،

بزيارة عمل غير معلنة إلى جيبوتي. وخلال الزيارة عقد الوفد الإيراني اجتماعاً مغلقاً مع قيادة هيئة الأركان العامة للقوات الجيبوتية، وقع فيه الجانبان اتفاقية تعاون عسكري، تقدم بموجبها طهران مساعدات لقوات البحرية الجيبوتية في عديد من المجالات من بينها التدريب وتطوير المعدات العسكرية (.). سعت إيران منذ نهاية 2009 الى الخروج من دائرتها المعتادة المرتبطة بمياه الخليج العربي وتعزيز وجودها في البحر الأحمر بحصولها على تسهيلات عسكرية على الشواطئ السودانية منذ نهاية التسعينيات، وفي منطقة القرن الأفريقي من خلال جيبوتي حيث وقعت معها اتفاقية تعاون مشترك تضمنت الآتي: (1) الإعفاء من تأشيرات الدخول لمواطني البلدين بناء مراكز للتدريب

منح البنك الإيراني قروضاً للبنك المركزي الجيبوتي. إنشاء لجنة مشتركة للإسهام في عملية التنمية في جيبوتي.

تقديم منح دراسية للطلاب الجيبوتيين في جامعة طهران

عززت طهران تواجدتها بإنشاء قاعدة عسكرية على الساحل الأريتيري وكذلك إنشاء مركز لتموين السفن الإيرانية التي تجوب البحر

السعودي، في لعب المملكة العربية دوراً هاماً في تسوية النزاع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي، استضافتها لاجتماعات حوارية لحل النزاع، فقد رعت المملكة عقد اجتماعاً بين الرئيس الجيبوتي ونظيره الإريتري في جدة في 17 سبتمبر 2018. أصبح ميناء عصب الإريتري أحد مجالات الأنشطة الإماراتية منذ أن بدأت أبو ظبي بالفعل توسيع تواجدتها العربي على الساحل الجنوبي اليمني ومضيق باب المندب؛ ذلك أن استعادة هذه المواقع الاستراتيجية لن تكون ذات معنى إلا إذا تمت التمرکز على الموانئ والمعابر الحدودية في إريتريا والصومال وجيبوتي. ومنذ انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى التحالف العربي بقيادة السعودية، في عام 2015، لتغيير مجرى الأمور في اليمن، فإنها (الإمارات) ظلت تسعى جاهدة لتوسيع النفوذ العربي على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن في سبيل مواجهة التمدد الإيراني والتركي في المنطقة العربية. أظهرت إريتريا مؤخراً تفاعلاً مع هذا الاهتمام الإقليمي بالقرن الإفريقي وأظهرت اصطفاها العلني إلى جانب الإمارات والسعودية ومهاجرتها للدول الأخرى مثل (تركيا، إيران).

إلى إنهاء علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، واستدعت سفيرها من إيران، وأمهلته الوفد الدبلوماسي الإيراني 48 ساعة لمغادرة البلاد... وخلافاً لما حاول تصويره وزير الخارجية الإيراني السابق ومستشار المرشد الإيراني الأعلى، علي أكبر ولايتي، عبر ما نشره على حسابه الشخصي بموقع "إنستغرام" يظهر فيها واقفاً إلى جانب خريطة العالم، مشيراً إلى دولة جيبوتي بإصبعه، مستهزئاً بصغر مساحتها بأبيات شعر. إلا أن ذلك أظهر مدى حجم الاستياء الإيراني من قرار جيبوتي قطع العلاقات مع طهران تضامناً مع السعودية، وخسارتها منفذاً بحرياً هاماً في مضيق باب المندب والقرن الأفريقي.

ثانياً: المواقف العربية في مواجهة التدخلات الإيرانية
شهدت علاقات البلدين السعودية - جيبوتي تعاوناً متميزاً في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، كما من المنتظر توقيع البلدين اتفاقية أمنية تتلخص بتأمين الملاحة البحرية الدولية في مضيق باب المندب ومنع عمليات التهريب باتجاه الأراضي اليمنية عبر إنشاء قاعدة بحرية سعودية. ساعد التقارب الجيبوتي

الأحمر. ومع بداية حرب التحالف العربي "عاصفة الحزم" في اليمن والتي أثارَت تساؤلات عديدة عن تداعياتها على العلاقات الإيرانية - بدول المنطقة، فمنذ تشكيل التحالف العربي وإطلاق عملية عاصفة الحزم ضد الحوثيين في اليمن، تباينت القراءات والتحليلات حول مستقبل علاقات جيبوتي مع إيران، ففي الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة الجيبوتية عن دعمها الكامل لعاصفة الحزم وعن فتح أجنائها أمام عمليات التحالف العربي في اليمن. وأكد الرئيس إسماعيل عمر جيله بأن علاقة جيبوتي مع إيران تمر بمرحلة سيئة وصعبة مضيفاً أن بلاده تحاول أن تتجنب شرها، استبعد المراقبون أن يكون لهذه التصريحات المرتبكة أثر كبير على العلاقات الثنائية بين البلدين كما استبعد البعض أن تقدم الحكومة الجيبوتية على قطع علاقاتها مع إيران، وبحسب المراقبين لم تنجح إيران بتسيخ علاقاتها السياسية والاقتصادية مع جيبوتي فقط وإنما استطاعت أيضاً خلق علاقات شعبية أكثر متانة ورسوخاً. لكن الواقع أن الهجوم على السفارة والقنصلية السعودية في طهران، قد دفع الحكومة الجيبوتية

التعاون الاستراتيجي مع إريتريا ومد نفوذها السياسي والعسكري في منطقة القرن الأفريقي ضمن استراتيجية تطويق إسرائيل والمملكة العربية السعودية. وقد ظلت المملكة العربية السعودية، منزوعة من التعاون الاستراتيجي المتنامي بين إريتريا وإيران.

اهتمت الرياض بإيران بنقل الأسلحة من إريتريا عبر البحر الأحمر إلى المتمردين الحوثيين، ودعمهم ضد الحكومة اليمنية منذ عام 2004، وفي بعض الأحيان اشتبكوا مع قوات الأمن السعودية في شمال اليمن قرب الحدود السعودية.

لقد بدأت العلاقات الإيرانية الإيرانية في عام 2006 عندما ذهب مبعوثاً إلى طهران بدعوة من الرئيس احمدي نجاد لبناء علاقات مع إريتريا لموقعها الاستراتيجي في البحر الأحمر حتى يتمكن من تضيق الخناق على المملكة ومصر واليمن.

وفي شهر مايو 2008 تم التوقيع على عدة اتفاقيات بين البلدين التي تنص في الظاهر على التعاون الاقتصادي والزراعي والاستثمارات الفنية، وفي حفل التوقيع على مذكرات التفاهم كما توصف، قال احمدي نجاد إن إيران

مجلس الأمن عليها في 2009. كما قام النظام الإريتري ذاته بتجميد علاقاته مع إسرائيل بعد اتهامها بمساندة إثيوبيا في الصراع الذي اندلع بينهما، وحاول الاستعاضة عنها بإيران وإرسال رسالة إلى إسرائيل مفادها أن هناك من يملأ الفراغ الأمني في جنوب البحر الأحمر وهي إيران عدوة إسرائيل والعرب.

وقد كان عدم تعاونها في مكافحة الإرهاب حجة؛ لتوتر العلاقات الأمريكية-الإيريتية ووضعت الولايات المتحدة إريتريا في معسكر إيران وسوريا وكوبا وكوريا الشمالية وفنزويلا. وكان هذا الإجراء "يهدف إلى استرضاء إثيوبيا، وهي حليف للولايات المتحدة، في حربها بالوكالة في الصومال، وليس معاقبة إريتريا لدعم الإرهاب (.)". وعلى هذا الأساس قام التقارب بين الدولتين على أساس شعور كلا النظامين بخطورة التواجد الغربي في جيبوتي (أميركا وفرنسا) على أمنهما القومي؛ مما دفعهما إلى التقارب أكثر؛ لمواجهة أية تحديات تنجم عن الوجود الغربي. وهذا أتاح فرصة للتغلغل الإيراني للمجال الإريتري، ومكّن إيران من توظيف أدواتها وآلياتها في تحقيق هذا التغلغل.

لقد سعت إيران لتطويع

ليس من المستبعد أن نشاهد في المستقبل المنظور توجهاً إماراتياً/سعودياً يسعى لتعزيز التعاون مع دول منطقة القرن الإفريقي وخصوصاً إريتريا، فمن المحتمل أن يركز هذان البلدان الخليجان على سياسة القوة الناعمة لضمان الامن القومي العربي، أي على سياسة الاستثمارات الاقتصادية والتعاون البيئي(.

إن الإحساس بتهديد إيران لأمن حركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز منذ فترة شكّل حافزاً للتوجه المتزايد لدول الخليج وخصوصاً الإمارات والسعودية نحو منطقة القرن الإفريقي.

المبحث الثالث:

التدخل الإيراني في إريتريا

إن إريتريا كونها تمتلك أطول ساحل غير عربي على البحر الأحمر 683 كم وتعد الثالثة في تعداد الجزر إذ تملك 126 جزيرة بالإضافة إلى ميناءي عصب ومصوع دفعت دوال عربية إلى بذل مساعي دائمة وقوية منذ استقلالها عن إثيوبيا لضمها كعضو في الجامعة العربية.

لقد نتج عن الصراعات الإريتية مع جاراتها في القرن الإفريقي (إثيوبيا وجيبوتي) فرض عزلة سياسية عليها بجانب الحظر الذي فرضه

الاستراتيجي عند باب المنذب وخليج عدن إلى أكبر قاعدة بحرية إيرانية خارج مضيق هرمز().

وكشفت المصادر الاستخباراتية الغربية أن إيران قد انتقلت بهذه الخطوة من تهديد الخليج والعالم بإغلاق مضيق هرمز إلى توسيع دائرة تهديداتها إلى خارج الخليج، ولاحظت أن إقامة القاعدة البحرية الإيرانية في عصب قد جاءت بعد أسابيع قليلة من إعلان إيران عن إقامة قواعد بحرية إضافية في بحر عمان وهي تدخل في إطار استمرار الاستعدادات الإيرانية لمواجهة عسكرية على ضوء تطورات صراعها مع العالم حول البرنامج النووي، والتسلل الإيراني إلى القرن الأفريقي يعني في الوقت ذاته أن طهران تهدف إلى توسيع دائرة الحرب والتسلل مجدداً إلى هذه المنطقة التي تشهد حشوداً عسكرية مثيرة للشبهات تحت ذريعة محاربة القرصنة، وفي وقت عادت التقارير تحذر من انفجار جديد وكبير للأوضاع في الصومال لينعكس على سائر القرن الأفريقي ويهدد حتى منطقة شمال أفريقيا().

لقد فرضت إيران نفسها لاحقاً وبطريقة استباقية، وهذا يدل بأن الملف المتعلق

الحرس الثوري... حيث قامت السفن الإيرانية في البداية بنقل المعدات العسكرية والأسلحة الإيرانية إلى ميناء عصب وشاركت في هذه المهمة حسب آخر التقارير ثلاث غواصات كيلو إيرانية، وبحسب التقارير ذاتها هناك معلومات تفيد بأن طهران لجأت إلى الغواصات لنقل الأسلحة والصواريخ إلى إريتريا بعدما تزايدت حشود السفن البحرية الدولية في المنطقة لمطاردة القرصنة ومخافة أن تقع سفنها التجارية المحملة بالسلح في أيدي القرصنة ويفتضح أمرها، ويؤكد أحد التقارير الأمنية أن قرار استخدام الغواصات قد جاء بعد تزايد عمليات خطف السفن الإيرانية وتحديداً بعدما نجح القرصنة في خطف السفينة الإيرانية «ماي إيران ديانات» التي كانت متوجهة إلى إريتريا والتي يقال: إنها شكلت بداية الشكوك الدولية في التغلغل العسكري الإيراني لإريتريا وقادت إلى حملة تنديد إريتريّة مشبوهة بدور القوات الغربية في مكافحة القرصنة، علما أن إيران قد أعلنت عن استعدادها لمحاربة القرصنة وبالفعل أرسلت سفينة إلى هناك بمهمة عسكرية وخلال أشهر قليلة تحول هذا الموقع

واريتريا عازمتان على تطوير علاقتهما في كافة المجالات. وفي يناير 2009، أرسلت إيران مدمرتين إلى ميناء عصب بحجة محاربة القرصنة. وكانت تراقب تنامي الوجود البحري الإيراني في خليج عدن والأنشطة العسكرية في إريتريا. وقد نظرت الرياض لنشر طهران السفن الحربية في خليج عدن في منتصف نوفمبر عام 2009 على أنه تهديد لمصالحها، فبإمكان السفن الإيرانية الرسو في ميناء عصب ومن ثم تهريب السلاح عبر البحر الأحمر إلى الشيعة المتمردين (الزيدية) الحوثيين في صعدة في اليمن، بالقرب من الحدود السعودية. ولذلك أرسلت المملكة العربية السعودية في نوفمبر 2009 ثلاث سفن حربية للقيام بدوريات في الساحل اليمني الشمالي لمنع مرور الأسلحة التي يتم تهريبها إلى شمال اليمن.

لقد أكدت تقارير أمنية غربية أن إيران تمكنت بسرية تامة من بناء قاعدة بحرية عسكرية على البحر الأحمر، وأنها نجحت في تحويل ميناء عصب الإريتري إلى قاعدة إيرانية، وأن الفرع الأفريقي في قيادة فيلق القدس التابع للحرس الثوري قد تولى هذه المهمة بالتعاون مع بحرية

لدعم الحوثيين، لافتاً إلى أن القوات الإيرانية الموجودة في البحر الأحمر وخليج عدن تقوم بتأمين عملية تهريب الأسلحة من أحد الموانئ الإيرانية في البحر الأحمر إلى الحوثيين.

وذكر أن عمليات تهريب للأسلحة كانت تتم من ميناء عصب الإريتري إلى السواحل القريبة من محافظة صعدة في مديرية «ميدي» ليتم تخزينها هناك ومن ثم يتم نقلها عبر مهربين إلى محافظة صعدة.

وقد أكدت بعض الأخبار المحلية الإرترية أن إيران طمئنت النظام الإرتري بدعم عسكري عندما حشدت إثيوبيا جيشها في الحدود. وتسريع سيطرة الحوثيين أخيراً على جزر حنيش يعني أن التنسيق العسكري والأمني الإيراني الإرتري الحوثي متواصل في الاستحواذ على اليمن فباشرة بعد السيطرة على صنعاء عملوا على ضمان السيطرة على حنيش.

أولاً: التأثيرات السياسية والأمنية: -

تشكل السواحل العربية حوالي 88% من سواحل البحر الأحمر وهو ما يجعله يقع في مركز ثقل الكتلة العربية والذي يمكن إضعافه بتهديد أمن دول البحر الأحمر حال

من القاعدة من أفغانستان وتسهيل تسللها مجدداً إلى جنوب اليمن وقد فر هؤلاء عبر إيران وبحماية قوات القدس، ويبدو أن المساهمة الإيرانية في نقل متطرفين من أفغانستان إلى جنوب اليمن إضافة إلى إحياء خلايا نائمة في منطقة عدن لحساب إيران قد قادت إلى تعزيز مخاوف الجهات الاستخبارية الدولية المراقبة للنشاطات الإيرانية في إريتريا من وجود مخطط إيراني يستهدف خليج عدن وباب المندب وفتح جبهة جديدة في القرن الأفريقي وعند أطراف الخليج.)

ثمة علاقة ثلاثية في منطقة القرن الإفريقي (إيران مع إريتريا مع الحوثيين) كانت تنمو بشكل سري في المنطقة، كان لهذه العلاقات الدور الكبير في تأجيج الصراع في اليمن الذي تمثل في وجود ودعم الحوثيين من إيران والطرف الذي كان يوصل هذا الدعم لهم من خلال إريتريا؛ من خلال التدريب وإرسال العتاد الحربي الإيراني إلى اليمن.

كشف تقرير صادر عن مركز ستراتفور للاستشارات الأمنية في ولاية تكساس الأميركية مؤخراً عن وجود ما وصفه بتعاون إريتري إيراني

بمحاربة القراصنة لابد أن تشترك به طهران، وكذلك ستجد واشنطن نفسها مراقبة من قبل الإيرانيين في البحر الأحمر والشواطئ الأفريقية، ويلفت المراقبون إلى أن التغلغل الإيراني الجديد لإريتريا قد تزامن مع تفعيل نشاطات الفرع الأفريقي لفيلق القدس في أكثر من دولة. لكن أخطر التقارير عن تزايد التهديد الإيراني لخليج عدن وباب المندب هي التي ربطت مؤخراً بين القاعدة البحرية الإيرانية في ميناء عصب وبين خطة سرية أعدتها طهران للتغلغل في الجهة المقابلة، أي اليمن، وتكشف هذه التقارير أن شهدت تحركات إيرانية مشبوهة في جنوب اليمن مشيرة إلى أن المخابرات الإيرانية التي كانت نشاطاتها في دعم الحوثيين في منطقة صعدة في الشمال تثير اهتمام الأجهزة الاستخبارية الدولية باتت حالياً موضع رصد ومراقبة بسبب ما يعتبر محاولات تغلغل بجنوب اليمن، ويؤكد أحد التقارير أن الحرس الثوري الإيراني قام مؤخراً بإعادة تحريك خلايا أصولية متطرفة مبنية معروفة بارتباطها بإيران ودعمها للاستقرار في جنوب اليمن ويكشف أن فيلق القدس قام بنقل عناصر مبنية

أن البحرية الإيرانية وجدت في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن منطقة مهمة لا بد من استغلالها، من أجل تقديم الدعم اللوجستي للحوثيين في الحرب الدائرة باليمن من جهة، ومن جهة أخرى ضرب وتهديد المصالح الدولية في المنطقة من جهة أخرى.

أن إيران تأمل من سعيها الحثيث؛ لتحقيق مشروعها السياسي في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن كقوة إقليمية تسعى للهيمنة والسيطرة على النسق الإقليمي الجديد، وهو ما قد تبين من خلال مهام الحرس الثوري الإيراني وأعماله الخارجية في دول الجوار الإفريقي والعربي لاسيما المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن.

أن توسع الدور الإيراني في العالم العربي مع نشر المذهب الشيعي في الأقطار الإسلامية السنية ليس عملاً تطوعياً يقوم به دعاة فرادى أو جماعات، وإنما تقف خلفه دولة بقدر إيران، وهناك تناغم بين استراتيجية الدولة الرغبة في التواجد في هذه المنطقة الاستراتيجية، وبين نشر المذهب الشيعي، كما أن النجاحات المتكررة لإيران في الاستيلاء على عواصم عربية يمنحها زخمًا كبيرًا لفتوحات

الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن توسيعه؛ لزعة استقرار المنطقة، وإضعاف نفوذ خصومها الإقليميين.

أن اشكال التدخل الإيراني جاءت متنوعة، منها الدعم المالي والعسكري، والتدخل في الشؤون الداخلية، ونشر الدعاية، ودعم الجماعات المسلحة.

أن التدخل الإيراني أدى لتفاقم الصراعات، وزعة الاستقرار، وتهديد الملاحة البحرية في المنطقة، كما ساهم في انتشار التطرف والإرهاب. أن الفراغ العربي، السياسي والاجتماعي والتنموي في الدول المستهدفة خلق فرصة لإيران لتستغل الخلافات الإقليمية لتعزيز نفوذها.

النتائج التفصيلية:

أن إيران تحاول إيجاد موطئ قدم في هذه المنطقة وتحديداً في إريتريا وجيبوتي والصومال بعد أن أصبح لها جود قوي في اليمن.

أن إيران تحاول فتح طرق جديدة لاستثمار وغسيل الأموال الخاصة بالحرس الثوري الإيراني، هذا فضلاً عن تحويلها إلى ممرات لوجستية لتهديب السلاح والمعدات الحربية إلى الحوثيين في اليمن عبر جانبي البحر الأحمر وخليج عدن.

فقدانها منافذها البحرية أو غالق المضائق المتحكممة به يؤثر التنافس الدولي والإقليمي على التواجد العسكري في البحر الأحمر وامتداده للقرن الأفريقي بشكل كبير على العمق الاستراتيجي المصري والأمن القومي العربي وتهديد المالحه في باب المنذب وقناة السويس ويمكن مواجهه هذا التحدي من خلال ثلاثة محاور هي :- المحور الأول : دعم الوجود العسكري المصري بالبحر الأحمر بالتنسيق مع دول جنوب البحر الأحمر وتوسيع نطاق عمل الأسطول الجنوبي المحور الثاني: مزيد من التعاون والتنسيق المصري - السعودي - الإماراتي لحماية المصالح المشتركة في البحر الأحمر. - المحور الثالث: بلورة دائرة دبلوماسية جديدة (دائرة البحر الأحمر) للتعامل مع دول هذه المنطقة من خلال رؤية متكاملة.

تلخيص أهم النتائج

توصلت الدراسة الى نتائج عامة أهمها:

أن الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن حظيت بأهمية كبيرة في المدرك الاستراتيجي الأمني والعسكري الإيراني. أن استراتيجية إيران تجاه

العربي في ملئ الفراغ الثقافي والاقتصادي والتنموي والإغاثي في الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن، ك الصومال وجيبوتي والجنوب العربي والسودان.

ضرورة التحرك العربي المشترك لوقف الأنشطة الإيرانية في الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن وذلك لعدم لإضرار بالأمن القومي العربي.

هناك حاجة لدعم الوجود العسكري المصري في البحر الأحمر وإيجاد قواعد دائمة في الجزء الجنوبي منه.

الضعف الاقتصادي المزمن لدول البحر الأحمر يحتاج لخطط تنموية شاملة؛ لأنه يؤدي الى ضعف عسكري مزمن.

يحتاج البحر الأحمر الى منظومة امن جماعي لصيانة مصالح دوله

توثيق العلاقات العربية الإفريقية، خاصة مع الدول التي يشكل النفوذ الإيراني فيها خطراً على المصالح العربية المختلفة.

القضاء على خطر ميليشيات المتواجدة في ضفتي سواحل البحر الأحمر وخليج عدن التي تقوم إيران من خلالها بتقديم الدعم لهم، والتي تقترب من سواحل الدول الإفريقية التي تنشط فيها إيران عسكرياً.

إيراني يحظى بدعم رسمي وشعبي من دولة طامحة للتوسع فكرياً وسياسياً، ما لم تقم الدول العربية خاصة الخليجية بتنفيذ خطوات مدروسة لدعمها في المجالات التي تؤثر على مستقبل هذا البلد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والترتبية.

أن الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن تفتقد جدياً للمنظومة الجماعية أو حتى الفرعية لضمان الأمن فيه، إذ إن منظومة الأمن الجماعي فيه تقوم بتأمين الدول داخلياً وتدفع التهديد عنها خارجياً، بما يكفل لها الأمن والاستقرار، بشرط توافق مصالح، وغايات وأهداف أطرافها.

التوصيات:

مواجهة التمدد الإيراني في المنطقة العربية وذلك من خلال تكوين كتلتات سياسية وعسكرية واقتصادية؛ لتأمين هذه المنطقة من أي تهديد لها على غرار التهديد الإيراني عند مضيق باب المندب.

محاولة إيجاد حلول سلمية وجذرية للأزمات والمشاكل في الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن؛ لقطع سبيل الذرائع الإيراني للتدخل في الشؤون العربية.

تشجيع الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج

جديدة. أن التوسع الإيراني في الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن، وخاصة في الصومال واليمن، جعل هاذين البلدين جزءاً من أهم الأوراق السياسية لدى طهران.

أن إيران تسعى لتكوين واستكمال الدوائر المفرغة من "الهلال الشيعي"، الذي لا يكتمل إلا من خلال سيطرة إيران على الجانب الجنوبي من هذا الهلال على حساب دول منطقة القرن الإفريقي ومضيق باب المندب على وجه الخصوص، عن طريق بذر الفتن والصراعات على أسس ثورية شيعية ضد الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن على حد السواء، وهو الأمر الذي يشكل تهديدا واضحا وصريحا للأمن القومي العربي.

إن البلدان العربية الساحلية مثل: الصومال والجنوب العربي واليمن وجيبوتي، تجد نفسها أمام مشاريع اقليمية طموحة لهذا الموقع الاستراتيجي من العالم، بخلاف التنافس الدولي على البحار؛ لتبحث كل دولة عن موطن قدم لها وربما لإنشاء قواعد عسكرية في المستقبل.

أن حكومات الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن ليس بمقدورها وحدها المنافسة أمام مشروع

- 21 أكتوبر 2018).
13 (الفهم الصومالي.. إيران وحركة "الشباب" تشعلان الإرهاب بأفريقيا، أحمد محمود، 17 أكتوبر 2018 <https://al-ain.com/article/iran-somalia-youth-movement-terr>
- 14 (الفهم الصومالي.. إيران وحركة "الشباب" تشعلان الإرهاب بأفريقيا، أحمد محمود، 17 أكتوبر 2018 <https://al-ain.com/article/iran-somalia-youth-movement-terr>
- 15 (هل هُزبت أسلحة مقدمة من إيران للحوثيين إلى الصومال؟ <https://aljadah.media/archives/32646#>
- 16 (تقرير معهد الدراسات الأمنية: إيران تسلح الجماعات المتطرفة في القرن الإفريقي <https://adf-magazine.com/ar/2023/02>
- 17 (حركة الشباب الصومالية.. إرهاب إيران يدمر القارة الأفريقية محمد الدابولي، 23 نوفمبر 2018. <http://www.almarjje-paris.com/5250>
- 18 (الحسابات الخليجية في القرن الإفريقي، 23 مارس 2017. <http://mogadishucenter.com/2017>
- 19 (حركة الشباب الصومالية.. إرهاب إيران يدمر القارة الأفريقية، محمد الدابولي، 23 نوفمبر 2018. <http://www.almarjje-paris.com/5250>
- 20 (الدور الإيراني في الصومال: البحث عن موطئ <https://www.youtube.com/watch?v=ro7mLiSSeA>
- 21 (الحفاظ على دور أمين، مجلة البيان، ال عدد307، يوليو 2013، ص84.
6 (روسيا تعرقل قراراً أممياً يدين دعم إيران للحوثيين، موقع الجزيرة، <https://cutt.us/UdHFd>
- 7 (أسوشيتد برس: مرض إيرلو وفر فرصة للحوثيين من أجل المطالبة برحيله، يمن فيوتشر. <https://yemenfuture.net/news/6033>
- 8 (مظاهر تغلغل التشيع الإيراني في البلدان السنية: مصر، سورية، الأردن، السودان، وغيرها، حمدان الأشقر، " 27/10/2008، شبكة الدفاع عن السنة، في: <http://www.dd-sunnah.net/forum/showthread.php?t=7514>
- 9 (حركة "الشباب المجاهدين" فضيل صومالي مسلح له أسماء كثيرة أبرزها حركة الشباب الصومالية، والشباب أو المجاهدون، وحركة المجاهدين، وحركة الشباب الإسلامي، والشباب جهادي. انفصل عن اتحاد المحاكم الإسلامية، وأعلن سعيه لإقامة دولة إسلامية، ثم أعلن ولاءه لتنظيم القاعدة عام 2012، وشنّ حرباً ضد الحكومة الصومالية وحلفائها في الداخل والخارج.
- 10 (إيران وحركة الشباب المجاهدين الصومالية تبادل الأدوار والمصالح، فراس إلياس <https://www.newiraqcenter.com/archives/4356>
- 11 (تصدير الثورة.. الدعم الإيراني للجماعات الإسلامية في الصومال، مرفت زكريا، (القاهرة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 21 أكتوبر 2018).
- 12 (تصدير الثورة.. الدعم الإيراني للجماعات الإسلامية في الصومال، مرفت زكريا، (القاهرة: المركز العربي للأبحاث والدراسات،
- تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي بين الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، من خلال دعم الدول المعتدلة في المنطقة، والمطالبة بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على إيران وأدعها في المنطقة العربية والسرعة بحل الأزمات السياسية في المنطقة العربية.
- دعم منظمات المجتمع المدني في الدول المتضررة لتعزيز الوعي بالمخاطر التي يشكلها التدخل الإيراني.
- ### قائمة الهوامش:
- 1 (محددات السياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها تجاه دول الخليج، عائشة آل سعد، "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 5 ديسمبر، 2018، ص4.
- 2 (الأداء الاستراتيجي الإيراني اتجاه المتغيرات الإقليمية بعد عام 2010، كوثر عباس، "جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة للخليج العربي، مجلد 45، عدد2، 2017، ص22.
- 3 (الدور الإيراني في المنطقة العربية، خالد بن نايف، "حول الشرق الأوسط، العدد13243، 2مارس، 2015، ص4 : <https://aawsat.com/home/ar-ticle>
- 4 (الصراع السعودي الإيراني وأثره علي اليمن، أحمد عردوم، المركز الديمقراطي العربي، 29مارس، 2017، ص6: <https://democraticac.de/?p=45025>
- 5 (التدخل الإيراني في اليمن .. حقائقه وأهدافه ووسائله، أحمد

جيبوتي... الأهداف والدوافع،
عبدالله الفاتح، 7 سبتمبر 2015،
<http://mogadishucenter.com/2015>
39 (النفوذ الإيراني في
جيبوتي... الأهداف والدوافع،
عبدالله الفاتح، 7 سبتمبر 2015م،
<http://mogadishucenter.com/2015>
40 (النفوذ الإيراني في جيبوتي،
الأهداف والدوافع - مركز مقديشو
للبحوث شبكة المعلومات الدولية
الآنترنت
41 (أي دور لإريتريا في
ظل التحالفات الإقليمية بالقرن
الإفريقي، سيدي أحمد، 6 فبراير
2018م <http://studies.aljazeera.net/reporth>
Jeffrey A. Lefebvre, Iran (42
in the Horn of Africa: Outflank-
ing U.S. Alli Middle East
Policy Council, Volume XIX
2, summer 2012, p127. ،Number
43 (التغلغل الإيراني في
منطقة القرن الإفريقي <http://almezmaah.com/2017/02/1>
44 (التغلغل الإيراني في
منطقة القرن الإفريقي <http://almezmaah.com/2017/02/2>
45 (التغلغل الإيراني في
منطقة القرن الإفريقي، <http://almezmaah.com/2017/02/1>

<https://rawabetcenter.com/archives/171190#>
30 (مظاهر تغلغل التشيع
الإيراني في البلدان السنية: مصر،
سورية، الأردن، السودان، وغيرها،
حمدان الأشقر، ” 27/10/2008،
شبكة الدفاع عن السنة، في: <http://www.dd-sunnah.net/forum/showthread.php?t=7514>
31 (الغايات الإيرانية
والأهداف السودانية في عودة
العلاقات <https://rawabetcenter.com/archives/171190#>
32 (التغلغل الإيراني في
السودان، مصطفى فول، ”
27/2/2013، موقع الحملة العالمية
لمقاومة العدوان: http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&view=task&id=8361
33 (التغلغل الإيراني في
السودان، مصطفى فول، ”
27/2/2013، موقع الحملة العالمية
لمقاومة العدوان: http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&view=task&id=8361
34 (صواريخ إيرانية
بالسودان.. الخطر الفارسي يدق
البوابة الجنوبية، أحمد عز، ”موقع
الحقيقة: <http://www.haqeeqa.net/Subject.aspx?id=467>
35 (الغايات الإيرانية
والأهداف السودانية في عودة
العلاقات <https://rawabetcenter.com/archives/171190#>
36 (تقاطعات الدور الإيراني
والإسرائيلي في دارفور... قراءة في
الواقع والمستقبل <https://www.al-rased.net/main/articles.aspx>
37 (الغايات الإيرانية
والأهداف السودانية في عودة
العلاقات <https://rawabetcenter.com/archives/171190#>
38 (النفوذ الإيراني في

الإمارات العربية المتحدة وتنسيقه
مع الجهود التركية والقطرية يمكن
مضاعفة قوة الهجوم الذي تشنه
الحكومة الصومالية ضد حركة
”الشباب“ <https://www.washing-intonstitute.org/ar/policy>
22 (الأجندة الإيرانية في
الصومال <https://alsomal.net/>
23 (السودان وإيران: رحلة
التقارب والمشهد العربي الراهن،
سياسات عربية، النور حمد
الدوحة: المركز العربي للأبحاث
ودراسة السياسات، العدد 1، مارس
2013)، ص 62.
24 (التغلغل الإيراني
في السودان، مصطفى فول،
27/2/2013، موقع الحملة العالمية
لمقاومة العدوان: http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=8361
25 (إيران في إفريقيا:
اختراقات وإخفاقات، بوزيدي
يحيى، 5 يونيو 2014م: <https://www.alburhan.com/Article/index/8186>
26 (إيران في إفريقيا:
اختراقات وإخفاقات، بوزيدي
يحيى، 5 يونيو 2014م: <https://www.alburhan.com/Article/index/8186>
27 (السودان وإيران: مرحلة
إعادة ربطة العنق العربي، المثني
عبد القادر،:16/1/2016: <https://www.alnilin.com/12742657.htm>
28 (الغايات الإيرانية
والأهداف السودانية في عودة
العلاقات <https://rawabetcenter.com/archives/171190#>
29 (الغايات الإيرانية والأهداف
السودانية في عودة العلاقات

قرارات البنك المركزي اليمني في العاصمة عدن والانقسام المالي والنقدي

دراسة تحليلية

□ د. هيثم قاسم جواس

باحث مقيم في مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، وعضو المجلس الاستشاري لمجلة بريم

:Abstract

This study examines the impact of the decisions of the Central Bank of Yemen in Aden on the country's financial situation in light of the political division. The study found that the political and economic division in Yemen exacerbated the financial and monetary crisis. While the decisions of the Central Bank in Aden were necessary to address this crisis, they faced major challenges

:The study concluded as follows

The political and economic division - in Yemen exacerbated the financial and monetary crisis

The decisions of the Central Bank - in Aden were necessary to address this crisis, but they faced major challenges

The study reached a number of recommendations

Keywords: Central Bank - Financial and banking division

:الملخص

هذه الدراسة تتناول تأثير قرارات البنك المركزي اليمني في عدن على الوضع المالي للبلاد في ظل الانقسام السياسي. وجدت الدراسة أن الانقسام السياسي والاقتصادي في اليمن أدى إلى تفاقم الأزمة المالية والنقدية. في حين أن قرارات البنك المركزي في عدن كانت ضرورية لمعالجة هذه الأزمة، إلا أنها واجهت تحديات كبيرة.

وجاءت استنتاجات الدراسة كالآتي:

أدى الانقسام السياسي والاقتصادي في اليمن إلى تفاقم الأزمة المالية والنقدية. كانت قرارات البنك المركزي في عدن ضرورية لمعالجة هذه الأزمة، ولكنها واجهت تحديات كبيرة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي - الانقسام المالي والمصرفي.



مقدمة

تشهد الأوضاع الاقتصادية في اليمن العديد من التطورات المالية والنقدية والإدارية الهامة في ظل الأوضاع السياسية الراهنة، أبرز هذه التطورات هو الانقسام المالي بعد نقل البنك المركزي إلى العاصمة عدن منتصف 2016 وما تلاه من انقسام نقدي منتصف 2019 وتأثيره الواضح على القطاع المصرفي اليمني، وإصدار جماعة الحوثي عملة نقدية معدنية، وردود أفعال البنك المركزي في عدن على مثل هذه الانتهاكات والخروقات، وإصداره عدة قرارات بهدف إنهاء الانقسام

النقدي وخلق الاستقرار القطاع المصرفي وتحييده عن ممارسات جماعة الحوثي غير القانونية.

1) أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من تتبع مزايا وعيوب القرارات التي اتخذها البنك المركزي عدن، والآثار الاقتصادية للانقسام المالي والنقدي، ثم التعرف على الفرص التي مازالت متاحة أمام البنك المركزي عدن والتحديات المزمدة والمستجدة التي قوضت قدرته في تحقيق أهدافه.

2) هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على قرارات البنك المركزي بشكل عام والقرارين الهامين للبنك المركزي اليمني في عدن خلال العام الحالي، وذلك كما يلي:

- استعراض أهم القرارات التي أقدم عليها البنك المركزي عدن منذ سيطرة الحوثيين على صنعاء حتى منتصف 2024م.
- أبرز الدوافع الذي كانت تقف وراء قيام البنك المركزي بهذه القرارات، وعلى راسها قرار نقل المراكز الرئيسية للبنوك

2014، كان هناك توافق جزئي وهدنة غير معلنة بين أطراف الصراع لتحييد البنك المركزي في صنعاء والحفاظ على استقلاليته، بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي وتحقيق المصلحة العامة للمواطنين، على أن يستمر البنك المركزي في أداء مهامه من مقره الرئيسي في صنعاء.

وعندما بدأت في العام 2015، مؤشرات الأزمة الاقتصادية الكارثية على البلد الناجمة عن الحرب التي مازالت جارية؛ نتيجة توقفت عمليات تصدير النفط والغاز، ورحيل معظم المنظمات الدولية العاملة في اليمن، حيث أصيبت الحياة بالشلل وتدخلت دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية تحت مسمى «عاصمة الحزم» بعدما توسع الحوثي في السيطرة على مزيد من أراضي الجمهورية اليمنية. واتخذت جماعة الحوثي قراراً بتحرير أسعار المشتقات النفطية في الخامس عشر من أغسطس من عام 2015 دون النظر للتداعيات السلبية التي سيخلفها هذا القرار، الذي تسبب بضغط شديد على العملة الوطنية والأجنبية،

الوصفي لتحليل أثر قرارات البنك المركزي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

(4) محتويات الدراسة:
استناول الدراسة بالتحليل تطور الأوضاع المالية والمصرفية والقرارات التي تزامنت معها، وردود الأفعال المختلفة من الأطراف المعنية، ومزايا وعيوب هذه القرارات والآثار المترتبة على تنفيذ هذه القرارات والفرص المتاحة امام البنك المركزي عدن والتحديات التي رافقت قراراته الهادفة الى تحييد القطاع المصرفي خاصة بعد الانقسام المالي أواخر 2016، والتحديات الخارجية التي أعاققت هذه القرارات من تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى المقترحات التي سوف ترفع من كفاءة تنفيذها وتحقيق أهدافها كما هي موضحة في المحاور الآتية:

المحور الأول:

القطاع المالي والمصرفي

اليمني (2014-2024) بين

التحييد والتجنيد .

أولاً: مرحلة الانقسام المالي:
سبتمبر 2014- نوفمبر 2019م
عند سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء في سبتمبر

إلى عدن بموجب القرار رقم 17 لسنة 2024، وقرار فرض عقوبات على ستة بنوك بموجب القرار رقم 20 لسنة 2024.

- المزايا والعيوب التي رافقت اتخاذ هذه القرارات، والآثار التي ترتبت على الاقتصاد الوطني.

- وتحديد أبرز الفرص المتاحة امام البنك المركزي والتحديات التي أعاققت تنفيذ هذه القرارات من تحقيق أهدافها وسبل معالجتها.

(3) منهجية الدراسة:
فرضت طبيعة الدراسة ومشكلتها وأهدافها منهجية علمية تمثلت في المنهج الوصفي التحليلي من خلال المعلومات المتوفرة عن موضوع الدراسة بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن البنك المركزي وتقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والإحصائيات الرسمية والبحوث والدراسات العلمية، كما اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الاقتصادي

اليمني وإدارة عملياته إلى عدن، وتعيين محافظًا جديدًا للبنك المركزي اليمني خلفًا للمحافظ السابق.

- أوقفت الحكومة الشرعية ممثلة بالبنك المركزي في العاصمة عدن الحوثيين من طباعة 400 مليار ريال من النقود بدون غطاء نقدي؛ لمواجهة أزمة السيولة عام 2016.

- عمل البنك المركزي على تغيير شكل العملة (إصدار طبعة جديدة).

أدى التنافس المستمر بين فرعي البنك المركزي اليمني منذ سبتمبر/أيلول 2016 إلى انقسام في السياسة المالية والنقدية، ونتج عن هذا مؤخرًا انهيار سريع وتام لنظام العملة اليمنية القائم على الريال واللجوء إلى استخدام العملات الصعبة في التعاملات المالية داخل البلاد مثل الريال السعودي والدولار الأمريكي بشكل رئيسي.

وحافظ المقر الرئيسي للبنك المركزي اليمني والذي جرى نقله إلى العاصمة اليمنية المؤقتة عدن على الاعتراف الدولي بمؤسساته مما سمح له بطباعة العملة والوصول إلى الأسواق المالية الدولية، في حين حافظ فرعه الآخر في العاصمة صنعاء، وهي الموقع

الواحد إلى 400 ريال يمني، ثم تذبذب نزولاً ليستقر عند 350 ريالاً.

من جهة أخرى أدى انهيار إيرادات العامة إلى الاعتماد على السيولة النقدية المتوفرة لدى البنك المركزي الذي أسهم بحوالي 1.28 ترليون ريال في تمويل عجز الموازنة العامة خلال المدّة من يناير 2015 إلى أغسطس 2016، ومن ثم استنفدت السيولة التي كانت متاحة لدى البنك المركزي.

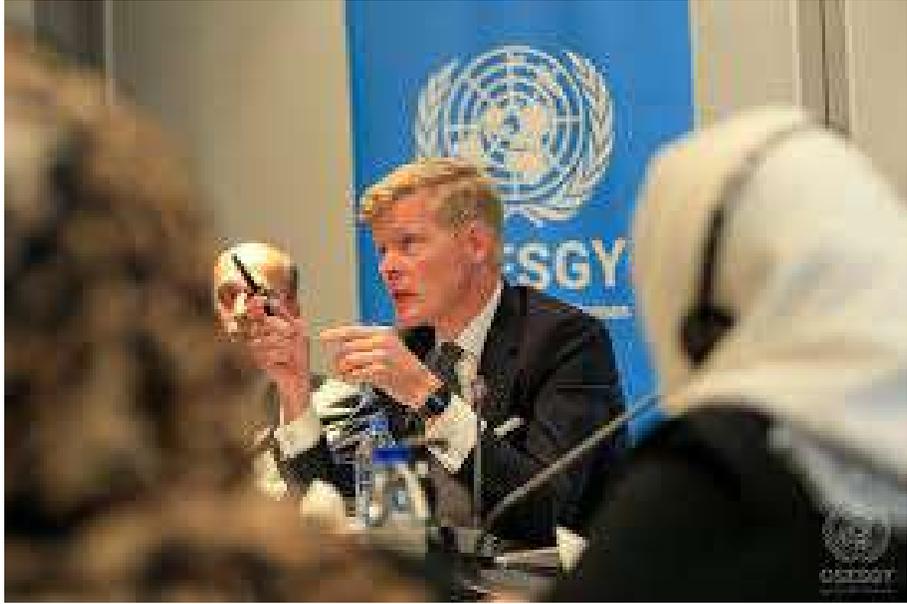
الأمر الذي تسبب في:

- طلبت الحكومة الشرعية من صندوق النقد الدولي في يوليو من العام 2016 تجميد الحسابات الخارجية للبنك المركزي اليمني وعدم اعتماد توقيع محافظه ونائبه في صنعاء على طلبات السحب من الاحتياطي الخارجي حتى إشعار آخر.

- نقل عمليات البنك المركزي إلى عدن: بعد تحرير عدن نقلت الحكومة من صنعاء إلى العاصمة المؤقتة عدن، وأصدر الرئيس هادي في مطلع سبتمبر من العام 2016 قرارًا بنقل المقر الرئيس للبنك المركزي

وارتفاع نشاط المضاربة بالعملة في السوق المصرفية، ومثل إيدانًا ببدء خروج الدورة المالية للنقود من مسارها الطبيعي عبر البنوك إلى السوق السوداء والمضاربين. كما قامت جماعة الحوثي في رفع رسوم الجمارك والضرائب، وصندوق الطرق، وصندوق التشجيع الزراعي والسلمي، كما قضى القرار بإضافة خمسة ريالات يمنية للتر الواحد من مادتي البنزين والديزل، وشكل هذا القرار مرحلة أولية في مسلسل تراجع قيمة الريال من تزايد عملية المضاربة للحصول على العملات الأجنبية في السوق المحلية لاستيراد الوقود⁰.

ناهيك عن تآكل الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي والتي كانت تقدر حينها بـ 4 مليار و700 مليون دولار منها ملياري دولار وديعة سعودية، حيث جرى مع بداية 2016 وسيطرة جماعة الحوثي الانقلابية على البنك المركزي في صنعاء استنزاف الاحتياطي النقدي بتسارع؛ إذ عملت جماعة الحوثي على سحب مائة مليون دولار شهريًا من حجم الاحتياطي النقدي الموجود في البنك، لينخفض الاحتياطي إلى نحو مليار دولار، ونتيجة لذلك وصل صرف الدولار الأمريكي



أكبر سوق للعملة في صنعاء - إذا سُمح باستخدام الطبعة الصادرة من عدن في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، قد تُستخدم لشراء العملة الأجنبية من صنعاء واستنزافها إلى عدن. وبالتالي، من شأن ضمان درجة من السيطرة على سوق المال أن يساعد على إبقاء النظامين المالي والمصرفي في البلاد مرتبطين بصنعاء ويقوض مصداقية وفعالية البنك المركزي في عدن.

كما جربت سلطات الحوثيين نظامًا للعملة الإلكترونية في مارس 2018، وبدأت بتطبيق برنامج تجريبي أكبر لدفع رواتب العاملين في شركة النفط اليمنية التي يديرها الحوثيون

النقدية التالفة والمتداول بها - التي طُبِع الكثير منها على ورق رديء النوعية ويقدر عمرها الافتراضي بعامين فقط - بالأوراق الجديدة، اتبعت الحكومة هذه السياسة النقدية التوسعية في السنوات التالية.

في حين ردت حكومة الإنقاذ الوطني بقيادة الحوثيين (غير معترف بها) في يونيو 2017، بالدعوة إلى حظر إصدار الأوراق النقدية الجديدة الصادرة عن عدن لفئة 500 ريال يمني في المناطق التي يسيطرون عليها، بحجة تخفيف الآثار التضخمية للسياسة النقدية التوسعية التي تبنتها حكومة هادي، رادت أيضًا حماية سيطرتها على

التاريخي للبنك المركزي والتي يسيطر عليها الحوثيون، على نطاق صلاحيته في أكبر الأسواق الاستهلاكية والمراكز المالية في البلاد.

في يناير 2017، تلقى البنك المركزي في عدن أول دفعة من الأوراق النقدية اليمنية الجديدة التي طلبها من شركة "جوزناك" الروسية، وبلغت قيمة الدفعة المستلمة 200 مليار ريال يمني. هدفت الحكومة اليمنية، التي لم تعد تتلقى إيرادات النفط وبالتالي تواجه عجزًا كبيرًا في ميزانيتها العامة، إلى سدّاد التزاماتها من خلال قيام بنكها المركزي بطباعة النقود التي تحتاجها. كما كانت تريد أيضًا استبدال الأوراق

شخصيات موالية كمديرين تنفيذيين وأعضاء في مجالس الإدارة، وتجميد ومصادرة أرصدة حسابات عدد كبير من العملاء والشركات التابعة لأشخاص يعارضونهم، وحملات تهريب وتهديد واعتقال قيادات وموظفي البنوك في صنعاء لمنع البنوك من تقديم تقاريرها للبنك المركزي في عدن، وفرض سعر صرف ثابت للدولار، وإصدار قواعد خدمات الدفع الإلكتروني في مارس 2020، ومنع البنوك في المناطق التي يسيطرون عليها من الاشتراك في خدمة IBAN، ومؤخراً منع البنوك من التعامل مع البنك المركزي في عدن وعدم الاشتراك في الشبكة المالية الموحدة.

أصدر البنك المركزي من مقره الرئيس بمحافظة عدن، في 2020/1/18م، تعميمين موجّهين إلى كافة البنوك التجارية والإسلامية، وكافة شركات ومنشآت الصرافة العاملة في الجمهورية اليمنية، وذلك للحد من عمليات المضاربة والتلاعب بسعر صرف العملة الوطنية.

وشدد البنك المركزي، ضرورة التزام البنوك وشركات الصرافة، في تعاملاتهم اليومية بسعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية وفقاً لسعر السوق، بحيث لا

غير مؤكدة بشكل كبير، هذا إن لم يكن مقدر لها الفشل بالفعل⁰.

ثانياً: مرحلة الانقسام النقدي ديسمبر 2019 - يوليو 2024م:

دخلت المعركة بين البنكين المركزيين مرحلة جديدة خطيرة في 18 ديسمبر الأول 2019، عندما قام البنك المركزي في صنعاء بحظر التعامل بالطبعة الجديدة من الريال اليمني المطبوعة حديثاً والمصادرة من منافسه البنك المركزي في عدن، ومنح سكان المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون مهلة مدتها شهر واحد لاستبدال الطبعة الجديدة "غير القانونية" إما بطبعات قديمة، أي صادرة قبل سبتمبر 2016، أو بالعملة الإلكترونية الجديدة التي تحاول سلطات الحوثيين تطبيقها؛ وهو القرار الذي تبعته حالة من الاضطراب.

كما واصلت جماعة الحوثي عرقلة عمله من خلال ممارسات وانتهاكات متعددة، شملت الاحتفاظ ببنك صنعاء كبنك مركزي موازي وتعيين المحافظ ونائبه ومجلس الإدارة والوكلاء ومدراء العموم من الموالين لهم، والسيطرة على فروع البنوك الحكومية والمختلطة في صنعاء وتعيين

باستخدام الريال الإلكتروني في أبريل 2019، حيث أختارت شركة النفط اليمنية بعد أن اعترضت مؤسسات أخرى تديرها الدولة - مثل المؤسسة اليمنية للاتصالات - على فكرة استلام مدفوعات الرواتب عن طريق النظام الإلكتروني، الأمر الذي قوبل بتنظيم موظفو شركة النفط اليمنية مظاہرات في صنعاء للاحتجاج على هذه الخطة، وحتى الحين لا يزال استخدام الريال الإلكتروني يقتصر على دفع نفقات محدودة مثل فواتير المياه والكهرباء وخدمات الهاتف المحمول. ولا توجد حالياً أي آلية لاستخدام الريال الإلكتروني في الأنشطة الاقتصادية اليومية العادية، وحتى لو تم تطبيق آلية معينة، فمن المؤكد أن التجار سيواجهون صعوبات في استبدال الريال الإلكتروني بالعملة الصعبة لشراء الواردات وإعادة تخزين البضائع وذلك لأسباب مشابهة للخطأ القاتل في نظام القسائم. لان هناك تحدي آخر ملازم لتبني العملة الإلكترونية وهو أن الاقتصاد في اليمن يعتمد اعتماداً كبيراً على النقد - قبل النزاع الحالي إذ بلغ إجمالي اليمنيين الذين يمتلكون حسابات بنكية 6% فقط وفقاً لبيانات البنك المركزي. بالتالي، نسبة نجاح الريال الإلكتروني

واستعداد البنك لمبادلة تلك العملة بما يساويها من العملة الجديدة.

ويهدف البنك المركزي في عدن من خلال هذا القرار إلى توحيد العملة الوطنية كمقدمة لتوحيد سعر الصرف، وإلغاء القيمة القانونية والشرائية للعملة المتداولة في مناطق سلطة صنعاء. وقد يدفع الأفراد والشركات والصرافين إلى التخلص من العملة القديمة واستبدالها بالعملية الجديدة. بالتالي، سيؤدي ذلك إلى توحيد سعر صرف واحد للريال اليمني، ما يحصد من التضخم ويحقق الاستقرار النقدي. بيد أن هذا القرار واجه تحديات متعدّدة فرضها واقع الانقسام السياسي بين سلطة عدن وسلطة صنعاء. وفي وضع كهذا، يستطيع البنك المركزي في عدن ممارسة سلطته بشأن التعامل بالعملية القديمة في مناطق عدن، ولكن ليس في مناطق صنعاء. وعلى الرغم من أن العملة القديمة بمعظمها تالفة وغير قابلة للتداول، إلا أنها لا تزال تشكّل كتلة نقدية معتبرة، وسيظل لها وجود ودور في تسهيل المعاملات والتحويل إلى عملات أخرى والقيام بالوظائف المتعارف عليها مسنودة بالدعم القوي من البنك المركزي في صنعاء.

الخاضعة لسيطرتها في مارس 2023. وأدى هذا القانون إلى شلّ عمليات البنوك التجارية والإسلامية ومؤسسات التمويل الأصغر، حيث قوّض ثقة المودعين والمقترضين في النظام المصرفي، ودفع عدداً من البنوك إلى حافة الإفلاس، إن لم تكن قد أفلست بالفعل، وزادت الأمور تعقيداً عندما أصدر البنك المركزي في صنعاء عملة معدنية جديدة فئة 100 ريال في مارس 2024، وقد أثارت هذه الخطوة ردّ فعل قوي من البنك المركزي في عدن الذي أصدر بدوره قرارات جديدة تؤكّد على سلطته القانونية في إدارة السياسة النقدية والرقابة المصرفية في جميع أنحاء اليمن.

حيث اتخذت إدارة البنك المركزي في عدن رداً على ذلك، سلسلة من القرارات الحازمة في يونيو الماضي بهدف توحيد العملة وسعر الصرف، وتوحيد آليات عمل البنوك، وتنظيم علاقتها بالمودعين والمستثمرين وفقاً للقوانين النافذة بشأن البنك المركزي والبنوك التجارية والمصارف الإسلامية وبنوك التمويل الأصغر وبنوك التوفير. ومن أبرز هذه القرارات، إلغاء التعامل بالعملية القديمة المصدرة قبل عام 2016،

يتجاوز التغير في سعر الصرف (بيع/ شراء) خلال كل يوم عمل حد 1 ريال يمني/ ريال سعودي، 4 ريال يمني/ دولار أمريكي كحد أقصى وذلك في حال وجود عوامل حقيقية للتغيير في سعر الصرف.

وحدد أن سعر (الشراء/ البيع) للعملات الأجنبية لدى البنوك وشركات الصرافة، نهاية كل يوم عمل، هو سعر الصرف لليوم الثاني، في حال عدم تغيير الأسعار في نطاق الحدود المشار إليها.

وفي أواخر ديسمبر 2021م، ونتيجة للضغط الشعبي من أداء قيادة البنك المركزي حينذاك وإدانتهم بعدد من التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة واللجنة الخاصة في مجلس النواب وتقدير خبراء البنك الدولي، اتخذ رئيس الجمهورية قراراً بتغيير قيادة البنك المركزي بأخرى جديدة.

إلا أن الحال ضل كما هو رغم تغيير سياسات البنك المركزي في إدارة مزايدات العملة الأجنبية حيث زادت قيمة الريال تدهوراً وزاد القطاع المصرفي انهياراً والوضع الاقتصادي تعقيداً وتفاقم الانقسامات في القطاع المصرفي اليمني بعد أن أصدرت سلطات صنعاء قانوناً يحظر التعاملات الربوية في المناطق



المركزي وفي الوقت والشكل وعلى النحو الذي يحدده. وحذر القرار اتخاذ البنك المركزي كافة الإجراءات القانونية اللازمة بما في ذلك سحب الترخيص ووقف النشاط وتطبيق الغرامات المالية المناسبة بحق البنوك والمصارف وشركات ومنشآت الصرافة ووكلاء الحوالات المخالفة لهذا القرار أو التعليمات المنفذة أو الصادرة بموجبه.

كما أصدر البنك المركزي في عدن قراره البنك رقم 17 لسنة 2024 يدعو القرار فيه كافة البنوك التجارية والمصارف الإسلامية وبنوك التمويل الأصغر المحلية والأجنبية العاملة في الجمهورية اليمنية نقل مراكزها الرئيسية من مدينة صنعاء إلى العاصمة المؤقتة عدن خلال فترة ستين يوماً من تاريخ صدور هذا

المالية غير المدفوعة التي لم يتم تسليمها لأصحابها. كما أقر البنك حظر القيام بأي عمليات تحويلات مالية داخلية بشكل نقدي سواء بالنسبة للإرسال أو الاستلام بأي وسيلة أو طريقة أخرى، واستثنى من ذلك المحافظ الإلكترونية ومزودي خدمات الدفع المرخصة وفي حدود السقف المقررة وفقاً للتعليمات المنظمة لذلك. وأشار إلى أن العمل بشبكة الحوالات الموحدة يخضع لرقابة وإشراف البنك المركزي في حدود القوانين النافذة والقرارات ذات العلاقة والإجراءات التنظيمية والرقابية التي يقرها البنك، مؤكداً ضرورة التزام البنوك والمصارف وشركات ومنشآت الصرافة بتقديم البيانات والتقارير الدورية والسجلات والإحصائيات التي يراها البنك

كما أقر البنك المركزي اليمني عدن بوقف التحويلات المالية المحلية نهائياً حيث قرر البنك المركزي اليمني في عدن وقف العمل كلياً بشبكات الحوالات المالية المحلية وإلزام شركات ومنشآت الصرافة بالتحويل عبر الشبكة الموحدة للتحويلات المالية، وهي تابعة للبنك نفسه.

حيث نص القرار الذي أصدره محافظ البنك المركزي في العاصمة عدن، على وقف العمل بشكل كلي ونهائي بشبكات الحوالات المالية المحلية المملوكة للبنوك والمصارف أو شركات ومنشآت الصرافة العاملة في الجمهورية، داعياً البنوك والمصارف وشركات الصرافة المعنية لتصفية العمليات المعلقة في شبكات الحوالات التابعة لها خلال 15 يوماً، وتقديم تقرير خلال 20 يوماً بشأن الحوالات

مُتداخلة، منها الضغط على جماعة الحوثيين، وتعزيز سيطرة الحكومة المعترف بها، ومعالجة الاختلالات المالية من خلال توحيد مرجعية القطاع المصرفي، في حين يذهب البعض في قرار معاقبة البنوك الستة مبني على عدم قدرتها على نقل مراكزها الرئيسية من صنعاء إلى عدن، وليس لعدم التزامها بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كما ورد في القرار.

ونلاحظ مما سبق ان هذه المرحلة قد شهدت تطورات اقتصادية وإدارية هامة في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة، وعلى إثرها أصدر البنك المركزي اليمن-عدن عدة قرارات تهدف بحسب ما جاء فيها إلى تحرير البنوك والقطاع المصرفي من ممارسات جماعة الحوثي غير القانونية، واجه خلالها البنك المركزي اليمني في عدن صعوبات كبيرة في التصدي للانتهاكات الحوثية المتكررة ضد القطاع المصرفي والعملة الوطنية، وزادت الأمور تعقيداً بسبب التدخلات الخارجية التي عرقلت جهوده في اتخاذ إجراءات فعالة ضد تلك الانتهاكات، إلا أنه اتخذ مؤخرًا خطوات جادة للحد منها، ومنها القرارين. الأخيرين.

المعلومات، ومركز البيانات، وإدارة العمليات الدولية، وإدارة الامتثال، حيث تؤكد هذه التصريحات بشكل قاطع أن القرار يتعلق بنقل مراكز العمليات فقط، وليس المراكز الرئيسية.

في حين تضمن قرار البنك المركزي رقم 20 لعام 2024م بأن على كافة البنوك والمصارف وشركات ومنشآت الصرافة ووكلاء الحوالات العاملة في الجمهورية وقف التعامل مع ستة من البنوك والمصارف، وهي بنك التضامن، وبنك اليمن والكويت، ومصرف اليمن البحرين الشامل، وبنك الأمل للتمويل الأصغر، وبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي، وبنك اليمن الدولي، بينما تضمنت المادة الثانية منه أعلى البنوك والمصارف المذكورة الاستمرار بتقديم خدماتها المصرفية للجمهور والوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها حتى إشعار آخر. ويرجع البعض هذا الدافع وراء هذا القرار إلى أنه مبني على «فشل البنوك المشار إليها في الالتزام بأحكام القانون وتعليمات البنك المركزي... إلخ». في حين يذهب البعض الآخر إلى تجاوز القرار للدوافع السابقة، واشتماله أبعادًا سياسية واقتصادية

القرار، وان أي بنك يتخلف عن نقل مركز عملياته إلى العاصمة المؤقتة عدن خلال الفترة المشار إليها، سوف يتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحقه طبقاً لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب النافذ ولائحته التنفيذية.⁰ إذ تضمنت المادة الأولى من القرار نقل المراكز الرئيسية للبنوك، بينما تضمنت المادة الثانية فرض عقوبات على البنوك التي لا تنقل مركز عملياتها.

حيث شدد محافظ البنك المركزي - عدن، أحمد غالب المعقبقي، في تصريحات متكررة أهمها حديثه في المؤتمر الصحفي بتاريخ 31 مايو 2024 على ضرورة نقل مركز العمليات للبنوك، وأوضح أن هذا النقل يشمل نظم المعلومات، ومركز البيانات، والإدارة الدولية، وإدارة الامتثال.

وخلال لقائه مع السفيرة الفرنسية في 2 يونيو 2024، أكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي هذا التوجه، حيث أشار إلى أن قرارات البنك المركزي الأخيرة تهدف إلى إلزام البنوك الواقعة تحت سيطرة الحوثيين بنقل إدارة العمليات الرئيسية إلى عدن. ويشمل ذلك نظم

المحور الثاني :**المزايا والعيوب التي اتسمت بها قرارات البنك المركزي خلال المدة محل الدراسة:**

- أصبحت السياسات المالية والنقدية منقسمة بين جانبي الصراع، وكانت الحوثيين لتقويض سياسات البنك المركزي في عدن والإبقاء على ارتباط المؤسسات المالية في البلاد بفرع البنك المركزي في صنعاء، الأمر الذي نتج عنه العديد من التبعات وهو ما يستوجب تحليل مزايا وعيوب القرارات الذي اتخذها البنك المركزي وردود أفعاله على ممارسات الحوثيين:
- أولاً: المزايا:**
- (1) تجميد عمليات السحب من الحسابات الخارجية على الانقلابيين: طلبت الحكومة الشرعية من صندوق النقد الدولي في يوليو من العام 2016 تجميد الحسابات الخارجية للبنك المركزي اليمني وعدم اعتماد توقيع محافظه ونائبه في صنعاء على طلبات السحب من الاحتياطي الخارجي حتى إشعار آخر.
 - (2) نقل عمليات البنك المركزي إلى عدن: بعد تحرير عدن نقلت
 - (3) أوقفت الحكومة الشرعية ممثلة بالبنك المركزي في العاصمة عدن الحوثيين من طباعة 400 مليار ريال من النقود بدون غطاء نقدي؛ لمواجهة أزمة السيولة عام 2016.
 - (4) إصدار عملة جديدة: في محاولة لتعزيز الاستقرار النقدي، أصدر البنك المركزي عملة جديدة وسعى لضبط إمدادات النقد بما يتماشى مع احتياجات السوق().
 - (5) حافظ المقرر الرئيسي للبنك المركزي اليمني والذي جرى نقله إلى العاصمة اليمنية المؤقتة عدن على الاعتراف الدولي بمؤسساته مما سمح له بطباعة العملة والوصول إلى الأسواق المالية الدولية.
 - (6) توسيع قاعدة البيانات: أطلق البنك مبادرات
 - (7) حرر البنك المركزي جزء كبير من مؤسسات القطاع المصرفي الواقعة تحت قبضة الحوثيين من غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - (8) إطلاقه محاولات عديدة لإصلاح النظام المالي والنقدي: عمل البنك على تحسين النظام المصرفي عبر توحيد السياسات النقدية والمصرفية، مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مما بدأ في المساهمة في تعزيز الثقة في النظام المالي.
 - (9) تفعيل بعض أدواته مثل التدخل في السوق لشراء وبيع العملات الأجنبية، والاستمرار في طباعة النقد لتغطية عجز الموازنة (توقف مؤخرًا).
 - (10) تمويل الواردات من خلال الوديعة السعودية البالغة 2 مليار دولار، وتفعيل أدوات الدين العام، والإشراف على القطاع المصرفي وقطاع الصرافة.
 - (11) تحديث بعض اللوائح والتشريعات المتعلقة

اليمن وإليه، ليتمكّن من الوفاء بالتزامات اليمن من خلال الامتثال. وقد أشار تقرير بعثة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، عقب المشاورات السنوية الأخيرة مع قيادات البنك المركزي ووزارة المالية في حكومة عدن، إلى أهمية استمرار البنك المركزي في الحفاظ على استقرار القطاع المالي، وتعزيز الحوكمة، وتحسين عملية جمع البيانات لتعزيز الشفافية والمساءلة، إضافة إلى تعزيز الامتثال للمعايير الدولية، بما في ذلك معايير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والتشريعات المحلية، ما سييسّر ممارسة التجارة والحوالات الخارجية

1. ثانيًا: العيوب:

1) طباعة أوراق نقدية جديدة دون إصدار أي قرارات تتعلق بالطبعة القديمة على الرغم أن شحتها في السوق المصرفية، الأمر الذي جعل آلية تحديد أسعار الصرف بيد المضاربين بالعملة، صعبًا وانخفاضًا. 2) التوقيت غير الملائم

الهدف، يمتلك البنك المركزي في عدن الأدوات والوسائل اللازمة لإجبار البنوك على نقل مقراتها الرئيسية إلى عدن. فقد قرّر البنك منع التعامل مع البنوك التي لم تنفّذ هذا القرار، كما أنّه يسيطر على أنظمة التحويلات المالية الدولية، مثل "سويفت" و"أبيان"، ويمكنه منع البنوك غير المتعاونة من الوصول إلى هذه الأنظمة، وبالتالي عزلها عن النظام المالي العالمي ما يصعب عليها القيام بعمليةاتها.

14) البدء بعملية مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب استند البنك المركزي في عدن في قراراته لتنظيم عمل البنوك إلى أحكام قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ولتعزيز هذا التوجه، أصدر البنك قراراً بشأن تنظيم مزاولة نشاط التحويلات الخارجية عبر شركات الحوالات الدولية. ويهدف البنك المركزي من هذه القرارات إلى ضمان تدقّق المعلومات المالية عن حركة التحويلات الخارجية من

بهما، والتدخل في سوق الصرف عن طريق المزادات. 12) إنشاء وتفعيل الشبكة المالية الموحدة، والبدء بإجراءات تفعيل حساب التحويلات المحلية والدولية (IBAN)، وتمثيل البنك المركزي اليمني - عدن محليًا ودوليًا. 13) تأكيد حق البنك المركزي السيادي والقانوني في ممارسة الرقابة المصرفية على جميع البنوك العاملة في اليمن، وتوحيد آليات عملها وتنظيم دورها في الوساطة المالية، وضمان تعاملها مع المودعين والمقترضين وفقًا للقوانين النافذة. بالإضافة إلى ذلك، يتّضح أن قرار نقل المراكز الرئيسية للبنوك من صنعاء إلى العاصمة المؤقتة عدن يهدف إلى تأكيد حق البنك المركزي السيادي والقانوني في ممارسة الرقابة المصرفية على جميع البنوك العاملة في اليمن، وتوحيد آليات عملها وتنظيم دورها في الوساطة المالية، وضمان تعاملها مع المودعين والمقترضين وفقًا للقوانين النافذة. ولتحقيق هذا

- لتعويم سعر الصرف :
في أغسطس 2017 جرى العمل بنظام التعويم الحر بسوق الصرف (3) وبشكل مفاجئ دون أن يتوافق ذلك مع أي زيادة في تدفق موارد النقد الأجنبي وهو ما ساعد على تدهور قيمة العملة الوطنية بصورة أكبر(1)، إذ اتخذ محافظ البنك المركزي اليمني في أغسطس من العام 2017، قراراً بتعويم سعر الريال اليمني، وإلغاء التعامل بسعر الصرف الرسمي 250 ريالاً للدولار الواحد(2)، وعلى أثر قرار التعويم حدث تدهور متسارع وكبير في سعر صرف الريال مقابل الدولار، حيث وصلت فيه قيمة الدولار إلى مستويات قاربت (800) ريالاً/ دولار، واقترن هذا الوضع مباشرة بظهور ملامح ظاهرة التضخم الجامح بعد أن شهدت أسعار السلع والخدمات ارتفاعات وبالجنونية(3)، وبناءً على نتائج المؤشرات والمعطيات المذكورة فإن هذا القرار قد انعكس سلباً على استقرار قيمة الريال أمام العملات
- الأخرى، إضافة إلى موجة الغلاء التي طالت معظم السلع والمواد الغذائية⁰. (5) الإفراط في الإصدار النقدي لتمويل النفقات العامة وعجز الموازنة: عقب استنزاف الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة وتراجع إيرادات المؤسسات المحلية، لجأ البنك المركزي في صنعاء قبيل نقله إلى طباعة نحو 400 مليار ريال(6) بدون غطاء نقدي أجنبي، وأصدر سندات حكومية وبيع أذون خزانة للبنوك والمستثمرين المحليين مقابل نسبة فائدة تصل إلى 16% وهو إيراد مكلف ومدمر لاقتصاد البلد في الوقت نفسه، ولا شك أن ذلك شكل إضافة إلى مجموعة العوامل التي أدت إلى تقلبات في سعر الريال قبالة الدولار وبرز واضحاً في تدهوره بداية من عام 2015 وانعكاساته السلبية الكبيرة على أسعار السلع والخدمات والقوة الشرائية للعملة الوطنية ومستويات المعيشة للسكان. (8) يُواجه المودعون في بعض البنوك صعوبات كبيرة في الوصول إلى أموالهم، ممَّا
- سيُثير قلقهم ويُزعزع ثقتهم بالنظام المصرفي. تفتقر قرارات البنك المركزي إلى الوضوح، مما يؤدي إلى تأويلها بشكل خاطئ. (5) عدم وجود قطاع للائتمان والمخاطر: يفتقر البنك المركزي اليمني لوجود قطاع الائتمان والمخاطر في البنك المركزي اليمني - عدن، يتبع مباشرة مجلس الإدارة وفقاً للمعايير الدولية. وتكون مهامه ضمان التزام البنك بالقوانين واللوائح المحلية والمعايير الدولية، وتحليل المخاطر المرتبطة بقرارات البنك، مثل المخاطر التشغيلية والقانونية والمالية والسياسية. كان ينبغي عرض القرارات الفنية للبنك المركزي على هذا القطاع حال استحداثه. (7) التأخر في إصدار بعض القرارات وعدم وجود رؤية ومصفوفة واضحة لتنفيذ قراراته. صدور القرار بشكل انتقائي، فالقرار يعاقب ستة بنوك فقط من أصل 18 بنكاً وبنك صغير وأصغر تقع مراكزها الرئيسية في صنعاء، رغم

ارتفاع سعر الصرف
الأجنبي، حيث ارتفع
سعر الصرف الأجنبي
من 214.89 ريال/ دولار
في 2014 إلى 1,888.2
ريال/ دولار.

المصدر : من إعداد الباحث
بالاعتماد على نشرة التطورات
الاقتصادية والنقدية، البنك
المركزي عدن، إبريل 2014
ويتضح من الجدول أعلاه ان
الريال اليمن شهد تدهورا كبيرا
خلال فترة الانقسام النقدي
مقارنة بفترة الانقسام المالي،
والشكل التالي يوضح تطور
مسار سعر الصرف الأجنبي
خلال المدة عينة الدراسة.

ثقة العامة فيها ويزيد
الازمة تعقيدًا، حيث
يؤثر التراجع عن بعض
القرارات سلبيًا على
حياة ملايين اليمنيين
ومدخراتهم المالية
واحياجاتهم الأساسية.

المحور الثالث: الآثار الاقتصادية
والاجتماعية للانقسام المالي
والنقدي:

1) ارتفاع سعر الصرف
الأجنبي: ساهم الانقسام
المالي والنقدي والقصور
في دراسة القرارات التي
اتخذها البنك المركزي في
العاصمة عدن إلى خلق
مزيدًا من التدهور في
قيمة الريال وبالتالي

موقف البنوك الموحد في
رسالة جماعية بتاريخ
8/5/2024

9) فقدان الثقة في النظام
المصرفي سيترتب عليه
سحب العملاء لأرصدهم
والتوقف عن الإيداع،
وبالتالي سيكون من
الصعب على البنوك
استعادة الثقة. ارتفاع
طلبات سحب العملاء
بشكل كبير جداً وعدم
قدرة البنوك على تلبية
طلبات العملاء.

10) التراجع عن بعض
القرارات: تراجع البنك
المركزي عن قراراته
والرضوخ لبعض
الضغوطات

جدول رقم (1) تطور سعر الصرف خلال الفترة (2012-2024)

التغير التراكمي	التغير السنوي	سعر الصرف	العام
-	-	214.89	2014
14.01	14.01	245	2015
41.77	27.76	313	2016
88.70	46.93	459.9	2017
104.12	15.42	530.8	2018
109.43	5.31	559	2019
141.99	32.56	741	2020
181.33	39.34	1032.51	2021
189.72	8.39	1119.14	2022
212.86	23.15	1378.19	2023
249.87	37.01	1888.2	يوليو 24-
71.60	21.89	١٠.387	المتوسط السنوي (2019-2014)
195.15	28.09	1231.81	المتوسط السنوي (2024-2020)
120.44	23.65	659.34	المتوسط الكلي (2024-2014)

(2) ارتفاع معدلات التضخم:

أدى الانقسام تعويم سعر الصرف والانقسام النقدي: إلى تدهور متسارع وكبير في سعر صرف الريال مقابل الدولار، واقترن هذا الوضع مباشرة بظهور ملامح ظاهرة التضخم الجامح بعد أن شهدت أسعار السلع والخدمات ارتفاعات وصفته بالجنونية⁰، وبناءً على نتائج المؤشرات والمعطيات المذكورة فإن هذا القرارات قد انعكست سلباً على المستوى العام للأسعار، إضافة إلى موجة الغلاء التي طالت معظم السلع والمواد الغذائية⁰، ومن المتوقع أن يتحمل السكان -الذين يعيش ملايين منهم بالفعل على حافة المجاعة- التكاليف المتزايدة؛ ما سيؤدي إلى تآكل القوة الشرائية وتدهور الوضع الإنساني بسبب حرب العملة المتصاعدة.

(3) تراجع معدلات النمو

الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة والفقر: نتيجة لانكماش القطاع المصرفي ككل، تراجع معدل النشاط

الاقتصادي وبالتالي زيادة

معدلات البطالة وتفاقم من الأزمة الإنسانية. بشكل كبير خلال السنوات محل الدراسة.

المحور الرابع:

التحديات والفرص أمام قرارات البنك المركزي عدن:

أولاً: الفرص.

- قدرة البنك المركزي على معاقبة هذه البنوك على أمر ليس بمقدورها التهرب منه، منها إيقاف خدمة السويفت (Swift) أو سحب التراخيص.

- إيقاف خدمة شركات الحوالات الدولية (ويسترن يونيون، موني جرام، إلخ..) على البنوك في حال عدم نقل المراكز الرئيسية.

- تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية: مع الأحداث الجارية في البحر الأحمر وتصنيف الولايات المتحدة وأستراليا لجماعة الحوثي كجماعة إرهابية، أصبحت الأجواء مهيأة للبنك المركزي في عدن لإعادة طلبه بنقل مراكز عمليات البنوك إلى عدن. تلقى القرار دعمًا محليًا

ودوليًا، ما يعكس تغير المواقف الدولية تجاه اليمن واقتصادها وفقًا

لمصالحها.

- تنفيذ خيار نقل مراكز العمليات سيعزز من دور البنك المركزي في الرقابة على المؤسسات المالية، مما يحد من تدخل الحوثيين ويعزز الثقة في النظام المصرفي. كما يضمن حماية مصالح جميع الأطراف في ظل الظروف المعقدة في البلاد، ويعتبر خطوة استراتيجية لتحسين النظام المالي في اليمن. كما بينت القرارات حجم الدعم الدولي للبنك المركزي اليمني - عدن وثقته فيه.

- الدعم الشعبي: لاقت القرارات الأخيرة دعمًا شعبيًا ومساندة من مجلس القيادة والأطياف اليمنية المنضوية تحت الشرعية، لكنها واجهت استياءً من البنوك التي اعتبرتها تكريسًا للانقسام النقدي ومهددة للقطاع المصرفي. كما انتقد بعض الخبراء الاقتصاديين القرار، محذرين من تداعياته السلبية على الاقتصاد الوطني.

ثانيًا: التحديات:

رافقت قرارات البنك المركزي عدن عند محاولته

في ظل قيام البنك المركزي بضخ إيرادات الموازنة العامة من النقد الأجنبي إلى سوق الصرف لغرض سحب الريال من هذه السوق واستخدامها في تمويل نفقات الموازنة العامة.

التأخر في الإعلان عن الوديعة وتقديم الدعم للبنك المركزي في عدن: جاء الإعلان عن الوديعة السعودية عقب تدهور تاريخي لقيمة الريال اليمني حيث وصل سعر الصرف لأول مرة إلى أكثر من 820 ريالاً أمام الدولار.

الانقسام النقدي: قرر الحوثيون في منتصف ديسمبر 2019 عدم قبول الريال الذي جرى إصداره بعد نقل المقر الرئيس للبنك المركزي إلى عدن، إذ منع هذا القرار تداول الريال اليمني (الشكل الجديد) في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثي، مما نتج عنه زيادة المضاربة على البنكنوت القديم مقابل الجديد، الأمر الذي أدى إلى وجود فجوة في أسعار الصرف بين المنطقتين الخاضعتين لسلطتين مختلفتين⁰.

وبيع أذون خزانة للبنوك والمستثمرين المحليين مقابل نسبة فائدة تصل إلى 16% وهو إيراد مكلف ومدمر لاقتصاد البلد.

أزمة السيولة النقدية المحلية والأجنبية في عدن: كانت الحكومة اليمنية تعاني من أزمة سيولة حادة من النقد الأجنبي والمحلي، حيث جاء قرار نقل البنك، من دون أن يكون هناك أي موارد مالية، تغطي العجز الحاصل، الذي حدث للاحتياطي النقدي من العملة الصعبة والمحلية في البنك المركزي بصنعاء خلال عامي 2015، و2016 ومع نهاية العام 2016، لجأ البنك المركزي في العاصمة عدن إلى طباعة 400 مليار ريال من النقود بدون غطاء نقدي؛ لمواجهة أزمة السيولة، وهذه الكمية هي التي أوقفت الحكومة الشرعية الحوثيين من طباعتها في وقت سابق بعد مخاطبة روسيا بهذا الشأن، وتعد طباعة العملة حلاً مؤقتاً يحمل آثاراً عكسية خطيرة على سعر الصرف، خاصة

تحييد القطاع المصرفي خلال هذه المرحلة عدداً من التحديات عملت على تقويض قراراته منها:

- علق اليمن صادرات النفط عام 2015 ما جردها من أكبر مصدر للنقد الأجنبي. تعتمد اليمن بشكل كبير على الواردات من المواد الغذائية والوقود والسلع الأساسية الأخرى، وبالتالي استنزفت الحاجة إلى مواصلة تمويل هذه الواردات احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي والتي انخفضت من 4.6 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2014 إلى 700 مليون دولار أمريكي بحلول شهر سبتمبر/أيلول.

- شحة الإيرادات الحكومية والاعتماد على الإصدار النقدي في تمويل النفقات العامة وعجز الموازنة: عقب استنزاف الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة وتراجع إيرادات المؤسسات المحلية، لجأ البنك المركزي في صنعاء قبيل نقله إلى طباعة نحو 400 مليار ريالاً (0) بدون غطاء نقدي أجنبي، وصادر سندات حكومية

بعض التجار بتخزين البضائع في محافظتي عدن أو مأرب وتوزيعها من هناك على صنعاء وغيرها من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. يتيح ذلك للتجار تجنب التكاليف الإضافية الناتجة عن توجيهات الحوثيين مثل تأمين الأوراق النقدية القديمة أو نقل السيولة بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. أثار النزاع المستمر والانقسام بين الحكومة اليمنية والبنك المركزي في صنعاء وعدن على فعالية القرارات النقدية وأدى إلى زيادة التكاليف التشغيلية. عدم وجود ضمان لحصول البنوك على أرصدها المتراكمة لدى البنك المركزي مقابل استثماراتها في أذون الخزانة والبالغة نحو 1,7 تريليون ريال، حتى يتوفّر للبنوك السيولة المناسبة التي تمكّنها من القيام بوظائفها بالوساطة التمويلية. وذلك من خلال الوفاء بالتزاماتها تجاه المدّخرين الذين بلغت ودائعهم نحو 2,5

إلى انقطاع دورة النقد مما تسبب في أزمة سيولة⁽¹⁾. الاعتماد على الاستيراد: يعتمد الاقتصاد اليمني، سواء في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون أو التي تسيطر عليها حكومة هادي، اعتماداً كبيراً على الواردات، ويقوم المستوردون الرئيسيون في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون بتوزيع السلع في جميع أنحاء البلاد. ولكن أصبحت التجارة بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين وتلك الخاضعة لسيطرة الحكومة أكثر صعوبة وخطورة وتكلفة بسبب نظام العملة المنقسم بين الطرفين. تشير الأدلة القولية إلى أنه قد تم بالفعل نقل بعض الأنشطة التجارية من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. في الماضي، كان التجار والمستوردون يحتفظون بمخزونهم من البضائع في صنعاء ويوزعونها على المناطق الأخرى، لكن في الآونة الأخيرة بدأ

- تفشي جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية: كان من الآثار السلبية لتداعيات تفشي جائحة كورونا هو تراجع الأسعار العالمية للنفط الخام ومن ثم ارتفاع عجز الموازنة وزيادة الاعتماد على الإصدار النقدي في تمويل النفقات العامة، فضلا عن إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي فرض حالة الطوارئ وإقامة حكم ذاتي في المحافظات الجنوبية رداً على تردي الخدمات في المناطق المحررة⁽²⁾، الأمر الذي تسبب بتدهور قيمة الريال اليمني.

- استمرار المعارك في عدة جبهات ودخول البلاد عامها السادس من الحرب وتوقف موارد دعم رئيسة للبنك المركزي، منها المساعدات والمنح الدولية، التي كانت تشكل عاملاً رئيساً في دعم احتياطي البنك من النقد الأجنبي، وكذلك تراجع إيرادات البلاد من النقد الأجنبي، نتيجة توقف صادرات النفط والغاز، بسبب مغادرة كافة الشركات النفطية الأجنبية البلاد، إذ أدى استمرار الحرب

الأحمر: واجهت سلطة عدن، ممثلة بالبنك المركزي، ضغوطاً قوية منذ العام الماضي بسبب عدد من المستجدات، مثل الإجراءات التي اتخذتها الجماعة الحوثية لمنع حركة التجارة البحرية المتجهة إلى إسرائيل عبر البحر الأحمر وخليج عدن، وقد وضعت هذه التطورات البنك المركزي في موقف حرج، حيث أصبح من الضروري معالجة الاختلالات القائمة في النظام المصرفي ونظام المدفوعات والتحويلات الدولية. ضعف مواقف البنوك تجاه ممارسات الحوثيين: لم تُظهر البنوك اليمنية في صنعاء وغيرها مواقف قوية ضد تلك الممارسات، واقتصرت ردود أفعالها على إصدار البيانات. الضغوط الدولية: عندما بدأ البنك بفرض عقوبات على البنوك المخالفة، مثل بنك اليمن الدولي، تعرض لضغوط دولية تسببت في التراجع عن تنفيذ العقوبات، مما أفشل مشروع العقوبات الجماعية.

النقد الأجنبي الآخذة بالتناقص. بالنظر إلى المستقبل، يبدو أن الآثار الأوسع نطاقاً لحظر العملة الجديدة تشمل اختلالات اقتصادية خطيرة تتبع من عوائق جديدة هائلة أمام العمليات التجارية في جميع أنحاء البلاد وأمام الحركة التجارية خارج المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون -وقد زادت هذه الأمور- بالإضافة إلى خطر الانخفاض السريع في قيمة العملة، من الضغط على الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في لعبة حافة الهاوية الاقتصادية مع جماعة الحوثيين المسلحة. استنفاد البنك المركزي في عدن احتياطياته المتبقية من النقد الأجنبي وبالنظر إلى الموجودات الحالية من النقد الأجنبي المتوفر في البنك المركزي في عدن وتزايد عدم الاستقرار في العملة بسبب الحرب المتصاعدة بين فرعي البنك المركزي، يواجه الريال التحدي الوشيك المتمثل بالمزيد من الانخفاض السريع في قيمته. الاضطرابات في البحر

تربليون ريال، إضافة إلى معالجة القروض المتعثرة للبنوك لدى الحكومة والقطاع الخاص والتي تصل إلى حوالي 2,2 تربليون ريال.

- مثل قرار الحوثيين في ديسمبر 2019 تصعيداً واضحاً في حرب العملة، حيث أدى حظر الأوراق النقدية إلى ازدهار في تجارة العملات في السوق السوداء وتهريب العملات عبر خطوط المواجهة وظهور أسعار صرف متباينة بشكل متزايد في جميع أنحاء البلاد، حيث عادت الأوراق النقدية الجديدة إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً. ونظراً لإضفاء الطابع المؤسسي على نظامين نقديين مختلفين في البلد، كان لقرار الحوثيين تأثير سياسي في زيادة نشوء دويلات مختلفة داخل حدود اليمن. رداً على الحظر، علقت الحكومة اليمنية الرواتب الحكومية والمعاشات التقاعدية التي يتلقاها المستفيدون في مناطق الشمال. هذا وتعاين الحكومة أيضاً من انخفاض احتياطيات

المحور الخامس: النتائج

والتوصيات.

أولاً نتائج الدراسة: توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أبرزها:

(1) أن قرارات البنك

المركزي عدن خلال

الفترة محل الدراسة

رغم قصورها قد

حققت عددًا من

المزايا، أبرزها: تفعيل

بعض أدواته مثل

التدخل في السوق

لشراء وبيع العملات

الأجنبية، والاستمرار في

طباعة النقد لتغطية

عجز الموازنة (توقف

مؤخرًا). إنشاء وتفعيل

الشبكة المالية الموحدة،

والبدء بإجراءات

تفعيل حساب

التحويلات المحلية

والدولية (IBAN)،

وتمثيل البنك المركزي

اليمني - عدن

محليًا ودوليًا، اطلاقه

محاولات عديدة

إصلاح النظام المالي

(4) والنقدي: عمل البنك

على تحسين النظام

المصرفي عبر توحيد

السياسات النقدية

والمصرفية، مكافحة

غسيل الأموال وتمويل

الإرهاب، مما بدأ في

المساهمة في تعزيز

الثقة في النظام المالي.

أن أبرز العيوب التي

تخللت قرارات البنك

المركزي-عدن، أبرزها:

التوقيت غير الملائم

تارة، والتأخر في

اتخاذ بعض القرارات،

والتراجع عن بعضها،

وعدم وجود رؤية

واضحة ودراسة كافية

ومصفوفة تنفيذية

لكل قرار، والنعومة

في التعامل مع البنوك

الواقعة تحت قبضة

الانقلابيين.

أن الانقسام المالي

والنقدي قد تسبب

بنتائج كارثية على

المستوى الاقتصادي

والاجتماعي، كما

أن مرحلة الانقسام

النقدي (2020-2024)

قد شهدت تدهورًا

الأوضاع الاقتصادية

بما فيها سعر الصرف

بنسبة تفوق مرحلة

الانقسام المالي (-) 2016

(2019).

أنه البنك المركزي

مازال يمتلك العديد

من الفرص لتحرير

القطاع المصرفي من

قبضة الانقلابيين منها:

قدرة البنك المركزي

على معاقبة هذه

البنوك على أمر ليس

بمقدورها التهرب منه،

منها إيقاف خدمة

السويفت (Swift)

أو سحب الترخيص،

إيقاف خدمة شركات

الحوالات الدولية

(ويسترن يونيون، موني

جرام، إلخ..) على

البنوك في حال عدم

نقل المراكز الرئيسية،

واستغلال الدعم

الشعبي لقراراته

وتصنيف الحوئي

جماعة إرهابية.

يواجه البنك المركزي

عددًا من التحديات

المزمنة والمستجدة

أبرزها: العجز في

الموازنة العامة وشحة

موارد النقد الأجنبي،

وضعف البنية

التحتية، وانتهاك

استقلالته نتيجة

التدخل الدولي في

قراراته والضغط عليه

للتراجع عنها.

ثانيًا: التوصيات:

بشكل عام، لا يمكن

أن تعتمد معالجة التحديات

التي تواجه توحيد السياسة

النقدية والقطاع المصرفي في

ظل الانقسام السياسي، على

توصيات لطرف واحد، بل

تقتضي على السلطات المالية

والسياسية والدولية ما يلي:

(1) تنمية الموارد العامة

الشراء والبيع في البنوك وتقييم
المراكز المالية، 279، مرجع رقم
CBY201.

(8) البنك المركزي اليمني،
قطاع التخطيط والإحصاء والمتابعة،
التقرير السنوي للمدة (2016_2018)
، عدن، ص25.

(9) وفيق صالح، الريال اليمني
من التعويم الى الانقسام، المنتدى
الاقتصادي اليمني، 9مايو 2021،
مرجع سابق، متاح على http://yemenief.org/News_Details.aspx?n=2232

(10) البنك المركزي اليمني،
قطاع التخطيط والإحصاء والمتابعة،
التقرير السنوي للمدة (2016_2018)
، عدن، ص25.

(11) وفيق صالح، الريال اليمني
من التعويم الى الانقسام، المنتدى
الاقتصادي اليمني، 9مايو 2021،
مرجع سابق، متاح على http://yemenief.org/News_Details.aspx?n=2232

(*) وأوقفت الحكومة الشرعية
محاولة جماعة الحوثي عن طباعة
المبلغ المذكور كون البنك خاضعاً
لسلطة غير معترف بها دولياً
ولا تستطيع مخاطبة الجهات
والمؤسسات الدولية.

(12) مجموعة البنك الدولي،
التقرير الشهري "أحدث المستجدات
الاقتصادية في اليمن، ابريل 2020،
ص5.

(13) للمزيد انظر مجموعة
البنك الدولي، التقرير الشهري -
أحدث المستجدات الاقتصادية
باليمن، ابريل 2020، مرجع سابق،
ص2.

(14) منظمة التخطيط الحضري
"MPO"، اليمن - أحدث التطورات
والافاق المستقبلية والمخاطر
والتحديات، ابريل 2020، ص178.

قائمة الهوامش:

(1) وفيق صالح، الريال اليمني
من التعويم الى الانقسام، المنتدى
الاقتصادي اليمني، 9مايو 2021،
متاح على http://yemenief.org/News_Details.aspx?n=2232

(2) النشرة الاقتصادية اليمنية:
الحرب من أجل السيطرة النقدية
تدخل مرحلة جديدة خطيرة -
مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية
<https://sanaacenter.org/publications-all/analysis-ar/9500>

(3) النشرة الاقتصادية اليمنية:
الحرب من أجل السيطرة النقدية
تدخل مرحلة جديدة خطيرة -
مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية
<https://sanaacenter.org/publications-all/analysis-ar/9500>

(4) هناك فرق بين نقل المركز
الرئيسي ونقل مركز العمليات
حيث: أن نقل المركز الرئيسي:
نقل كافة متطلبات المركز الرئيسي
للبنك إلى عدن، مما في ذلك الإدارة
العليا والإدارة التنفيذية وكافة
قطاعات وإدارات وأقسام البنك
المختلفة، والبنية التقنية والكادر
الوظيفي وغيره من المتطلبات. في
حين نقل مركز العمليات: يعني
فتح نافذة معلوماتية رئيسية في
عدن، مع ضرورة تواجد بعض
الإدارات المختصة، كالاتزام وتقنية
المعلومات والإدارة الدولية مما
يسهل للبنك المركزي عدن الوصول
إلى البيانات المالية والإدارية.

(6) البنك المركزي اليمني، قطاع
التخطيط والمتابعة التقرير السنوي
للمدة (2016_2018) ، عدن، ص25.

(7) البنك المركزي اليمني،
محافظ البنك المركزي، قرار سعر
صرف الدولار الأمريكي المتعامل به

ورفع كفاءة تحصيلها

وترشيد النفقات
العامة خاصة

الدولارية منها للحد
من عجز الموازنة.

دعم استقلالية البنك
المركزي وسيادته من

خلال العمل على
إيقاف التدخلات

الدولية في قرارته
خاصة ذات البعد

التنظيمي والرقابي.
معالجة القصور الذي

شاب قرارات البنك
المركزي طيلة المدة
محل الدراسة، ووضع

مصفوفات لتنفيذها.
مساندة البنك المركزي

في عدم التراجع عن
قراراته الساعية الى
تحييد القطاع المصرفي

من سيطرة الانقلابيين.
استكمال البناء

التنظيمي للبنك من
خلال إنشاء قطاع
للامتثال والمخاطر

وفقاً للمعايير الدولية
مع كادر متخصص في
مكافحة غسل الأموال

وتمويل الإرهاب،
وغرفة المقاصة
الالكترونية.

دور التنشئة المدرسية في تنمية القيم الاجتماعية

دراسة سوسيولوجية «طلاب الثانوية علمي- أدبي

«العاصمة عدن» 1441م هجري- 2020م

□ د. إيزيس المنصوري

باحثة غير مقيم في مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

Abstract:

This study aims to evaluate the role of the school in instilling social values in students.

The most prominent results of the study are the following:

1- The results showed that the role of the school in instilling social values is less than expected, as this process was greatly affected by external factors such as friends, family, and society.

2- Students showed a great desire to participate in school activities, indicating their importance in developing values.

3- Variation in the level of practicing different values among students was observed, as some values such as obedience and respect for teachers were high, while other values such as honesty and commitment to the system were lower.

4- The study showed a positive relationship between commitment to moral values and academic achievement.

5- The study emphasized the importance of the role of the family and society in shaping students' behavior and values.

The most important recommendations of the study include the following:

1- The scope of socialization institutions should be expanded and provided with the necessary competencies to enhance social values and adapt them to contemporary changes.

2- As the primary institution for socialization, the state must pay special attention to the school by providing the necessary support and developing its curricula.

3- Continuous training programs should be provided for teachers to equip them with the necessary skills to instill values in students.

4- Curricula should be developed to include clear social values and address contemporary issues facing young people

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور المدرسة في غرس القيم الاجتماعية لدى الطلاب، ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة الآتي:

1. ضعف دور المدرسة: أظهرت النتائج أن دور المدرسة في غرس القيم الاجتماعية أقل مما هو متوقع، حيث تأثرت هذه العملية بشكل كبير ب عوامل خارجية مثل الأصدقاء والأسرة والمجتمع.

2. أبدى الطلاب رغبة كبيرة في المشاركة في الأنشطة المدرسية، مما يشير إلى أهميتها في تنمية القيم.

3. لوحظ تفاوت في مستوى ممارسة القيم المختلفة بين الطلاب، حيث كانت بعض القيم مثل الطاعة واحترام المعلمين مرتفعة، بينما كانت قيم أخرى مثل الصدق والالتزام بالنظام أقل.

4. أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الالتزام بالقيم الأخلاقية والتحصيل الدراسي.

5. أكدت الدراسة على أهمية دور الأسرة والمجتمع في تشكيل سلوك الطلاب وقيمهم.

وتشمل أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة ما يلي:

1. يجب توسيع نطاق مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتزويدها بالكفاءات اللازمة لتعزيز القيم الاجتماعية وتكييفها مع التغيرات المعاصرة.

2. كونها المؤسسة الأساسية للتنشئة الاجتماعية، يجب على الدولة أن تولي اهتمامًا خاصًا بالمدرسة من خلال توفير الدعم اللازم لها وتطوير مناهجها.

3. ينبغي توفير برامج تدريبية مستمرة للمعلمين لتزويدهم بالمهارات اللازمة لغرس القيم في الطلاب.

4. يجب تطوير المناهج الدراسية لتشمل قيمًا اجتماعية واضحة وتعالج القضايا المعاصرة التي تواجه الشباب.



المقدمة:

على مواجهة التغيرات التي تحدث فيه من خلال ما تحتويه من مجموعة تكوينية ذات أهداف قيمة تفيد المجتمع وذلك عبر مناهجها المختلفة وباعتبارها المجال الحيوي والأمثل في تشكيل شخصية الفرد منذ الطفولة. ذلك أن القيم المجتمعية فريضة ينبغي الاهتمام بها حيث أنها مسؤولة يتحملها الجميع دون استثناء، تعتمد على أكبر تحدٍ مبرهنة على مدى قدرتنا على تربية أطفالنا تربية سليمة حتى نسمو بهم ونحافظ عليهم من الذوبان فيما يسمى بالعولمة والانسلاخ من الانتماء إلى كيانهم ومجتمعهم.

وعليه كان لابد من التحرك السريع والواعي نحو دراسة موضوع القيم، وبيان أهميتها وكيفية تناولها وتعزيزها والمحافظة عليها في نفوس الأجيال الحالية والمقبلة، إذ إن في المحافظة على القيم العربية والإسلامية محافظة على كينونتنا وخصوصيتنا، وأسباب بقائنا وسعينا نحو استعادة مكانتنا كعرب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

لم يعد خافياً على أحد أن لمؤسسة المدرسة دوراً كبيراً وفعالاً في بناء المجتمعات فيما تقدمه من منظومة متكاملة في تنمية القيم المجتمعية من خلال عمليات وفعاليات متلاحقة المراحل، ووثيقة الارتباط بالأفراد وما تغرسه في النفس الإنسانية من قيم اجتماعية ذات أبعاد علمية وعملية، ذلك لما لها من أثر كبير في سلوك الأفراد والجماعات.

تلعب المدرسة دوراً ذات أهمية في تنمية سلوك الفرد على مواجهة القيم المنحرفة ومقاومتها والموازنة بين مصالح الفرد وحاجاته الشخصية وبين مصالح المجتمع وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة. حيث تساعد المجتمع

مبسطة. وهذا معناه أن نشاط مؤسسات التنشئة المدرسية بصورة عامة موجه لبناء وتكوين شخصية الفرد المتماثلة مع قيم واتجاهات وعادات مجتمعه أي أن الفرد يتشرب منظومة قيمة من خلال ما تطلع به من أدوار تلك المؤسسة في ضوء ذلك يتضح مدى الأهمية التي تقع على عاتقها لا سيما في مثل هذه الظروف التي ضعفت فيها منظومة القيم المجتمعية، مما يستدعي دراسة هذه الظاهرة عل نحو كاف يمكن من استخلاص النتائج التي من شأنها تعزيز دور المدرسة في تنمية القيم المجتمعية لدى الأفراد وعلى صعيد المجتمع بصورة عامة.

أهمية البحث

لدراسة أهميتان أساسيتان الأولى اجتماعية أو مجتمعية، والثانية أكاديمية ونوضحها تفصيلاً بالآتي:

- الأهمية المجتمعية:
- 1- تنمية الوعي المجتمعي بأهمية تعزيز منظومة القيم المجتمعية.
- 2- تعزيز دور المدرسة في القيام بواجباتها تجاه النشء الجديد، من خلال تعزيز منظومة القيم التي تهدف إلى جعلهم مواطنين صالحين، في الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي وزيادة مساهمتهم في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وكمسلمين في الصف الأول للركب البشري وذلك حقنا ومكاننا الطبيعي⁰. - مشكلة البحث:

أصبحت الحياة الاجتماعية في العالم بأسره تشهد تغييراً سريعاً ومتلاحقاً في ظل تطور وسائل التواصل وسرعة الحصول على المعلومة وتفجر ينابيع العلم والمعرفة، حيث كان لوسائل النت أثراً كبيراً في إحداث تغيير لبعض الثقافات الفرعية لأفراد المجتمع بشكل يحاكي الثقافات الأخرى بصورة قد تشوه معها الثقافة الأصلية للمجتمع. وهنا تبرز المشكلة في الدور الذي يقع على عاتق التنشئة المدرسية بما تتضمنه من عمليات تمكن الفرد من اكتساب الثقافة واللغة التي تخص مجتمعه، والمعاني والقيم الذي بها تحكم سلوك الفرد، وسلوك الغير والتنبؤ بمدى تقبل الآخرين لذلك السلوك والتفاعل معه.

لقد لوحظ أن بعض القيم الأخلاقية في إطار المنظومة القيمية قد ضعفت لاسيما في السنوات الأخيرة وحلت محلها قيم جديدة تكاد تعصف بدور المدرسة والمجتمع على حد سواء. وهذه مشكلة اجتماعية كبيرة سوف تكون لها آثار سلبية على ضعف سلوك الفرد. وعلى ذلك فأن الهدف الأساسي لدور التنشئة المدرسية هو توجيه الطلاب وجعلهم مواطنين صالحين يقومون بدورهم الفاعل والايجابي تجاه مجتمعهم. علاوة على ذلك تصبح المدرسة في هذه المرحلة مهمة للنشء بما تحمله من معلومات لنقل المعارف والثقافات بصورة

عمل ودور المؤسسة التعليمية في محافظة عدن (مكان الدراسة).

لفت انتباه مؤسسات التعليم والقائمين عليها. لإعطاء أهمية خاصة لتنشئة الأجيال فمن شأنها تعزيز منظومة القيم المجتمعية وتفعيل دورها في المجتمع.

تقديم المقترحات والتوصيات العلمية الهامة وترسيخ القيم عن طريق تعزيز دور المدرسة باعتبارها المؤسسة الرسمية الأولى المساهمة في بناء وتكوين جيل سليم قادر على بناء المجتمع وتطويره.

- أسئلة البحث:

يمكن تحديد الأسئلة التي تحاول الدراسة الإجابة عليها بالآتي:

- 1- هل استطاعت مؤسسة التنشئة المدرسية القيام بدورها الفاعل في تنمية القيم الإيجابية لدى الأبناء؟
- 2- ما مدى احتضان أبنا المجتمع (الطلاب) للقيم الإيجابية الأصيلة؟
- 3- ما هي الأسباب المؤدية إلى ضعف دور المدرسة في غرس القيم الأخلاقية لدى الأبناء؟
- 4- ما مدى تأثير انتشار بعض القيم السلبية الضالة بين أوساط الطلاب في هذه المرحلة؟
- 5- ما هي انعكاسات أساليب التنشئة السليمة والخاطئة على

3- تناول الظواهر الاجتماعية المتصلة بنية المدرسة بصورة خاصة، حيث تركز على الكشف عن التغيرات التي حدثت في أساليب التنشئة المدرسية بالنسبة للطالب.

4- تسليط الضوء على الفئة التي تركز عليها المجتمعات البشرية والتي تجعل من الأبناء هدفاً مستقبلياً، ومشروعاً ناجحاً في تدعيم القيم المجتمعية.

• الأهمية الأكاديمية:

أن هذه الدراسة سوف تشكل إسهاماً علمياً وأثراً أكاديمياً يضاف إلى تلك الإسهامات العلمية التي تناولت هذا الموضوع من منطلق الأهمية البحثية لموضوع القيم وما يترتب عليه من نتائج ينبغي وضعها في الاعتبار لدى كل المؤسسات والهيئات ذات الصلة المباشرة بعملية التنشئة الاجتماعية المدرسية. وهي خطة على الطريق لمواصلة البحث والقيام بالدراسات المتعلقة حول موضوع القيم.

- أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة الراهنة إلى الكشف عن الأهداف التالية:

- 1- التعرف على دور المدرسة بصورة عامة ومدى مساهمتها في تنشئة الأبناء، وتكوين شخصياتهم.
- 2- الكشف عن مواطن الضعف في

ووفقاً لمقتضيات البحث الراهن سيتم الاستعانة بالمنهج التالية:

1- المنهج الوصفي التحليلي:

يعد المنهج الوصفي التحليلي بمثابة أرضية واسعة ومرنة قد تتضمن عدداً من المناهج والأساليب الفرعية مثل دراسات الحالات الميدانية والمسوح الاجتماعية وغيرها. إذ أن المنهج الوصفي يعد أساساً لتحليل خصائص الظاهرة ووصفها بحسب طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها والتعرف على حقائقها في أرض الواقع. حيث يعتبره الباحثين يحمل كافة المناهج الأخرى باستثناء المنهجين التاريخي والتجريبي.

المنهج التاريخي:

يهتم المنهج التاريخي بدراسة الظواهر الاجتماعية وذلك بالوقوف على أهم عوامل التغيير التي تصاحب الظاهرة الاجتماعية بكل خصائصها وبفترات زمنية متعاقبة. وقد اهتم مفكرو وعلماء الاجتماع أمثال «ابن خلدون وواجست كونت» في دراساتهم الاجتماعية باستخدام المنهج التاريخي.

المبحث الأول

التنشئة الاجتماعية ودورها في تنمية

القيم

أولاً: التنشئة

أهمية التنشئة الاجتماعية

سلوكيات الأبناء (الطلاب)؟

- حدود البحث:

❖ الحدود المكانية: تتمثل حدود البحث المكانية في محافظة عدن بحدودها الادارية (مديرياتها الثمان).

❖ الحدود الزمانية: استغرق البحث الميداني في الفترة ما بين |3|2018- |2019 مع استبعاد فترة الاجازة المدرسية.

❖ الحدود البشرية: طبقت استمارة الاستبيان على طلبة الثانوية العامة بقسميها العلمي والادبي.

- منهج البحث

يعد أي منهج بمثابة سلسلة متلاحقة ومترابطة منطقياً، بحيث يؤدي كل من الحلقات دورها بشكل متسلسل ابتداء من التصورات النظرية إلى تفسير النتائج من خلالها مرورها بالإجراءات المنهجية. ونظراً لأهمية البحث توجب علينا إتباع عدة طرائق منهجية لتسليط الضوء على دور التنشئة المدرسية في تنمية سلوك الفرد. وتمكين الأفراد من إشغال أدوارهم الاجتماعية مستقبلاً.

إن نجاح أي دراسة علمية يتوقف على طبيعة المنهج أو المناهج المستخدمة. « والمنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للظاهرة أو للمشكلة لاكتشاف الحقيقة »⁰.



التنشئة هي عملية دينامية ويتضح ذلك من خلال عملية التعامل والتفاعل بين الأفراد، وأخذ أماكنهم وأدوارهم الاجتماعية من خلال هذا التفاعل حتى يكون الناتج الأخير هو المعايير والقيم الذي تجعل من عملية التنشئة مستمرة وتؤدي بهذه الاستمرارية إلى التكيف مع أي تغيرات حاصلة خلال مرحلة العمر للفرد أو بمعنى آخر حتى الممات.

ترجع أهمية عملية التنشئة الاجتماعية إلى إيجاد التوافق بين حاجات الفرد الشخصية ومطالب البناء الاجتماعي. لأن التنشئة هي عملية تعلم بالمعنى العام ولذلك فهي تهدف إلى إعداد الطفل ثم الصبي فالراشد ويعمل من خلالها على تحقيق التوازن بين التأثيرات وأساليب الضبط الاجتماعي بينه وبين أعضاء المجتمع إلى جانب العمل على إيجاد

التنشئة ذات أهمية طالت إبعادها التنظيم السيكولوجي للفرد باعتبارها عملية كاملة لتنمية وتوجيه السلوك الانساني طبقاً لمبادئ المحيط الذي ينشئ فيه. لذلك تعد التنشئة الاجتماعية من العمليات الاجتماعية الأكثر خطورة في حياة الفرد، لما تلعبه من دور أساسي في تكوين الشخصية الاجتماعية للفرد، والتنشئة الاجتماعية ذات أهمية كبيرة من حيث أنها العملية الوحيدة التي يصبح بها الفرد واعياً مستجيباً للمؤثرات الاجتماعية.

تعد عملية التنشئة الاجتماعية من أكبر انجازات الفرد الإنساني، يؤدي الفشل فيها إلى حياة يائسة تعسة، ومعاناة من سوء التكيف. ويواجه الأفراد في ظل هذا الفشل العديد من الصعوبات والأمراض التي تنشئ نتيجة ذلك⁽¹⁾.

ومن الأهمية كذلك أن عملية

التوافق بين انساق البناء والتوافق مع المعايير الاجتماعية المقبولة، ومطالب الأدوار الاجتماعية واكتساب قيم المجتمع الإيجابية. تعتبر التنشئة الاجتماعية عملية تنموية تربوية شاملة ومتكاملة للطفل جسماً وعقلياً/ معرفياً ووجدانياً واجتماعياً. فالتربية عندما تكون عمليةً في إطار مؤسسي قيمى مثل المدرسة وفي ضوء ما توصل إليه العلم الذي يواكب حضارات التقدم والمعرفة من نظريات تفسر طبيعة النمو والتعلم في كل مرحلة من مراحل النمو الإنساني. أي أن التربية المدرسية تتعامل مع الطالب بعقله ووجدانه وتنمي قيمه وجسده واتجاهاته ومهاراته وأفكار. من جانب آخر فالتنشئة الاجتماعية آلة لنقل الثقافات من جيل إلى جيل ومن مجتمع لآخر فيتجلى ذلك من خلال أمط السلوك المتوقع من الأفراد الحاصلين على تنشئة اجتماعية سوية يتم بمقتضاها السيطرة على نزواتهم ونزعاتهم الفطرية والشخصية، ومن أولويات التنشئة الاجتماعية بالنسبة للفرد هي إشباع حاجاته وطموحاته ليكون منسجم ومتكيف مع نفسه ومجتمعه لتجنب أي قصور يؤدي بالفرد إلى الابتعاد والعزلة والانطواء عن مجتمعه، وأن يكون عضواً فاعلاً وقادراً على القيام بأدواره الاجتماعية وفقاً للتوجهات السائدة والقيم المجتمعية.

التوافق بين انساق البناء والتوافق مع المعايير الاجتماعية المقبولة، ومطالب الأدوار الاجتماعية واكتساب قيم المجتمع الإيجابية. تعتبر التنشئة الاجتماعية عملية تنموية تربوية شاملة ومتكاملة للطفل جسماً وعقلياً/ معرفياً ووجدانياً واجتماعياً. فالتربية عندما تكون عمليةً في إطار مؤسسي قيمى مثل المدرسة وفي ضوء ما توصل إليه العلم الذي يواكب حضارات التقدم والمعرفة من نظريات تفسر طبيعة النمو والتعلم في كل مرحلة من مراحل النمو الإنساني. أي أن التربية المدرسية تتعامل مع الطالب بعقله ووجدانه وتنمي قيمه وجسده واتجاهاته ومهاراته وأفكار. من جانب آخر فالتنشئة الاجتماعية آلة لنقل الثقافات من جيل إلى جيل ومن مجتمع لآخر فيتجلى ذلك من خلال أمط السلوك المتوقع من الأفراد الحاصلين على تنشئة اجتماعية سوية يتم بمقتضاها السيطرة على نزواتهم ونزعاتهم الفطرية والشخصية، ومن أولويات التنشئة الاجتماعية بالنسبة للفرد هي إشباع حاجاته وطموحاته ليكون منسجم ومتكيف مع نفسه ومجتمعه لتجنب أي قصور يؤدي بالفرد إلى الابتعاد والعزلة والانطواء عن مجتمعه، وأن يكون عضواً فاعلاً وقادراً على القيام بأدواره الاجتماعية وفقاً للتوجهات السائدة والقيم المجتمعية. وبالنسبة لعلماء الاجتماع فالتنشئة الاجتماعية تدعوا إلى الاهتمام بالنظم الاجتماعية، والتي من شأنها أن تحول

أهداف التنشئة:

التربية عملية تشكيل الأفراد بطريقة تؤكد ثقافة البيئة المعاشة، الذي تعبر عن ايدلوجية المجتمع بأكمله المجتمع ليمثل كل الافراد الادوار الذي يمارسونها، نجدها متمثلة في اوجه لتنشئة الاجتماعية وبكل مؤسساتها.

توقع استجابات الغير نحو سلوكه واتجاهاته⁰.

إن التنشئة الاجتماعية عملية تعلم تهدف إلى إعداد الطفل ثم الصبي فاليافع فالراشد للاندماج في أنساق البناء الاجتماعي والتوافق مع المعايير الاجتماعية، والقيم السائدة ولغة الاتصال والاتجاهات الخاصة بالأسرة التي ولد فيها، وبالجماعات التي ينضم إلى عضويتها، كما يتفهم الحقوق والواجبات الملزمة المتعلقة بمجموعة المراكز التي يشغلها، ويتعلم الأدوار المناسبة لكل مركز. كما يتفهم ادوار الآخرين الذين يتعامل معهم في المواقف الاجتماعية المتنوعة⁰.

3- اكتساب المعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك وتوجهه: تنبثق المعايير الاجتماعية من أهداف المجتمع وقيمه ونظامه الثقافي بصفة عامة، فلكي يحقق المجتمع أهدافه وغاياته فإنه يقوم بغرس قيمه واتجاهاته في الأفراد، كما يضع المعايير الاجتماعية التي تساعد الفرد في اختيار استجاباته للمثيرات في المواقف الاجتماعية⁰.

أي أن هدف التنشئة الاجتماعية هو ترسيخ وإبقاء ثقافة المجتمعات من عادات وتقاليد وأعراف وقيم. يتحلى بها النشء لتنظيم معاملاته وعلاقاته وجعله واعياً لمسؤولياته ومدركاً لشخصيته حتى يتمكن من الاستجابات التي تقوي لديه العادات

دائماً وابدأ ما تهدف التنشئة الاجتماعية إلى اعداد الفرد منذ ولادته حتى وصوله مرحلة الرشد للاندماج في انساق البناء الاجتماعي والتوافق مع المعايير الاجتماعية والقيم الاجتماعية السائدة. اكتساب المعرفة والقيم والاتجاهات والرموز وكافة أنماط السلوك، أي أنها تشمل أساليب التعامل والتفكير الخاصة بجماعة معينة، أو مجتمع معين سيعيش فيه الإنسان⁰.
ومن أهدافها:

1- تعلم الأدوار الاجتماعية: لكي يحافظ المجتمع على بقاءه واستمرار وتحقيق رغبات أفراد وجماعته، فإنه يضع تنظيمًا خاصاً للمراكز والأدوار الاجتماعية التي يشغلها ويمارسها الأفراد والجماعات، وتختلف المراكز باختلاف السن والجنس والمهنة، وكذلك باختلاف ثقافة المجتمع، فقد تشغل المرأة مركزاً يشغله الرجل في نظام ثقافي آخر⁰.

2- التدريبات الأساسية لضبط السلوك وأساليب إشباع الحاجات وفقاً للتحديد الاجتماعي: فمن خلال عملية التنشئة يكتسب الطفل من أسرته اللغة والعادات والتقاليد السائدة في مجتمعه، والمعاني المرتبطة بأساليب إشباع رغباته وحاجاته الفطرية والاجتماعية والنفسية، كما يكتسب القدرة على

مع غيره من الأشخاص الآخرين في أي مكان يطلق عليه الدور. أي انه نمط السلوك المتوقع من الأشخاص الذين يشغلون أوضاعاً اجتماعية.

يشير المنظور الاجتماعي لتحديد مفهوم الأدوار الاجتماعية إلى عدة وحدات للحياة الاجتماعية أو عدة عناصر أساسية في المجتمع. فالأدوار عبارة عن مجموعات من قواعد ومعايير السلوك المتعلقة بأوضاع متباينة يشغلها أعضاء المجتمع في علاقاتهم ببعضهم بالأخر وفي علاقاتهم بالمجتمع كله⁽¹⁾.

ويعرف الدور الاجتماعي بأنه عبارة عن نمط منظم من المعايير فيما يختص بسلوك فرد بوظيفة معينة في الجماعة. كما يعرف بأنه الجانب الدينامي لمركز الفرد أو وضعه أو مكانته في الجماعة. ويعرف أيضاً بأنه وظيفة الفرد في الجماعة. وينظر إلى لعب الدور كاسم مرادف للتفاعل الاجتماعي ويرى براون أن كلمة الدور مستعارة من المسرح، فالدور عبارة عن سيناريو يحدد سلوك الفرد ويعبر عن انفعالاته ويحدد أقواله⁽²⁾.

ثالثاً: القيم

أولاً: طبيعة وأهمية القيم الاجتماعية ودورها في توجيه سلوك الفرد

من الأمور التي يجمع عليها المجتمع بكل أنظمتها الاجتماعية والسياسية والفكرية والاقتصادية أن القيم تمثل دوراً مهماً في توجيه سلوك الفرد والجماعة في

السلوكية الإيجابية سواء المادية أو النفسية.

ثانياً: الدور الاجتماعي

الدور الاجتماعي مفهوم أساسي في علم اجتماع التنظيمات والأسرة. لذلك يحدد المجتمع لأعضائه مجموعة من الأدوار يتفق عليها، وعلى الأفراد أن يقوموا بتنفيذها، وتختلف هذه الأدوار تبعاً لعوامل مختلفة قد تكون العمر أو المكانة الاجتماعية، وللتوقعات الاجتماعية قوة إلزامية تجبر الأفراد على الإذعان والخضوع. حيث أن طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع علاقة وثيقة لارتباطها بالظواهر الاجتماعية بشكل مباشر وذلك من خلال قيام الفرد بعدة ممارسات وتوقعات ومدخلات تنتقل بين الأفراد تنتج عنها أدواراً اجتماعية خاصة بكل فرد من أفراد المجتمع. إلى جانب العديد من الأنظمة الخاصة بكل مجتمع التي تتساند وتتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف ورؤى المجتمع المشتركة. كذلك فإن الأدوار الاجتماعية تُعلم وتكتسب عن طريق التنشئة الاجتماعية والأخلاقية والثقافية، والوعي العام، ومن خلال الثقافة العامة للمجتمع، كل هذا يحدد للأفراد كيفية أداء أدوارهم الاجتماعية، لذلك نجد أن الأدوار الاجتماعية تختلف من مجتمع لآخر نتيجة لتلك العوامل، كما أن كل فرد داخل المجتمع الواحد قد يؤدي أدوار مختلفة خلال فترة من الزمن.

وعليه فإن أي فرد من الافراد الذي يشغلون وضعاً اجتماعياً معيناً أثناء تفاعله



الفرد فتميزه عن سائر المخلوقات على الأرض وتصبغ عليه طابع الإنسانية بضبطها للشهوات والغرائز وبهذا ينشئ أفراد فاعلين مزودين بمعايير قيمة خلقية تعمل على توازنهم ودفعهم لمجتمعاتهم نحو التحضر فيما يشكله من إيديولوجيات خاصة ومتصلة مع سائر أنظمة المجتمع نفسه. تحتل دراسة القيم الاجتماعية مند قديم الزمان وعلى مر العصور وفي علم الاجتماع بل وكافة العلوم أهمية من حيث تاريخها ومضامينها ووظائفها - بعلوم الأديان وكافة العلوم وعلم الإنسان والتاريخ.

هناك قيم أخلاقية سائدة مند عصر الجاهلية ولعل الأمثلة التي عبر عن وجود قيم خلقية في حياة العرب الجاهلية نجدها متمثلة في فضائل عدة، مثل الشجاعة والكرم، والبر والمروءة، والبذل والعطاء، وإطعام المساكين، والعطف على المحتاجين

مختلف أوجه النشاط الإنساني، بل وتجعل الفرد متزن من الناحية النفسية بحيث يجعل سلوكه منظم وفق معايير تضبط موجبات السلوك نحو تبني الفرد لقيم ايجابية تنمي قدراته، والتنبؤ بسلوكيات ذات قيمة تحقق له الهدف المنشود في مستقبله في كافة جوانب النشاط الإنساني.

برز أهمية القيم الاجتماعية بالنسبة لأي مجتمع من المجتمعات سواء المجتمعات المتقدمة أو المتأخرة (النامية) في كونها قانون ضبط جوهري للأفراد الذي بدوره تتأسس العلاقات بين الناس وتعتبر بمثابة نسق للقيم يمثلونه جميع أفراد ذلك المجتمع، فكل فرد يمثل ذلك النسق القيمي يكون بمقدوره التوافق السليم مع من حوله لتمكنه من القيام بدوره بالصورة الإيجابية والتمركز في المكانة المناسبة له. فهي تشكل العنصر الرئيسي والأساسي في بناء شخصية

خبرته وتفاعله مع البيئة المحيطة به مثلها في ذلك مثل بقية معارفه ومهارته وعاداته واتجاهاته التي يكتسبها هي الأخرى عن طريق الخبرة، إضافة إلى ذلك بأن القيم الأخلاقية أو الأخلاقيات هي أخلاق اجتماعية لا تتبع من الذات أو الضمير أو العقل، ولكنها تكتسب نتيجة لتفاعل الفرد أو أعماله بأنها أخلاقية إذا ما ساعدت على النمو الكامل للفرد، وعلى النهوض بالمجتمع وحل مشاكله، وعلى تحقيق المصلحة العامة⁰.

يشير البعض أن هناك مجتمعات تستبدل موضوع القيم للاحتكام بين الناس حيث تذهب للقانون الذي ينفذ بطريقة السلطة الأقوى ومنع كل التجاوزات المخلة في المجتمع. فالقيم الاجتماعية الخلقية تعتبر محوراً لجميع الأديان فيها تستقر النفس وتسكن الروح وتحصن من الاختلال الذي يسبب تغيرات بسلك الأفراد. ركيزة من القيم في مستوياتها المختلفة⁰.

يشمل مجال القيم كافة جوانب النشاط الإنساني، خاصة أن كل نشاط يقوم به الإنسان يمكن أن نحكم عليه حكماً قيمياً.. وثقافة المجتمع ما هي في واقع الأمر سوى تنظيم لمختلف أمطال السلوك في المجتمع.

تعد القيم ضابطاً داخلياً لسلوك الفرد، إذ أنها توجه هذا لسلوك إلى الطريق القويم والسديد، فالفرد إذا امتلك منظومة من القيم المتوحدة مع المجتمع، فإنها ستكون ضابطاً لهذا السلوك، ومن خلالها

وفضيلة الكرم من الفضائل التي اشتهر بها حاتم الطائي وتشير كلها إلى شيم وفضائل حميدة بل أن الممارسات الحميدة تناثرت في الجاهلية، قد أقرها الإسلام وسعت الشريعة لا تمامها كإطعام الفقراء والمساكين والعطف على المحتاجين والشجاعة والكرم الذي اشتهر بها حاتم الطائي وقال تعالى « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وما تنفقوا من شيء فأن الله به عليم⁰.

أن البديل الذي يحتكم إليه الناس في غياب القيم هو القانون، ومهما بلغ من الدقة والانضباط فهو لا ينبع من داخل النفس البشرية التي تتبع منها القيم، وإنما من خارجها، لذلك يسهل الاحتيال عليه، والتلاعب به وقيام أناس من المستفيدين بتسخيره لمصالحهم، كلما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، فتضيع حقوق وتنتهك حرمان، وتصادر حريات باسم القانون، وتشيع شريعة الغاب، ويفقد الإنسان تذوق طعم الحياة، ويصبح الضعيف طعمه للقوي، والفقير مستعبداً للغني، وتعيث العصابات القائمة على الظلم في الأرض فساداً⁰. والقيم تحفظ الأمن وتقي من الشرور في المجتمع لأن تأثيرها أعظم من تأثير القوانين والعقوبات فالقيم المتأصلة في النفس تكون أكثر قدرة على منع الأخطاء من العقوبة والقانون⁰.

لقد كان جون ديوي يؤمن بأن المصدر الأساسي للقيم الأخلاقية هي الخبرة والتجربة، فالفرد عندما يكتسب قيمه الأخلاقية وضميره الأخلاقي عن طريق

الشاملة والتنشئة الاجتماعية والصحية السليمة في ظل قيم المجتمع ومبادئه وأهدافه، فأن تكوين القيم الخلقية يمثل أهم مظاهر هذه التنشئة الاجتماعية⁰.

مصادر القيم

إن مصادر القيم هي المنبع الأصلي لها وهي كالتالي:

- القرآن الكريم: إن القرآن هو المصدر الأساسي للقيم « ويعد القرآن دستوراً ربانياً يهدي العالمين إلى خير الدنيا والآخرة، وهو كتاب الله أنزله تعالى على سيد المرسلين بلسان عربي مبين ليخرجهم من الظلمات إلى النور، ولذا فهو منهج حياة متكامل يوجد فيه ما يحتاج إليه كل إنسان⁰ .

إن القرآن الكريم يشتمل على نظام كامل من القيم الاجتماعية الذي تقوي العلاقات الاجتماعية وتحت على ترابطها وتماسكها ومد يد العون لمن يحتاج المساعدة في أي من جوانب الحياة وفي أي زمان ومكان ومع من كان دون فوارق، فذلك المنهج فيه من التوازن الرباني الذي لا يوجد له مثيلاً على وجه الأرض. وهو الدستور القيمي العظيم من حيث اشتقاق جميع القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فهو نظام حياة بل الحياة بأكملها من حيث المعايير والمبادئ التي تحت الأفراد على التعامل بها وتحقق لهم التوازن في المجتمع.

يمكن تحديد الكيفية التي سيتعامل بها الفرد مع المواقف المستقبلية، وكذلك في تعامله مع الآخرين، فالقيم هي المسئولة عن الأحكام التي يصدرها الإنسان في أي موضوع أو موقف يواجهه في حياته⁰.

وتكمن أهمية دراسة القيم والتعرف عليها في التعرف على أسباب اختلاف مفهوم الحضارة من ثقافة لأخرى من حيث عوامل النشأة والتطور، على سبيل المثال منهج الحضارة الإسلامية من الإنسان و إلى الإنسان، أما منهج الحضارة الغربية فهو من مجتمع ما إلى صفوة هذا المجتمع⁰.

أن من طبيعة القيم أنها عملية تنموية نحو الارتقاء ولكنها لا تكون كذلك إلا متى ما كانت هناك جهات داعمة لهذه العملية وذلك بتساند تلك الجهات الاجتماعية التربوية المنظمة أو غير المنظمة لتجعل منها منظومة من القيم الايجابية تدفع بالفرد لمواجهة مثيرات البيئة الاجتماعية السلبية والغير صالحة لتنشئة الفرد. وان لاختلاف المراحل العمرية شأناً في عملية ارتقاء القيم وموها، أي أنها تتم بتطور القدرات المعرفية للأفراد، وتكون مصاحبة لها وخاصة لتلك المرحلة العمرية، لذلك فمن طبيعتها المرونة بحسب الفئة العمرية أو الظروف فتنتقل من جيل الى جيل أو من بيئة إلى أخرى دون المساس بها وبأهميتها.

لما كانت رياض الأطفال تهدف إلى مساعدة الأطفال على تحقيق التنمية

كانت أم فنية⁰.

يرى دور كايم أن مهمة التربية والتعليم: هي تنشئة الجيل الجديد تنشئة اجتماعية منهجية منظمة، أي تنمية قيم ومعايير ومهارات عقلية وجسمية في الطفل تتفق وتطلع المجتمع السياسي، والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، مما يؤدي إلى تضامن المجتمع وتماسكه وتؤكد الدراسات الأنثروبولوجية على المجتمعات البسيطة ودراسات علم اجتماع التربية على المجتمعات الصناعية الحديثة هذا التوجه في عملية التنشئة الاجتماعية، والتي لا تقتصر على مجرد نقل المهارات والقيم، بل تتداخل أيضاً في عملية توزيع الأدوار واختيار شاغليها، وتدريب الناشئين على أدوار الراشدين⁰.

المدرسة هي المؤسسة الثانية بعد الأسرة والتي تؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية للناشئ، وهي أول مؤسسة اجتماعية رسمية في المجتمع، فهي التي تستثير الناشئ وتكسبه المعرفة والقيم الخلقية، التي تتجاوز حدود الأسرة، وكذلك تربط الناشئ بنظم اجتماعية أوسع، والمدرسة هي المؤسسة الرئيسية التي يوكلها المجتمع لتعليم أبنائه ما توصل إليه المجتمع من معرفة ومهارات وقيم بطريقة منظمة ومتطورة⁰.

منذ بدأت الحياة تذب على الأرض والإنسان يمارس عمليات تعليمية مع عدم وجود المدارس بمفهومها التقليدي وذلك لاحتياجات أساسية وضرورية لتواصل الفرد

- السنة: وهي ثاني مصادر القيم الأخلاقية في الإسلام وهي تمثل كل ما صدر عن الرسول صل الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير واتصل ببيان للشريعة فهو شرع متبع، وبالتالي يكون فيه قيمة متبعة، وقد أمرنا الله - عز وجل - بإتباع الرسول صل الله عليه وسلم في كثير من الآيات فيقول جل وعلا: ((يا أيها الذين امنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون))⁰. وقد رغب النبي صل الله عليه وسلم في إتباع سنته والعمل بها في أحاديث كثيرة منها قوله صل الله عليه وسلم « من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله عز وجل»⁰.

المبحث الثاني

التنشئة المدرسية ودورها في تنمية القيم المجتمعية

المؤسسة التربوية التعليمية (المدرسة)

المدرسة هي تلك المؤسسة التربوية التي تمثل جوهر العملية التعليمية، ومثال لمجموعة عمل متكامل، تتضافر في إتمامه جهود فريق من العاملين، هي في حقيقتها مثل واضح لتكامل الخبرة التربوية إدارية

ويعمل على ترسيخ السلوك الإسلامي عن طريق القدوة و أداء الفرائض، والالتزام بالسلوك والأخلاق الإسلامية»⁽¹⁾.

حين يبلغ الطفل السادسة من عمره، يرسل إلى مؤسسة اجتماعية أخرى غير الأسرة وهي المدرسة ليربي تربية مقصودة، تعتمد على أسس تربوية وتعليمية. وعليه تأخذ العملية التربوية حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين والمفكرين والتربويين في مختلف المجتمعات في العالم لأهمية دور التربية اليوم حيث أصبح العالم يحتاج إلى ضخ أفكار وعمليات تربوية جديدة ذات منهج مبتكر نستطيع من خلاله إعداد الفرد لتحمل المسؤولية، ومواءمة تغيرات المجتمع بحيث يمتلك القدرة على مواجهة متطلبات الحياة، وتحديات العصر بطريقة منهجية وإبداعية. بعيدة عن الظواهر الخطيرة الذي يحرص المرربون على مراقبتها والاهتمام بها اثناء التنشئة المدرسية وأهما الكذب والغش والانحلال والاعتداء وتعاطي المخدرات.

تزداد أهمية المدرسة في تنمية القيم الخلقية حيث أن المدرسة فهي تعمل مع الأسرة جنباً الى جنب وبشكل متوازي لتحقيق النتائج المرجوة في تربية الطفل ونشأتها أت من الأساس لمساعدة الأسرة بعملية التربية؛ فالأسرة لا تستطيع الاشراف الدائم والمستمر طيلة مرحلة الطفولة، والمراهقة، إلى الشباب، في الأساس عملية التربية تحتاج إلى مربين ومتخصصين لهم خبراتهم الذي يساندون بها الأسرة، وفجو المدرسة يستشير

وتكيفه مع المجتمع المحيط به، وكان من الطبيعي ن تكون الأسرة هي الشكل الأول لتزويد الفرد بالمعارف والخبرات للبحث عن الطعام وغيره من الأساسيات في العهد القديم من رعي وزراعة وصيد ودفاع عن النفس أي كل ما يتصل بمحيطه البيئي آنذاك. وبعد أن تشكلت وتطورت المجتمعات وبرزت بعض الأنظمة للحفاظ على تلك المجتمعات، فكان لابد من قيام نظام تعليمي لتنظيم العلاقات بين الفرد والمجتمع وبين المجتمع والدولة وبين الأفراد وبعضهم، ولتنمية الأجيال الناشئة، ومن هذا المنطلق يتضح جلياً أهمية النظام التعليمي فكانت المدرسة كمؤسسة تعليمية تربوية أولى.

إذاً فالمدرسة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لتربية الأبناء اجتماعياً وثقافياً وإمدادهم بقدر من الثقافة والمعلومات والمهارات التي تؤهلهم للحياة العلمية⁽²⁾ فالمدرسة لا تركز على مستقبل الطفل دون اعتبار للحاضر، وإهما هي تركز على حاضر التلميذ من جميع جوانبه، وهي في هذا التركيز على الحاضر اما تعده للمستقبل في الوقت ذاته كما يقول جونديوي⁽³⁾.

تعتبر المدرسة امتداد للأسرة فهي « الحاضنة الثانية ذات الأهمية الخاصة في تربية الناشئة تربية إسلامية، ليس فقط من خلال المقررات الدراسية ولكن أيضاً من خلال المناخ الذي توفره للدارسين، المناخ النقي من كل ما يخالف دين الله،

ومختلفة تؤثر في حياة الناشئة وتتمثل تلك الوظائف في تعليمهم وحل مشاكلهم وفي إكسابهم للقيم الأخلاقية والسلوك الصحيح، ليسهم ذلك في تربيتهم ليحسنوا التعامل مع كافة مجالات الحياة، وتنبثق تلك الوظائف المتعددة من الوظيفة الرئيسية للمدرسة في نظر الإسلام وهي « تحقيق التربية الإسلامية بأسسها الفكرية والعقدية والتشريعية وبأهدافها، وعلى رأسها هدف عبادة الله وتوحيده، والخضوع لأوامره وشرعيته وتنمية كل مواهب النشء وقدراته على الفطرة السليمة التي فطر الناس عليها»⁰. وهكذا يمكن تحديد مفهوم الوظيفة الاجتماعية للمدرسة الحديثة في العناصر التالية:

- تنشئة الدارسين تنشئة اجتماعية تنمي من قدراتهم الذاتية على مقابلة احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم.
- حفظ التراث الثقافي وتنقيته مع فرز عناصر الثقافة كي تتواءم مع كل من التراث والمعاصرة وبما يتفق مع الاحتياجات المتجددة.
- تزويد الدارسين بالمعرفة المتجددة والمتطورة وذلك بتبسيط الخبرات وتحليلها إلى أبسط عناصرها لتصبح قابلة للتعلم⁰.

فتظهر أهمية المدرسة أنها تمتاز عن بقية المؤسسات الاجتماعية والوسائط التربوية بأنها بيئة تربوية مبسطة للمواد

نشاطه في العلم والتعلم، والمربين يقدمون التعامل الجيد والمريح مع الطفل دون تساهل يشجعه على العشوائية في التصرف او قسوة تنفره عن التعليم.

فالتعلم تغير دائم نسبياً في إمكانية السلوك نتيجة للخبرة والممارسة⁰

وبصورة عامة فالمدرسة بيئة شديدة الاتساع في استخدام الطرق العلمية والخبرة الموضوعية في العملية التربوية، وتحتل المرتبة الثانية بعد الأسرة معرفياً، تربوياً و رسمياً، وتكمن وظيفتها الأساسية في تنشئة الجيل الصاعد ونقله من كونه طفل متمركز حول ذاته إلى طفل منسجم مع من حوله من الجماعة لتهيئه اجتماعياً أي القدرة على الاندماج وفق مبادئ في الوقت الذي ضعفت فيه الكثير من القيم حول العالم بسبب تفشي التكنولوجيا وغياب التربية الحقيقية الفاعلة، وذلك عبر آليات مدروسة ومنظمة تقرها الوزارة التعليمية ومستمدة من حياة المجتمع.

فقد أصبحت المدرسة في هذه المرحلة تمثل مجتمعاً له خصائصه، ويضم جماعات الدارسين التي تتعامل مع بعضها البعض لمقابلة احتياجاتها من جهة، ومواجهة مشاكلها الحادة الناجمة عن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة - وخاصة خلال هذا القرن - والتي أصبحت تتطلب بالضرورة تخصصات مدربة على هذه المواجهة كالتخصص الاجتماعي والنفسي والصحي والطبي وغيرها⁰.

تقوم المدرسة بوظائف متعددة

أنها تقدم للناشئة القيم الاجتماعية الخلقية بصورة مبسطة من السهل للصعب، ومن المبهم للمعلوم، ومن الإحساس إلى التجريد. فهي تشكل لنا جيل يفتخر ويعتز بقيمه الاخلاقية الاجتماعية ويعتمدها في معاملته الحياتية.

يعد المعلم المحور الأساسي في النظام التربوي، حيث يقع على عاتقه العبء الأكبر في تحقيق الأهداف التربوية، فهو حلقة الوصل بين النظام التربوي والطلبة، ولا يمكن الاستغناء عن دوره مهما اكتشفت من نظريات وطرق ووسائل تعليمية. على أن هذا الدور لا بد له من أن يتطور بما يواكب متطلبات العصر، وبالتالي بناء أجيال تستطيع أن تتماشى مع ركب الحضارات، لأن دوره يختلف من وقت إلى آخر بسبب تغير ظروف الحياة « فهو في الوقت الحالي معلم ومرابي في آن واحد، فعلى عاتقه تقع مسؤولية الطلاب في التعلم والتعليم والمساهمة الموجهة والفاعلية في تنشئتهم التنشئة السليمة من خلال الرعاية الواعية والشاملة للنمو المتكامل روحياً وعقلياً وجسماً ومهارات ووجدانياً إضافة إلى دور المعلم في مجال التفاعل مع البيئة وخدمة المجتمع والمساهمة في تقدمه ورفقه⁰.

وبصورة عامة يقع على المدرسة عبء تكوين التفكير الصحيح لدى التلاميذ، وتنمية ذكائهم وسلوكهم بحيث يستطيع الفرد أن يكون مبدعاً خلاقاً، ولا شك أن هذه الوظيفة من إحدى الوسائل التي تواجه بها المجتمعات التغيرات في جميع

العلمية والثقافية، وأيضاً منقبة للثقافة مما قد يتخللها من فساد وانحرافات، وهي بيئة تربوية موسعة تضم جميع أبناء المجتمع، وتوحد ثقافتهم وتستكمل ما بدأ فيه في الأسرة لتتمه وتهذب وتقوم من الاعوجاج الخلقى عند الناشئ⁰.

إن المدرسة عندما تقوم بنقل الفضائل والقيم الأخلاقية إلى الناشئة فإنها تعمل على تبسيطها وتلخيصها بحيث يستطيع فهمها والتعامل معها وبالتالي العمل على الاستفادة منها⁰.

كما أن للمدرسة دور ووظيفة مهمة بما تحتوي من عناصر المجتمع المدرسي حيث تجمع عدد كبير من الاقران فيساعدهم على اكمال نموهم العقلي والبدني مع بعضهم البعض ويتأثرون بمعايير وقيم اجتماعية في أطار الجو المدرسي. إلى جانب المكان والمساحات والكتب والألعاب والمعلمين الذين يعدون الركيزة المهمة في العملية التربوية، ودور مهم في تنمية القيم وتطبيقها وإكساب النشء للمهارات والاتجاهات التربوية والتعليمية ذات المعايير الخلقية، حيث تثري الفرد المتعلم بخبرات ومعارف وثقافات وتجارب الأمم الأخرى وخلاصة القول أن القيم التربوية مسؤولية الجميع وذلك بما يتناسب مع كل مراحل التنشئة الاجتماعية اذ لكل مرحلة خصائصها التي يتشرب منها الأفراد قيمهم الاجتماعية ويوهونها نحو ما هو صائب وحقيقي وملائم؛ إذ أن لكل مرحلة خصائصها. ومما يجعلها تتميز عن سائر مؤسسات التربية

بأمر التربية إلى حد محدود، مشاركة المدرسة في مهمتها الخطيرة⁰.

للمدرسة دوراً في تربية النشء ينظر من أهمية كونه لا يقل عن دور الأسرة، فالطالب في مرحلة البلوغ مكلف بما يقوم به من أفعال فعلى الجميع في المدرسة أن يكتفوا جهودهم نحو استثمار جميع والطرق والوسائل لترجمة ما يدرسونه الى ممارسات سلوكية ايجابية فكل من الأسرة والمدرسة يعتمدون على بعضهم البعض وبطريقة مترابطة ومتواصلة نسبياً ومتفاعلة مع بعضها، إلا أن هناك اختلاف في الشكل أو الوظيفة بينهما بحكم اتساع حجم بيئة المدرسة والعاملين فيها إلا أن الهدف المنشود والمشارك هو إعداد النشء المتسلح بالقيم والمعارف والخبرات لتنظم سلوكياتهم والتي لا غنى عنها لأي عضو في المجتمع لتحدد أدوارهم المستقبلية. كلاهما مؤسسات تربوية احدهما منزلية تمارس تربيتها بشكل مقصود وغير مقصود أي بشكل تلقائي هدفها الأول هو إشباع حاجات الطفل الطبيعية، والأخرى رسمية وذات أهداف تربوية منطقية، تلتقيان في نهر واحد لتغترف من منابع الحياة والحضارة الإنسانية العلم والمعرفة وكل ما يحتاجه النشء معنوياً ومادياً وإمداده بالقدرات والمهارات الاجتماعية والتربية العقلية اللازمة لخلق جيل على مستوى عال من الاستيعاب والفكر.

المجالات بحيث تسهم المدرسة في توجيه عمليات التغيير، على اعتبار المدرسة المكان الذي تنطلق منه الطاقات للأفراد الذين يسهمون في توجيه حركة الحياة داخل المجتمع، وتعلم الأفراد طريقة التفكير العملية يساعدهم على أن تكون أحكامهم دقيقة مستندة إلى دليل بعيدة عن الهوى والظن⁰. إذ إن عملية تحليلات نظم التعليم في العالم تشهد على ثرائها المتنوع ويجب أن يكون هنا الثراء متنوعاً، كما يجب أن يقدر وذلك لأن نظام التعليم هو تعبير طبيعي عن ثقافة الأمة وشكلها الوحيد⁰.

وان أهم الاستراتيجيات لتعليم القيم استراتيجية القدوة: إنها استراتيجية مؤثرة بالنسبة للأطفال، فالأطفال يتعلمون عن طريق الملاحظة والمحاكاة والتقليد وترتبط القدوة بالخبرة المباشرة من خلال الاقتداء بالمعلم والأتراب وغيرها من النماذج البشرية الحية، أو بالخبرة غير المباشرة عن طريق الأفلام والقصص والأدب والسير التي تعرض أو تسرد عليهم. ويشترك كل من البيت والمدرسة في تهيئة الخبرات المناسبة لتعليم الطفل القيم الصالحة من خلال استراتيجية المعايضة والخبرة المباشرة⁰.

إن المدرسة، وان تكن هي النظام المختص بشؤون التربية، إلا أنها ليست الوحيدة التي تهتم بها أو ببعض نواحيها. فهناك نظم أخرى كالعائلة، والمنظمات العلمية والمهنية، والجمعيات الدينية والأدبية، والهيئات الرياضية والكشافية، والصحافة والإذاعة، والسينما، وغيرها تهتم

أو أخفقت في تقديمه.

لقد أوصى مؤتمر الشباب والمستقبل الذي أقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، بضرورة التأكيد على القيم الإنسانية في مواجهة الجريمة والاعتراب لدى الشباب، وإحياء دور الجامعات في إكساب القيم وتنميتها جنباً إلى جنب مع أولياء الأمور، والمؤسسات التربوية الأخرى^٥.

المدرسة:

يعد التعليم من أهم المؤثرات الاجتماعية التي تعمل على تغيير بنية المجتمعات القائمة، بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال إفراز طبقات وفئات جديدة داخل المجتمع، وتحديد مساره وفقاً لمعايير التعليم، والتدريب المهني والفني، ونوعية الأعمال التي يقوم بها الأفراد^٥.

معروف إن هناك علاقة وثيقة بين الخصائص والعوامل السكانية ومستويات التعليم.. فالخصائص المتعلقة بالتزايد السكاني المتسارع وغير المتوازن مع الموارد الاقتصادية من شأنها أن تؤثر سلباً على التنمية وعلى نوعية الخدمات التعليمية المقدمة كما إن الوضع السكاني السيئ للسكان من شأنه أيضاً أن يؤثر على نوعية الخدمات المقدمة لهم بما فيها خدمات التعليم الذي يعد من العوامل الأساسية لبناء الشخصية الفرد ومؤثر هام من مؤثرات التطور والوسيلة الرئيسية التي تساعد على المشاركة الإيجابية في الحياة

المبحث الثالث

التنشئة المدرسية في محافظة عدن

تعتبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية من أهم الأبحاث التي درست وتم نشرها من قبل كثير من الباحثين وقد اهتمت الدراسات السابقة بدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في التعاطي مع كثير من القضايا الإنسانية وقد تميزت الدراسة الحالية بأنها من الدراسات التي تناولت « دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز تنمية القيم المجتمعية في محافظة عدن. وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أكثر عن مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، دور المسجد، جماعة الأقران (الرفقة)، وسائل الإعلام تأثيراً في تنشئة الطفل وترسيخ القيم المجتمعية أو تعديلها أو إلغائها. حيث تعد الأسرة في المجتمع العدني نواة التنظيم الاجتماعي القيمي، فهي المورث الأول للقيم والمبادئ لأفرادها إلى جانب أنها الوسيط الأول بين النشء وبقية المؤسسات الذي سيكون عضواً فيها لتنمية قدراته في مهام بناء مجتمعه وإصلاح شأن وطنه وأرضه.

وكما أشرنا سابقاً سنتناول في هذا الفصل المسجد كمؤسسة لها دور كبير في نفس المرحلة والذي لا يقل أهمية عن دور الأسرة، فقد ضاعف المسجد دوره في توجيه القيم الاجتماعية في مرحلة ضعفت فيها الكثير من القيم فكان لبد من تعزيز دور المسجد في إحياء الوازع الديني في روع وعقول الناشئة. كذلك المدرسة وما قدمته

بطريقة قيمة سلوكية يستطيع بها إلى حد ما الانطلاق نحو حياة عملية. فدور المدرسة الابتدائية رسم حدود معينة للطفل، مثل القراءة والكتابة وغيرها من مصطلحات القيم الاجتماعية بما يتناسب مع مرحلتهم العمرية، على عكس دور المدرسة الثانوية الذي تعد انعكاس واضح للطبيعة الاجتماعية وكذلك دليل على تطور المجتمع. فالمدرسة برسالتها التربوية التعليمية تعد نظام يؤثر ويتأثر، ذات جذور عميقة في المجتمع، وهو أسلوب حياة لجميع المجتمعات، فهي تقوم بعملية تنمية قيمة تربوية حضارية لها عظيم الأثر. وكما هو معروف فإن نظام التعليم في العالم يكون في الواقع صورة عن أوضاع البلد اقتصادياً، ثقافياً واجتماعياً.

المدرسة مجتمع وجهاز منظم به قيادة وجماهير ومسؤوليات وله أهداف بعيدة وفريدة ومن حق هذا الجهاز أن يعمل وينطلق بكل طاقاته وأن تكون لديه شخصيته الواجبة الاحترام والتقدير فإذا نظرنا إلى المدرسة بوصفها الحالي عندما وجدناها بقيادة جهاز استقبال ينفذ الأوامر والتعليمات التي تصدر إليها من جهات متعددة، فكيان المدرسة على هذا النحو مشدود إلى كيان الغير ولا يتحرك إلا بإرادته، ومن خلال قيود كثيرة تضمنتها اللوائح والقوانين والتعليمات والنشرات مما يجعلها جهازاً داخلياً ضمن الاحتواء وليس جهازاً ذا مبادرات وانطلاق. ومعروف أن الخلق والإبداع لا يبرزان إلا

وفي التنمية وتمده بالمعارف وتحسن من مستواه، ذلك أن أهمية التعليم المدرسي له دور حيوي في الحياة فهو الوجود الجوهرى لتواجده وتربيته وتغيير سلوكه من حيث اكتساب الخبرة الذي تمكنه من التفكير السليم والفعل القويم ليجعل من الفرد شخصية متزنة متوافقة اجتماعياً بعيداً عن الجوانب الحياتية المعقدة لأن الفرد يشكل واجهة حقيقية للمجتمع فلا يمكن للمجتمع ان يتطور دون الفرد، أو الفرد دون المجتمع لاسيما ان تطور التعليم المدرسي يزيد من اكساب الناشئة الكثير من الافكار وتزويدهم بالمعارف.

ومع ذلك ورغم الجهود التي تبذل للارتقاء بمستويات التعليم بالمحافظة بدءاً من محو الأمية مروراً بالتعليم الأساسي والثانوي وانتهاءً بأعلى مستويات التعليم، إلا أن مؤشرات التعليم في المحافظة غير مرضية وتعتبر عالية قياساً بالمؤشرات العالمية⁰.

إن دور المدرسة في المرحلة الثانوية يشكل فارقاً بالنسبة للسلوكيات القيمة للناشئة بطريقة علمية وعملية ولو بصورة بسيطة، من حيث أنها تسبق ارتياده للمرحلة الجامعية، أو اتجاهه للمعاهد، أو لبعض الأعمال الحرفية الذي تساهم في تحسين وضعه المعيشي. ولأن هناك بعض الدول الذي لا تسمح بسياساتها أن تكون دراسة المرحلة الجامعية مجانية أي اختلاف النظم التربوية التعليمية من بلد لآخر، فيكون دور المدرسة الثانوية جوهرى فيقع على عاتقها مسؤولية إعداد الناشئة

يشكل المعلمون العمود الفقري في عملية التدريس والتعلم فمن دون التركيز الملائم على المدرسين لا يمكن أن يتحقق الوصول إلى التعلم النوعي والمنصف للجميع. ويتوقف نجاح العملية التعليمية وتحقيق أهدافها على اختيار المعلم النوعي والمتميز ومدى امتلاكه الكفاءات التي تؤهله في إدارة الموقف التعليمي في ظل التطور الكبير الحاصل في ثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي المستمر⁰. حيث أن الحديث عن الجانب النوعي في التعليم لا يكتمل دون ذكر العنصر الرئيسي والمهم في العملية التربوية والتعليمية وهو المعلم، فهناك تزايد في أعداد المعلمين ولكن هناك تفاوت في مستوياتهم وكفاءتهم، وأنهم بحاجة إلى مزيد من التأهيل لرفع كفاءتهم التخصصية والتربوية، كما أن مهنة التدريس لا زالت بحاجة إلى اهتمام المجتمع بها وجعلها مهنة جذب لأفضل العناصر للالتحاق بمهنة التعليم، وتعاني المدارس من نقص في مدرسي بعض المواد كالمواد العلمية بينما هناك فائض في بعض المواد⁰.

ومن عوامل التعليم الفعال أن يمتاز المعلم بالكفاءة المهنية والأكاديمية بالإضافة إلى توفر قدرات عقلية لديه مثل الذكاء وقيم شخصية أخرى مثل القيم والميول والاتجاهات نحو تخصصه بشكل خاص ونحو مهنة التعليم عموماً. وأن تتوفر بيئة مدرسية مناسبة وصالحة من حيث توفر الأنظمة والتعليمات الإدارية المرنة والأبنية والمرافق الملائمة، بالإضافة إلى توفر الوسائل

في ظل الحرية والاستقلال الأمر الذي لا يتأتى إلا إذا كانت خطوط الاتصال بينها وبين الأجهزة الإشرافية قليلة ومختصرة وفي أضيق الحدود وأدواتها واضحة بينة، وهذا يمكن أن يتحقق بدعم شخصية المدرسة ممثلة بقيادتها ومجلس إدارتها ومختلف الأجهزة والتنظيمات بها، ومنحها من السلطات ما يتكافأ مع مسؤولياتها الخطيرة وتوفير الظروف لها لتنطلق من كل قيد يعوق حركتها وانطلاقها، وبذا تطور الإدارة المدرسية من مجرد عملية روتينية تهدف لتسيير شؤون الدراسة وفق قواعد وتعليمات معينة إلى عملية ديناميكية يتم بمقتضاها تعبئة الجهود البشرية والمادية في الدراسة وتوجيهها من أجل تحقيق الأهداف التربوية والاجتماعية لتكون المدرسة فعلا كما يقال عنها مركز إشعاع كهيئة مسئولة عن تربية النشء وكنصر هام من عناصر تنمية المجتمع القريب والبعيد⁰.

ويتضح كذلك يميناً على صعيد المدرسة الواحدة. حيث أن الهيكل التنظيمي للإدارة المدرسية يقوم على البناء الهرمي وذلك بمعظم المؤسسات التربوية في الجمهورية اليمنية التي تتسم بالبيروقراطية وصدور القرارات من أعلى إلى أسفل وهذا سيتبعه بالضرورة انفراد مدير المدرسة بسلطة اتخاذ القرارات داخل المدرسة، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام فرصة المشاركة من جانب الأفراد في المستويات الأدنى في اتخاذ القرارات التي ربما يكون لها تأثير مهم في مستقبل المدرسة⁰.

بعض المنزلقات التي تحول دون نجاحها ومنها الانعزالية ويقصد بذلك أن تقييم المدرسة الحواجز الحصينة بينها وبين الحياة الاجتماعية، بدلا من أن تجعل تربيتها على اتصال دائم بها وتفاعل معها. وقد كانت هذه حال المدرسة القديمة. فهي تعزل البيئة الاجتماعية ومتطلباتها وحاجتها، وتركز على حشو الأدمغة بالألفاظ الجوفاء. أما المدرسة الحديثة فهي تتقي شر الانعزالية بالتركيز على خدمة المجتمع والانفتاح على البيئة مستوحية منهاجها من واقع الحياة⁰.

نجد أن هدف المدرسة التربوي التعليمي من الناحية الاجتماعية هو إكساب النشء القدرة على نمو شخصيته ووعيه بمختلف المجالات ليتفاعل مع بيئته بطريقة علمية ومنطقية لاتخاذ الطرق السليمة لحل المواقف الاجتماعية الذي تعترضه خلال الحياة اليومية والمستقبلية فيستفيد ويفيد المجتمع من حوله ويحقق السلام الداخلي والمجتمعي. وهناك مواد في الدستور اليمني تحفظ للناشئة حقها في جودة التعليم.

ومن المواد التي يجب أن توفرها الدولة في الجانب التعليمي للناشئة مادة (81) تكفل الدولة مجانية التعليم وفقا للقوانين النافذة. ومادة(82) يجب أن تهدف المناهج التعليمية إلى تكوين الطفل تكويناً علمياً وثقافياً وتنمية شخصيته ومهاراته وتعريفه بأمور دينه وتربيته على الاعتزاز بذاته وكرامته واحترامه للآخرين وكرامتهم والتشبع بقيم الخير والحق والإنسانية، بما

والأدوات والإمكانيات ومصادر التعلم التي تشجع على الحصول على المعارف والمعلومات⁰.

ويعتبر المعلم من العوامل الأساسية لنجاح أي برنامج تربوي، أو تطويره، لذلك فتقوم الهيئة التعليمية ومؤهلاتها والتخصصات التي تمتلكها، وتحديد ما إذا كانت تلك الهيئة مستوفية الشروط التي طلبها المرحلة الجديدة والبرنامج الجديد المستقبلي، من القضايا التي حظيت باهتمام بالغ من التربويين المتخصصين في تنظيم وتخطيط برامج إعداد المعلم، والدور الذي يفترض أن يضطلع به في مجتمعه الصغير، وفي مجتمعه الكبير الذي تتعاضم فيه مقادير المعرفة وتتسع وتتشعب وتتداخل الاختصاصات، وينتقل العالم كنتيجة لذلك إلى آفاق لم تحققها، بل ولم تحلم الإنسانية عبر مراحل تطورها السابقة بالتفكير فيها، ناهيك عن تحقيقها⁰.

ولقد اهتم الباحثون بعدد من الجوانب والمتغيرات ذات العلاقة بالمدرسة، ومدى كفايتها في أداء مهمتها كمؤسسة تنشئة اجتماعية ومنها الانضباط المدرسي، حجم المدرسة، حجم الصف، ميول الأطفال، الثواب والعقاب، والسمات الشخصية للمعلم وكانت من أهم السمات التي أشار إليها الباحثون، الحماس والقدرة على التخطيط، التوافق، الوعي بالفروق الفردية، والاتزان⁰. ولا تستطيع المدرسة أن تحقق أهدافها، أو أن تقوم برسالتها على أحسن وجه إلا إذا راعت عدم الوقوع في

الكبير في أعداد الملتحقين في الثانوية العامة لارتباط الأغلبية منهم للالتحاق بالسلك الجامعي للدراسة الأكاديمية وبعدهم عن الجانب المهني جعل هناك عبئ شديداً على المدرسة والمعلم.

بالرغم مما شهده التعليم الثانوي من توسع في أعداد الطلاب الملتحقين فيه إلا أن هذه الزيادة كانت لصالح التعليم الثانوي العام على حساب أنواع التعليم الثانوي الأخرى وبالأخص التعليم الفني والمهني، مما يعني أن التعليم الثانوي بجملته لا زال مرتبطاً بالتعليم الجامعي أكثر من ارتباطه بمطالب التنمية وما زالت النزعة الأكاديمية هي الغالبة عليه، لذلك لا بد من العمل على تنويع التعليم الثانوي خلال الفترة القادمة والأخذ بالاتجاهات الحديثة في تطوير المدرسة الثانوية القائمة على أساس المدرسة الثانوية الشاملة وتطعيم المناهج في هذه المرحلة بدراسات عملية وبالدراسات التطبيقية التكنولوجية، أو ما يسمى بالتربية المهنية وبذلك يتم الجمع بين التعليم العام والعمل، إن ذلك يتطلب منا العمل على مراجعة محتوى مناهج المرحلة الثانوية وتطويرها وإيجاد توازن بين الجانب النظري والعملية فيها، إلى جانب العناية بتأهيل وإعداد المعلمين وتوفير متطلبات المدارس من المعامل والمواد والوسائل التعليمية و تطوير أساليب التقويم والامتحانات والاهتمام بتوفير الكتاب المدرسي وتطويره شكلاً مضموناً⁰. لقد فقدت مهنة التعليم في الوقت

يضمن إعداداً متكاملًا يجعل منه إنساناً مؤهلاً مؤمناً بربه ووطنه قادراً على الإسهام بكفاءة في مجالات الإنتاج والخدمات أو مهنيًا لاستكمال التعليم العالي على أساس تكافؤ الفرص بين الجنسين⁰.

إن العملية التربوية التعليمية في محافظة عدن كانت دائماً ما تتميز في جميع مراحلها الدراسية منذ الصفوف الأولى وحتى المراحل الثانوية العامة بوجود برامج ومناهج تربوية تعليمية تطبيقية إلى جانب المنهج النظري وكل ذلك يعد بمثابة نموذج تربوي تعليمي لغرس القيم في نفوس الطلاب باعتبار تلك القيم هي الأمر-الناهي لتوجيه سلوك التلاميذ. وتكوين شخصياتهم بما يتوافق وظروف المجتمع المحيط بهم، إلى جانب وجود المدارس ذات المبنى الجاهز من المختبرات المجهزة للتجارب الذي يقوم بها التلاميذ لا ثبات النتائج العلمية لبعض المواد، والمساحة الواسعة المشجرة والفضول الدراسية النظيفة والمؤهلة لممارسة العملية التربوية ابتداءً من المعلم المربي القدوة باعتبار ما يحمل على عاتقه من مهنة شريفة تتطلب منه تحمل المسؤولية بشرف وأمانة عالية والذي يعد بمثابة البحر في عطائه الذي لا ينفذ مما يقدمه من وسائل تربوية تعليمية تعزز عملية غرس القيم الاجتماعية الأصيلة، معلم نموذج حي ومحبوب من قبل التلاميذ، معلم هو بنفسه أصيل وعفيف ومتابع ومقيم لسلوك طلابه وبشكل يومي وأسبوعي وشهري بالتواصل مع الأسرة. إلا أن التوسع

المفروض أن تكون حسب احتياج وقدرات ومستوى المرحلة العمرية للطلبة ومناسبة لقدراتهم العقلية والجسمية لجعل العملية التعليمية أكثر فعالية، فهي تعد النشء إعداداً كاملاً وشاملاً لمستقبل الأمة، إذ هي تشكل عملية تنمية قيمة لإعداد الطالب من جميع النواحي سواء المعرفية أو الروحية والشخصية والاجتماعية. فكثير من البلدان قامت بتغيير مناهجها لمواكبة تحديات العصر ولم تكتفي بمناهج عقيمة تهتم بالجوانب المعرفية فقط مهملة للجوانب الجسمية والوجدانية ويعتمد على الحشو المعرفي كما يحدث في مدارسنا، وهذا يعتبر منهج تقليدي قديم وضئيل لا يواكب روح العصر وشحيح جدا في تحقيق الأهداف التربوية التعليمية، أو أن اهتمام الدراسة غالباً ما يتركز على الجانب العقلي من خلال تركيز المؤسسة التربوية على وفرة بعض المعلمين وتجاهل بعض معلمي المواد الأخرى فمثلاً نلاحظ تركيزهم على استيعاب معلم الرياضيات أو اللغة العربية على غيره من المعلمين، معللين ذلك بأن المادة مهمة وتنمي الجوانب العلمية في عقول التلاميذ، متجاهلين معلمين البدنية والرسم والأشغال اليدوية والذي تنمي الجسم السليم فتبعد عن الطالب الممل والكلل من الحصص المعتمدة على الحشو، فالعقل السليم لا يوجد إلا بالجسم السليم، حتى أن حصص البدنية وممارسة الألعاب الرياضية لا تتجاوز الحصة الواحدة في الأسبوع وعند قرب الامتحانات كانت هذه

الحاضر قدسيتها واحترامها بسبب النظرة الاجتماعية الحالية للمعلم والتي أصبحت دون المستوى عما كانت عليه في السابق وبخاصة لتدني مستوى الدخل فيها وبهذا تدنى مركز المعلم الاجتماعي ومركزه الاقتصادي وبالتالي فقد ما كان يتمتع به في السابق من وضع اجتماعي معين⁰.

ورغم كل ذلك فإن المعلم لا بد أن يكون قدوة لأنه ركيزة أساسية في العملية التربوية التعليمية ويبدو ذلك واضحاً في قول الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه « من نصب نفسه للناس إماماً فليبدأ بنفسه قبل تعليم غيره، وليكن تأديبه بسيرته قبل تأديبه بلسانه، ومعلم نفسه ومؤدبها أحق بالإجلال من معلم الناس ومؤدبهم »، إلا أن ظروف الثورة والحرب أفقدت الإنسان كل ما يحتاجه من التقدير الاجتماعي لنفسه أو من الآخرين أي حاجته إلى الاحترام والامن النفسي بما فيهم المعلم. فكل تلك الظروف. ولذلك فالأمن يعني التحرر من الخوف أيضاً كان مصدر هذا الخوف ويشعر الإنسان بالأمن حتى كان مطمئناً على صحته وعمله ومستقبله وأولاده وحقوقه ومركزه الاجتماعي، فإذا حدث ما يهدد هذه الأمور أو توقع الفرد هذا التحديد فقد شعوره بالأمن⁰.

إن الهدف الرئيس للمؤسسة التعليمية التربوية (المدرسة) هو إكساب التلاميذ المعرفة والثقافة العامة أي اصلاح شامل للتربية من خلال ما تقدمه من مناهج أي المقررات الدراسية الذي من

الداء فأنها تتحجر وتتخلف عن ركب المدرسة الحديثة، ويكون مثلها كمثل الماء الراكد الذي لا يتجدد، إذ سرعان ما تفوح منها الروائح الكريهة. ولعل من أقوى عوامل الرجعية في المدرسة هم المعلمين والمديرين الذين لم ينعموا بثقافة مسلكية متجددة توسع آفاقهم⁰.

وبصورة عامة فهي مناهج تربوية تعليمية فقيرة لمطالبات الحياة العصرية ومواكبة تطورات العالم الحديث مع انعدام التوجيه للمدارس الثانوية المهنية والفنية والإرشاد بمدى أهميتها، فكل هذا لن يساعد بدوره على تهيئة الظروف لإيصال المادة للطالب بعيداً عن الحشو المعرفي الذي يعتمد عليه كثيراً من المعلمين في اليمن عامة والذي لا يواكب التطور السريع في العالم في ميدان التعلم والتعليم. علاوة على ذلك فنجد التوسع في الإقبال وبأعداد كبيرة للمرحلة الثانوية، في الوقت الذي لا يجد النشء التعريف بالجانب المهني والذي أصبح مهملاً، فتشهد المدارس الثانوية اكتظاظاً بأرقام كبيرة من التلاميذ فحجم المدرسة أو الفصل لا يتسع لهذه الزيادة وبالتالي تخلق مشكلات جمة في العملية التربوية التعليمية لأنها ركزت على الجانب الكمي في العملية التربوية التعليمية الذي من شأنه أن يحقق التعليم الثانوي لأعداد كبيرة من الشعب ولكنها لم تهتم بالجانب النوعي وبسبب إهمالها لن يتوفر النمو القيمي للعملية التربوية التعليمية ذات الجودة العالية. ولهذا وصل الحال بالتلاميذ

الحرص تلغى تماماً. فأى تنمية شاملة لهذا المنهج التقليدي الذي يعاني من نقص وإهمال شديد في الجانب القيمي بتوجيه سلوك الناشئة من الطلبة في مرحلة عمرية دراسية حرجة وهي مرحلة الثانوية العامة.

ان قصور المناهج القائمة في التعليم العام وعدم ملاءمتها لمطالب التغيير واحتياجات التنمية، فمناهج التعليم الأساسي لا يراعي فيها خصائص الواقع وحاجات المتعلمين وهي غالباً ما تهدف إلى إعداد التلاميذ للتعليم الثانوي مما يفقد التربية جدواها بالنسبة لهؤلاء الذين يتجهون إلى العمل في البيئة بعد هذه المرحلة مباشرة، إذ هي لا تتنوع لمطالب الواقع ولا تحتوي على أي جانب له علاقة بتنمية المهارات المهنية الأساسية، ونفس الشيء يقال أيضاً عن مناهج التعليم الثانوي العام الذي نجد فيها الغلبة للجانب النظري الأكاديمي على الجانب العملي التطبيقي، وهي موجهة إلى تحقيق التحصيل الدراسي بمفهومه الضيق⁰.

أضف إلى ذلك افتقار الإدارة المدرسية وخاصة في المرحلة الثانوية في الكثير من الأحيان إلى القدرة على تحقيق أهدافها في تربية أبناء المجتمع وتعليمهم، بل قد تعوق هذه الإدارة ذاتها العاملين في المدرسة عن القيام بأدوارهم في أداء وظائفهم بالصورة التي تهدف إليها فلسفة المجتمع اليمني في تربية أبنائه⁰. إذاً هي الرجعية وتعني الرجعية التمشي مع المبدأ القائل ببقاء القديم على قدمه. والابتعاد عن كل ما هو جديد. وإذا أصيبت المدرسة بهذا

من المراجع بما يخص أي مشروع لتطوير العملية التعليمية. ماعدا قسم التعليم العام الذي قدم كل التسهيلات بما يخص الدراسة.

تعاني مدارس عدن من عدم توفر ابسط الإمكانيات المناسبة لتحقيق الهدف التربوي القيمي فنجد الكثير من المدارس تعاني من تدهور واضح في مستوى النظافة فيها أو أنها في مبنى غير مؤهل للعملية التربوية التعليمية، علاوة على أن إدارة قيادة المدرسة غير مؤهلة إدارياً ومهنيّاً وجل اهتمامها هو مسؤوليات ومهام تحدد في إطار تنفيذي معين وبعيدا عن أمور أكثر أهمية وهي حث المدرسين على زرع الجانب القيمي وتنميته لدى الأبناء. حتى أن بعض المدارس الثانوية شحيحة في عدد معلمها القدوة أم أنه صار نمط تقليدي قديم؟، وأكبر دليل على ذلك انتشار ظاهرة الغش والتسريب وتعاطي الشمة وتدخين السجائر وكل هذه الآفات تتواجد في مدارس عدن الثانوية. أين القيادات الإدارية الفنية والمهنية والمعلم القدوة لغرس القيم المجتمعية الحميدة؟. وكيف سنربي نشاء يتحلى بالقيم المجتمعية المرغوبة لتحقيق نظام حياة متوازن لهؤلاء الناشئة الصغار؟ وكيف سنصنع المواطن الكفوّ المحب لأرضه وشعبه والمتعايش مع مجتمعه بأمن وسلام؟.

ليس على المدرسة أن تقوم بالجانب الإداري من حيث تحضير المدرسين وتوزيع جدول الحصص فهذا أمر وارد ولكن

أنفسهم للتسرب وقضاء الساعات الطويلة بالشوارع بعيد عن المدرسة حتى أن بوابة المدرسة مفتوحة وجاهزة لخروج الطلبة دون حسيب أو رقيب أو أن هناك بعض المدارس تقفل بأقفال كبيرة وكأنها بوابة سجون خشية خروج الطلبة، غير أن هذا فشل ذريع من قبل المدرسة. فهي أهم المؤسسات التربوية عناية بالقيم الاجتماعية فمناهجها الدراسية تقوم بالاهتمام بالناشئة من خلال ما تتوفر بداخلها من دروس وانشطة متعددة يتم من خلالها توصيل القيم فيكون التأثير أقوى، فكلما كانت الأساليب ناجحة وطرق التدريس ذات أسس سليمة ومستحدثة ومن قبل مربون ناجحون ومعلمون ذات كفاءة يعلمون كيف يزرعون القيم في نفوس الناشئة، فتفاهم المعلم مع طلابه من خلال اشاعة الالفة والتعاون بينهم يساعد على تثبيت القيم عند التلاميذ في المدرسة.

نرى أن المؤسسة التربوية التعليمية في عدن قامت بمجهود عال في المنهج للصفوف الأساسية وثم اكتشاف جانب من الحشو في التربية الإسلامية من الصف التاسع، إلى جانب أن الوزارة عملت على إقامة مشروع تحسين وتطوير التعليم 2004 ومن المفترض أن يعملوا على نفس المشروع للمرحلة الثانوية ولم يتم العمل به لوقتنا الحاضر.

ولأسف ادارة التربية والتعليم في محافظة عدن ترفض أن تتعاون مع الباحث بالتحدث أو ادلاء أي معلومات أو تقديم أي

الأخصائي الاجتماعي وهو المسئول الأول وحلقة الوصل بين المدرسة والطالب وأسرة الطالب في حالة حصول بعض التغيرات الذي تطرأ على سلوكيات الطالب وقد تؤثر على وضعه النفسي والدراسي.

وقد أشار ماركس ميكس (Meeks,1968) إلى أهمية الخدمات الإرشادية في المدرسة بقوله « إذا كان هدف الإرشاد هو تسهيل النمو، فإن عملية الإرشاد يجب أن تكون جزء من عملية التعليم من مرحلة رياض الأطفال وحتى المرحلة الثانوية»⁰.

ولكي تحقق المدرسة التعلم الفعال لابد لها من ضمان تفاعل القوى الخارجية ممثلاً ذلك في قوى المجتمع المحلي مثل الأسرة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، حيث تزداد فعالية التعلم بمدى تعاون هذه القوى مع المدرسة من حيث المساهمة في تحسين عملية التعلم والتعليم وحل المشكلات التي تواجه المتعلمين والمدرسة على حد سواء⁰.

هناك عدم توفر نظام مستقر في المؤسسات التعليمية في اليمن لغياب اللوائح والأنظمة المدرسية وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب إلى جانب ذلك من يتولى إدارة المدارس هم على النحو التالي (مؤهل جامعي فأعلى 19,7%، مؤهل أدنى من الجامعي 80,3%) وهذا يوضح أن القائمين على الإدارة المدرسية لم يعدوا الإعداد الكافي وأكثرهم لم يتمرسوا في العمل الإداري وقتاً كافياً لاكتساب الخبرة الفنية والإدارية وبعضهم لم تتوفر فيهم الشخصية القيادية

من المهام الجليلة للمدرسة توفير المناخ المناسب لتنمية القيم الاجتماعية حتى تستطيع المدرسة من القضاء على ظواهر مقيتة بداخل مبناها الذي من المفروض أن يكون مبنى مقدس ويحترمه الجميع من طلبة ومعلمين وإدارة. وهنا يتحقق الهدف التربوي التعليمي السليم. وليس على المدرسة أن تهتم كذلك بالجوانب الإدارية الهامشية ولا يهتمون بدراسة ما هو أعمق لتحسين العملية التربوية التعليمية ومناهجها وكل اهتمامهم انجاز المنهج دون توصيله للطلاب في أقل فترة من الوقت في الفصل الدراسي الواحد لأنهم مطالبين بذلك من إدارة المدرسة، وإدارة المدرسة مطالبة بتنفيذ الانجاز من قبل إدارة التربية في المديرية، وإدارة التربية في المحافظة من قبل الوزارة وهكذا، متجاهلين للمهنة السامية لهذه المؤسسة العريقة فدورها يحقق المصلحة القيمة للمجتمع. وعلى حسب تقديرهم أن هذه هي مهام المدرسة وإدارتها متناسين ما هو أهم في جوانب تحسين طرق التدريس وتوجيه سلوكيات الناشئة وتشجيع التلاميذ على الابتكار في كل الجوانب الفنية والمعرفية والعلمية والرياضية، وتحفيز المعلم كذلك على الإضافة والتحسين للمناهج بما يؤثر في واقعهم المعاش خاصة وأننا نمر بمراحل ثورة وحروب وانفتاح كبير وواسع على العالم من خلال التقنيات الحديثة، وما زالت مدارسنا تقوم في تجهيز الحصص والأعمال الكتابية وحفظ السجلات وحشو المعلومات حتى أنها تخلو من المرشد أو

كثافة طلابية في الفصول حيث لا يستطيع الطالب من استيعاب المادة، إضافة إلى النقص الحاد في الكادر التعليمي بسبب مزاوله البعض لمهنة التدريس في مدارس التعليم الخاص أو مهن أخرى لعدم إحساسه المسئول بقدسية المهنة ورسالتها السامية . ونقص حاد كذلك في وسائل التعليم، أو لكبر السن أو الحالات المرضية أو الوفاة أو السفر، وقد يكون البعض من هذه الأسباب غير صحيح، نتيجة لغياب الدور الرقابي من قبل وزارة التربية والتعليم في عقاب من تسول له نفسه في ذلك التلاعب الذي يؤدي إلى ضعف وتراجع العملية التربوية التعليمية في المحافظة.

تلك الحرب وما قبلها من سياسات ممنهجة من قبل ضعاف النفس الذين اضروا بالعملية التربوية التعليمية في محافظة عدن. فهل سيكون هناك جيل متسلح بالقيم والعلم والمعرفة نحو بناء المستقبل القادم؟ إن هذه الحرب أفقدت جميع الصيغ التي تمنح لمختلف فئات المجتمع ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فعطلت جميع آلياتها وأساليب تطبيق أعمالها أي أن جوهرها يقوم في الأساس على استقرار الدولة وسياساتها فالمؤسسات تتجسد في الدولة واستقرارها. فمتى ما انهارت الدولة وتعرضت لأي ثورات أو حروب اندثر معها كل شيء. فنلاحظ انه عند الاستقرار النسبي بعد انتهاء الحرب بدأت بعض من الأمور تعود إلى نصابها الصحيح تدريجياً ولكن ليس بالشكل الدقيق.

المتزنة والحازمة القادرة على قيادة العمل التربوي قيادة واعية والخبرة الكافية تمكنهم من العمل في هذا المجال، وتؤكد بعض الدراسات إلى أن العديد من المديرين يفتقرون إلى المهارات والكفاءات اللازمة لقيادة العمل المدرسي قيادة فاعلة لتؤثر في الحياة المدرسية بصورة ايجابية إلى جانب ضعف الإعداد الإداري فكان قيام المديرين بوظائف التخطيط والتنظيم والرقابة والتنسيق واتخاذ القرارات في حدودها الدنيا لا تتناسب ومتطلبات العمل التربوي في المدارس⁰.

تعتبر شريحة المدرسين أهم شرائح العنصر الإنساني التي تسهم في تحقيق الأهداف المتعلقة بتربية النشء وإحداث التغييرات المعرفية والسلوكية والخلقية المرغوبة للحياة كما تسهم أيضاً في تحقيق الأهداف الاجتماعية المتصلة بتطوير المجتمع وتنميته.

كثيراً من الأمور قد أصابها تدهوراً عام في العملية التربوية التعليمية من آثار الحرب الحاصلة في اليمن والذي لم تنتهي بعد، ومنها نزوح الأهالي من بعض المحافظات الغير محرره إلى محافظة عدن بعد تحريرها وقطونهم في بعض المدارس الأمر الذي سبب تأخير العملية التعليمية لفترة من الزمن، أو تحطم بعض المباني الدراسية وانتقالهم إلى مبنى غير مؤهل لا يشجع العملية التربوية التعليمية، كذلك انتقال عدداً كبيراً من طلاب المحافظات الأخرى للدراسة في مدارس عدن مما سبب

التربوي

- ظاهرة من يدرسون مواد غير تخصصهم نجدها واضحة في المراحل الدراسية للسنوات الأولى من التعليم الأساسي ((الصفوف الأولية))(). ينبغي على المعلم أن يكون على معرفة جيدة في مجال تخصص وعلى اطلاع بالمستجدات العملية التي تطرأ في هذا المجال وذلك لأن جزءاً من نجاح عملية التعليم يتوقف على مدى إلمام المعلم بجوانب الموضوع الذي يقوم بتدريسه⁰.

نجد ظاهرة من يدرسون في غير تخصصهم في محافظة عدن وهي ظاهرة خطيرة ولها آثار مترتبة، خاصة بالنسبة للصفوف الأولى من التعليم الأساسي. فكيف يعد النشء المتسلح بالقيم لخدمة هذا الوطن، وهذا بسبب النقص الحاد للكادر التربوي. حتى أن الدولة لم تستطيع توفير المعلمين المتخصصين رغم كثرة الخريجين من ذوي الاختصاصات. فعدم توفر المعلم المختص لا يحقق للمؤسسة دورها في اكتشاف ونقل مقدار كبير من المعلومات المعرفية والقيمية فتصبح تقليدية وبالجملة ولا تحقق أي أبنية معرفية أو حتى الدافعية لدى التلاميذ. وبشكل عام فأن المعلم في غير تخصصه كيف له أن يكون قدوة في معلوماته المعرفية مما يؤدي إلى فقدانه للاتزان العاطفي فيصب غضبه على التلاميذ ولهذا كله لا يتحقق المعلم القدوة، معلم المعرفة والتوجيه، معلم بناء الشخصية،

منذ بداية العام الدراسي 2017 - 2018 م سادت حالة من الاستقرار وتجاوزنا الكثير من المشكلات التي رافقت عملنا في الماضي بعد الاستقرار النسبي في الحياة العامة والعملية التعليمية تتأثر بالواقع المحيط وعملنا على تأدية الرسالة التربوية بالإمكانيات المتاحة بحيث يكون العام الدراسي ناجح وحصول التلاميذ على حصة دراسية وجرعة تعليمية تساعد في التحصيل العلمي المعرفي التراكمي واستقراره ومواجهة الحياة المستقبلية⁰. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى وجود احتياج للمعلمين هي:

- وصول المعلمين إلى سن التقاعد.
- التنقلات إلى خارج المحافظة.
- بروز ظاهرة كبار السن.
- عدم الوقوف الجاد أمام المتسربين تحت ذرائع متعددة .
- التوظيف العشوائي أثناء تعيينات 2011م شكلت إحباط وتدمير عند الكثيرين لعدم خضوعها للمقاييس والمعايير المطلوبة.
- الأحداث والأزمات التي مرت بها المحافظة سمحت لذوي الأنفس الضعيفة بإرباك العملية التعليمية والإدارية بصورة عامة.
- المرضى والمتمارضين وكثرة التقارير الطبية.
- تقريباً كل هذه الأسباب وغيرها فعلت فعلها في واقع المجتمع



المعلم كمحرك ديناميكي للعملية التعليمية فاذا جهز العدد الكافي للمعلمين في جميع المدارس المتهيئة مابنيها وامتلكنا معلمون ومن جميع التخصصات ذات ثقافة عالية في الجوانب الفكرية والتربوية وغيرها سيساعد ذلك على توصيل المعلومة للطلاب بشكل سلس بعيدا عن العصبية فتتوطد العلاقة بين المعلم والطالب، وتعطي للطالب حرية أكبر في التعبير وانجاز قدر كبير من عملية التعليم والتعلم فيختزل مجموعة كبيرة من المعلومات يستطيع من خلالها التعامل في المواقف الحرجة من حياته إن استدعى الأمر لامتلاكه مخزون كافي يؤهله لمواجهة مواقف الحياة العامة بمفهوم أوسع. فتكون المدرسة بطاقمها قد استطاعوا من تحقيق الأهداف التربوية المنشودة عن طريق العملية التعليمية المناسبة للمرحلة الثانوية، مع العلم أنه لا تحقيق لأي عملية تعليمية سليمة وإيجابية دون أن تسبقها أهداف تربوية ذات قيم مجتمعية.

المبحث الرابع:

نتائج البحث الميداني وتحليله

معلم يعلق في ذهن تلاميذه لعمر طويل وليس معلم للحشو فقط.

ونتيجة للنقص الكبير في عدد المعلمين في بعض مدارس الثانوية لوحظ تقليص عدد الحصص الدراسية من سبع حصص إلى أربع حصص يوميا وإهدار حوالي 37 حصة أسبوعياً من إجمالي الحصص الدراسية المقررة بالمدرسة. إلى جانب عزوف معلمي القرآن والإسلامية بالمدرسة الثانوية (جرادة) إلا أن الحصص تسير حسب المتاح والممكن⁰.

ويضاف إلى كل ذلك أن التربية والتعليم في اليمن وعلى وجه الخصوص في عدن يدور في حلقة مفرغه ومجوفة وغير متكاملة فالمدرسين بعد تخرجهم من الكليات غير مؤهلين بشكل كافي لممارسة العملية التربوية النموذجية للوصول إلى أفضل واجود العناصر فيها، إلى جانب أن هناك طامة كبرى في تحويل أولادنا للتعليم الخاص الذي يعتمد في الكثير من المدارس إلى الكسب المادي على حساب التعليم القيم، وأخيراً فأن من أهم العناصر في المدرسة هو

وهنا نستعرض نتائج البحث الميدانية ويتم تفسيرها وفقاً لاداء العينة المبحوثة.

جدول (1) يوضح مجتمع البحث من الطلبة وتوزيعهم في مدارس مديريات محافظة عدن

المدرسة	نوعها	عدد الطلبة	المديرية	م
ثانوية حامد خليفة	بنين	١٠٣٣	مديرية المنصورة	١
ثانوية النعمان	بنين	١٣٥٣	مديرية المنصورة	٢
ثانوية باكثير	بنات	٦٩٢	مديرية صيرة	٣
ثانوية أبان	بنات	٧٢٧	مديرية صيرة	٤
ثانوية لوتاه	بنين	٩٠١	مديرية البريقة	٥
ثانوية القدس	بنين	٨٤٣	مديرية البريقة	٦
ثانوية النهضة	بنين	١٣٠٩	مديرية الشيخ عثمان	٧
ثانوية عثمان عبده	بنين	١٤٩٤	مديرية الشيخ عثمان	٨
ثانوية ١٤ أكتوبر	بنات	٦٦٣	مديرية المعلا	٩
ثانوية عبده غانم	بنين	١٠٨٥	مديرية خورمكسر	١٠
ثانوية محرز	بنات	٨٣٧	مديرية التواهي	١١
ثانوية تمع	بنات	٦٩١	مديرية التواهي	12
ثانوية زينب علي قاسم	بنات	١١٣٥	مديرية دار سعد	١٣
		26936	8 مديريات	الإجمالي

جدول رقم (2)

يبين الخصائص الديموغرافية لعينة مجتمع الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي

المتغيرات الخصائص الديموغرافية		التركرارات	
العدد		النسبة المئوية	
متغير النوع الاجتماعي:			
١	ذكر	١٦٣	٥٠,٨%
٢	أنثى	١٥٨	٤٩,٢%
	المجموع	٣٢١	١٠٠%

أولاً: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

تقييم دور المدرسة:

س1) برأيك هل تقوم المدرسة بالأنشطة الاجتماعية والتربوية والثقافية لتنمية القيم

الأخلاقية لدى الطلاب؟

جدول «3»

آراء عينة البحث حول قيام المدرسة بالأنشطة الاجتماعية والتربوية والثقافية لتنمية القيم الأخلاقية لدى الطلاب

نسبة الاحتمالية	إحصائية	بدائل الاستجابة			نص السؤال أحياناً	
		لا	نعم			
0.000	35.01	74	91	156	التكرار	هل تقوم المدرسة بالأنشطة الاجتماعية والتربوية والثقافية لتنمية القيم الأخلاقية لدى الطلاب
		23.1%	28.3%	48.6%	%	

يرى الطلاب انه أحياناً ما تقوم المدرسة بالأنشطة الاجتماعية والتربوية والثقافية لتنمية القيم الأخلاقية لدى الطلاب.

س2) ما مدى التزام الطلاب بالقيم الأخلاقية في سلوكياتهم داخل المدرسة؟

جدول «4»

آراء عينة البحث «الطلاب»

حول مدى الالتزام بممارسة القيم الإيجابية في تعامل وسلوك الطالب في حياته اليومية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نسبة الاحتمالية	إحصائية	درجة التأثير			العوامل ضعيف		
				متوسط	عالي				
0.551	2.09	0.000	١٨٦,٣٩	65	221	35	التكرار	الصدق	١
				20.2%	68.8%	10.9%	%		
0.556	2.40	0.000	١٣٤,٦٠	138	172	11	التكرار	الأمانة	٢
				43.0%	53.6%	3.4%	%		
0.582	2.26	0.000	١٣٠,٣٤	108	190	23	التكرار	الإخلاص في العمل	٣
				33.6%	59.2%	7.2%	%		
0.428	2.24	0.000	٨٦,٨٨	77	244	0	التكرار	المشاركة	٤
				24.0%	76.0%	0.0%	%		
0.604	2.33	0.000	١٠٧,١٦	128	170	23	التكرار	التعاون	٥
				39.9%	53.0%	7.2%	%		

0.655	2.28	0.000	٧٥,١٦	127	158	36	التكرار	الوفاء بالعهد	٦
				39.6%	49.2%	11.2%	%		
0.486	2.77	0.000	٣١٧,٨٣	255	57	9	التكرار	طاعة الوالدين	٧
				79.4%	17.8%	2.8%	%		
0.626	2.38	0.000	٩٤,٣٤	146	150	25	التكرار	احترام المعلم	٨
				45.5%	46.7%	7.8%	%		
0.499	2.55	0.106	٢,٦٢	175	146	0	التكرار	التواضع	٩
				54.5%	45.5%	0.0%	%		
0.602	2.62	0.000	191.27	218	83	20	التكرار	مؤازرة الجار	١٠
				67.9%	25.9%	6.2%	%		

يتضح من الجدول (4) أعلاه أن هناك التزام بممارسة القيم الإيجابية في تعامل وسلوك الطالب داخل وخارج المدرسة بمستوى متوسط وهناك إلتزام بممارسة بعض القيم بمستوى عالي.

س(3) في تفديرك هل هناك علاقة بين الإلتزام بممارسة القيم الأخلاقية والتحصيل الدراسي؟

جدول «5»

آراء عينة الدراسة حول العلاقة بين الإلتزام بممارسة القيم الأخلاقية والتحصيل الدراسي

نسبة الاحتمالية	إحصائية	بدائل الاستجابة			نص السؤال إلى حد ما
			نعم	لا	
0.000	224.82	223	5	93	هل هناك علاقة بين الإلتزام بممارسة القيم الأخلاقية والتحصيل الدراسي
		69.5%	1.5%	29%	

يبين جدول(5) أن الطلاب يرون أن هناك علاقة بين الإلتزام بممارسة القيم الأخلاقية والتحصيل الدراسي.

س(4) برأيك هل تحتوي المناهج الدراسية على قدر أكبر من القيم الأخلاقية والاجتماعية؟

جدول رقم (6)

آراء عينة طلاب البحث حول احتواء المناهج الدراسية على قدر أكبر من القيم الأخلاقية والاجتماعية

نسبة الاحتمالية	إحصائية	بدائل الاستجابة			نص السؤال إلى حد ما
			نعم	لا	
0.000	63.70	232	0	89	التكرار
		72.3%	0.0%	27.7%	%

هل تحتوي المناهج الدراسية على قدر أكبر من القيم الأخلاقية والاجتماعية

وبالتالي فإن الطلاب يرون أن المناهج الدراسية تحتوي على قدر أكبر من القيم الأخلاقية والاجتماعية.

س5) برأيك تقديرًا هل يتوفر المعلم (القدوة) لغرس القيم الأخلاقية لدى طلبة المرحلة الثانوية؟

جدول رقم (7)

آراء عينة البحث حول توافر المعلم (القدوة) لغرس القيم الأخلاقية لدى طلبة المرحلة الثانوية

نسبة الاحتمالية	إحصائية	بدائل الاستجابة			نص السؤال إلى حد ما
			نعم	لا	
0.000	37.01	106	0	215	التكرار
		33.0%	0.0%	67.0%	%

هل يتوفر المعلم (القدوة) لغرس القيم الأخلاقية لدى طلبة المرحلة الثانوية

وبالتالي فإن الطلاب يرون إلى حد ما يتوافر المعلم (القدوة) لغرس القيم الأخلاقية لدى طلبة المرحلة الثانوية.

تأثير القيم في سلوكيات الطلاب:

س1) من خلال علاقتك بزملائك داخل المدرسة وخارجها، هل تشعر بأنهم متمسكون بالقيم في سلوكياتهم ومواقفهم؟

جدول رقم (8)

آراء عينة البحث حول شعور الطلاب بتمسك زملائهم بالقيم في سلوكياتهم ومواقفهم

نسبة الاحتمالية	إحصائية	بدائل الاستجابة			نص السؤال إلى حد ما	
			نعم	لا		
0.000	345.93	33	24	264	التكرار	هل تشعر بأن زملاءك متمسكون بالقيم في سلوكياتهم ومواقفهم الحياتية.
		10.3%	7.5%	82.2%	%	

وبالتالي فإن الطلاب يشعرون إلى حد ما بتمسك زملائهم بالقيم في سلوكياتهم ومواقفهم
الحياتية.

س(2) في تقديرك إذا كانت القيم التي يكتسبها الطلاب إيجابية فإن سلوكهم يكون
إيجابياً ومثمراً؟

جدول «9»

آراء عينة الدراسة «الطلاب» حول القيم السلبية التي يكتسبها الطالب وانعكاسها في سلوكه يكون
منحرفاً وغير مقبول

نسبة الاحتمالية	إحصائية	بدائل الاستجابة			نص السؤال إلى حد ما	
			نعم	لا		
0.000	153.33	181	6	134	التكرار	إذا كانت القيم المكتسبة سلبية هل يكون سلوك الطالب منحرفاً وغير مقبول
		56.4%	1.9%	41.7%	%	

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن غالبية الطلاب اختاروا البديل نعم من بدائل الاستجابة
ويشكلون معظم أفراد عينة الدراسة، وهي نسبة أعلى من النصف.
وبالتالي فإن الطلاب يؤكدون بأنه إذا كانت القيم المكتسبة سلبية فسيكون
سلوك الطالب منحرفاً وغير مقبول.

س(3) من خلال علاقتك بزملائك داخل المدرسة وخارجها، هل تشعر بأنهم متمسكون
بالقيم في سلوكياتهم ومواقفهم؟

جدول «10»

آراء عينة الدراسة «الطلاب» حول القيم الإيجابية التي يكتسبها الطلاب وانعكاسها على

سلوكهم يكون إيجابياً

نسبة الاحتمالية	إحصائية	بدائل الاستجابة			نص السؤال إلى حد ما	
			نعم	لا		
0.000	276.58	246	20	55	التكرار	إذا كانت القيم المكتسبة إيجابية هل يكون سلوك الطلاب ايجابياً ومثمراً
		76.6%	6.2%	17.1%	%	

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن غالبية الطلاب اختاروا البديل نعم من بدائل الاستجابة ويشكلون معظم أفراد عينة الدراسة، أي ان اكتساب القيم الإيجابية تولد سلوك إيجابي.

س4) برأيك ما مدى الالتزام بممارسة القيم الإيجابية في تعامل وسلوك الطالب في حياته اليومية؟

جدول رقم (11)

آراء عينة البحث

حول مدى الالتزام بممارسة القيم الإيجابية في تعامل وسلوك الطالب في حياته اليومية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نسبة الاحتمالية	إحصائية	درجة التأثير			العوامل الضعيف		
				متوسط	عالي				
0.551	2.09	0.000	١٨٦,٣٩	65	221	35	التكرار	الصدق	١
				20.2%	68.8%	10.9%	%		
0.556	2.40	0.000	١٣٤,٦٠	138	172	11	التكرار	الأمانة	٢
				43.0%	53.6%	3.4%	%		
0.582	2.26	0.000	١٣٠,٣٤	108	190	23	التكرار	الإخلاص في العمل	٣
				33.6%	59.2%	7.2%	%		
0.428	2.24	0.000	٨٦,٨٨	77	244	0	التكرار	المنابرة	٤
				24.0%	76.0%	0.0%	%		
0.604	2.33	0.000	١٠٧,١٦	128	170	23	التكرار	التعاون	٥
				39.9%	53.0%	7.2%	%		

0.655	2.28	0.000	٧٥,١٦	127	158	36	التكرار	الوفاء بالعهد	٦
				39.6%	49.2%	11.2%	%		
0.486	2.77	0.000	٣١٧,٨٣	255	57	9	التكرار	طاعة الوالدين	٧
				79.4%	17.8%	2.8%	%		
0.626	2.38	0.000	٩٤,٣٤	146	150	25	التكرار	احترام المعلم	٨
				45.5%	46.7%	7.8%	%		
0.499	2.55	0.106	٢,٦٢	175	146	0	التكرار	التواضع	٩
				54.5%	45.5%	0.0%	%		
0.602	2.62	0.000	191.27	218	83	20	التكرار	مؤازرة الجار	١٠
				67.9%	25.9%	6.2%	%		

أن ترتيب درجة الالتزام بممارسة القيم الايجابية في تعامل وسلوك الطالب في حياته اليومية على النحو الآتي:

1- يلتزم الطلاب والطالبات بطاعة الوالدين في تعاملهم وسلوكهم في حياته اليومية.

2- يلتزم الطلاب والطالبات بمؤازرة الجار.

3- بالتواضع في تعاملهم

4- بالأمانة في تعاملهم وسلوكهم

5- باحترام المعلم

6- بالتعاون

7- بالوفاء والعهد

8- بالإخلاص في العمل

9- بالمتابعة

10- بالصدق

س(5) هل تشعر بوجود تنافس بين زملائك الطلاب للحصول على المرتبة الأولى في الامتحانات؟

جدول رقم (12)

آراء عينة البحث «الطلاب» حول الشعور بوجود تنافس بين زملائه الطلاب للحصول على المرتبة الأولى في الامتحانات

نسبة الاحتمالية	إحصائية	بدائل الاستجابة			نص السؤال أحياناً	
			نعم	لا		
0.000	303.98	254	26	41	التكرار	هل تشعر بوجود تنافس بين زملائك الطلاب للحصول على المرتبة الأولى في الامتحانات
		79.1%	8.1%	12.8%	%	

وبالتالي فإن الطلاب يؤكدون شعورهم بوجود تنافس بين زملائهم الطلاب للحصول على المرتبة الأولى في الامتحانات.

س(6) هل يفضل زملاءك الاعتماد على الغش لتحقيق النجاح في الامتحان؟

جدول رقم « 13 »

آراء عينة الدراسة «الطلاب» حول تفضيل زملاءهم الاعتماد على الغش لتحقيق النجاح في الامتحان

نسبة الاحتمالية	إحصائية	بدائل الاستجابة			نص السؤال إلى حد ما	
			نعم	لا		
0.000	167.46	209	22	90	التكرار	هل يفضل زملاءك الاعتماد على الغش لتحقيق النجاح في الامتحان
		65.1%	6.9%	28.0%	%	

الجدول يدل على وجود أعداد كبيرة من الطلاب بالاستجابة حول تفضيل زملاءهم الاعتماد على الغش لتحقيق النجاح في الامتحان ولصالح البديل نعم.

س(7) برأيك إذا كانت القيم التي يكتسبها الطالب (سلبية وضالة) فإن سلوكه يكون منحرفاً وغير مقبول؟

جدول رقم (14)

آراء عينة البحث «الطلاب» حول القيم السلبية التي يكتسبها الطالب وانعكاسها في سلوكه يكون منحرفاً وغير مقبول

نسبة الاحتمالية	إحصائية	بدائل الاستجابة			نص السؤال إلى حد ما	
			نعم	لا		
0.000	153.33	181	6	134	التكرار	إذا كانت القيم المكتسبة سلبية هل يكون سلوك الطالب منحرفاً وغير مقبول
		56.4%	1.9%	41.7%	%	

وبالتالي فإن الطلاب يؤكدون بأنه إذا كانت القيم المكتسبة سلبية فسيكون سلوك الطالب منحرفاً وغير مقبول.

س8) ما هي أكثر السلوكيات غير المقبولة التي يزاولها بعض الطلاب؟

جدول «15»

آراء عينة الدراسة «الطلاب» حول أكثر السلوكيات غير المقبولة التي يزاولها بعض الطلاب

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نسبة الاحتمالية	إحصائية	درجة التأثير			العوامل نادراً	
					باستمرار	أحياناً		
0.592	2.25	0.000	١٢٤,١٧	106	189	26	التكرار	الإهمال في أداء الواجبات المدرسية
				33.0%	58.9%	8.1%	%	
0.668	2.16	0.000	٦٧,٧٩	101	170	50	التكرار	التسكع في الشوارع لساعات طويلة
				31.5%	53.0%	15.6%	%	
0.620	1.98	0.000	١١٦,٣٢	58	198	65	التكرار	إيذاء ومشاكسة الطلاب في المدرسة
				18.1%	61.7%	20.2%	%	
0.794	2.38	0.000	٨٥,٧٦	185	73	63	التكرار	تعاطي القات أو الشمة
				57.6%	22.7%	19.6%	% 150	
0.674	2.22	0.000	٦٢,٩٤	116	160	45	التكرار	ممارسة الكذب في التعامل مع الآخرين
				36.1%	49.8%	14.0%	%	

0.656	1.90	0.000	٧٩,٧٩	44	91	186	التكرار	عدم طاعة الوالدين	٦
				13.7%	28.3%	57.9%	%		
0.641	1.83	0.000	٨٨,٨٤	43	180	98	التكرار	عدم احترام كبار السن	٧
				13.4%	56.1%	30.5%	%		
0.646	1.97	0.000	٩٠,١٩	62	187	72	التكرار	تدخين السجائر	٨
				19.3%	58.3%	22.4%	%		
0.808	1.83	0.001	١٣,٨٥	54	180	87	التكرار	عدم احترام المعلم	٩
				16.8%	56.1%	27.1%	%		
0.723	1.56	0.000	٩٧,٨١	82	103	136	التكرار	سوء معاملة الجيران	١٠
				25.5%	32.1%	42.4%	%		

يمكن أن نرتب السلوكيات غير المقبولة بعض الطلاب والطالبات حسب أكثرها مزاولة على النحو الآتي:

- 1- يعد سلوك تعاطي القات أو الشمة أكثر السلوكيات غير المرغوبة مزاولة من قبل الطلاب والطالبات واحتل على المرتبة الأولى من بين السلوكيات غير المرغوبة.
- 2- احتل سلوك الإهمال في أداء الواجبات المدرسية المرتبة الثانية
- 3- احتل سلوك ممارسة الكذب في التعامل مع الآخرين المرتبة الثالثة
- 4- احتل سلوك التسكع في الشوارع لساعات طويلة المرتبة الرابعة
- 5- احتل سلوك إيذاء ومشاكسة الطلاب في المدرسة المرتبة الخامسة
- 6- احتل سلوك تدخين السجائر المرتبة السادسة
- 7- احتل سلوك عدم طاعة الوالدين المرتبة السابعة
- 8- احتل سلوك عدم احترام كبار السن المرتبة الثامنة
- 9- احتل سلوك عدم احترام المعلم المرتبة الثانية
- 10- احتل سلوك سوء معاملة الجيران المرتبة العاشرة

ثانياً: النتائج العامة للدراسة

- 1- معظم عينة الدراسة متساوية تقريباً في العدد فنسبة عينة الذكور (50%) والإناث (49%) تتركز في الفئة العمرية مابين السابع عشر (45%) والثامن عشر (24,9%)، والسادس عشر (16,2%) من المرحلة الدراسية الأول، الثاني والثالث ثانوي بقسميه العلمي والأدبي. وهي مرحلة مفعمة بالتغيرات الفسيولوجية والسيكولوجية أي مرحلة تغيرات للقيم وكان معظم عينة البحث من المستوى الدراسي الثاني ثانوي (45,2%)، ثم الثاني ثانوي (35,2%)..
- 2- وعلى ضوء أبعاد الدراسة الميدانية وما تحتويه من أهداف مختلفة فقد أظهرت النتائج أن دور المدرسة أصبح ضئيلاً مقارنة بالمؤسسات الأخرى، بعد أن كانت تلعب الدور الوسيط بين الأسرة الحاضنة الأولى وبين العالم الخارجي المحيط بالنشء، إلا أنها تعاني من خلل واضح من خلال ما تعززه من قيم اجتماعية كالغش وتعاطي القات والشمة وغيرها لطلاب المرحلة الثانوية . وبالالتفاف إلى هذه الحقائق والأضرار الراهنة وما سوف يتخللها من أثار هدم وعدوان فينتج لنا جيل مقهور ومحبط ولا جدوى منه.
- 3- يظهر من نتائج البحث أن غالبية
- 4- على الرغم من ضعف الأنشطة الاجتماعية في المدرسة إلا أن نتائج عينة الدراسة من الطلاب أظهرت تعاون كامل مع إدارة المدرسة في النشاطات التي تقوم بها ما نسبته (60.7%) بمستوى عالي وهذا يدل على التفاعل القوي والتعطش لمثل هذه الأنشطة من قبلهم.
- 5- احتلت صعبة الرفقاء المرتبة الثانية ضمن القيم الاجتماعية الذي أظهرتها العينة لنتائج الدراسة لقيمة الحرص على مصاحبة الرفقاء الأختيار داخل المدرسة أو خارجها بنسبة (49.2%) وهي بمستوى متوسط إلى عالي.
- 6- بينت نتائج الدراسة لعينة المبحوثين أن قيمة الطاعة للمعلمين والاستجابة لنصائحهم وإرشاداتهم حصلت على مراتب متقدمة بنسبة (48%) بمستوى متوسط إلى عالي.
- 7- أن عينة الدراسة من الطلبة ذكور كانوا أم إناث فقد أظهرت النتائج الميدانية أن هناك قيم حصلت على نسبة بمستوى متوسط مثل تجنب حسد الزملاء وحب الخير لهم بنسبة (53.9%) ثم احترامهم للتقيد

- بنسبة (72.3%) للبديل نعم.
- 13- يتضح من نتائج الدراسة أن المعلم (القدوة) لغرس القيم الاجتماعية بنسبة (67.0%) للبديل إلى حد ما.
- 14- تؤكد نتائج الدراسة الميدانية أن المدرسة تساهم في تنشئة الأبناء وتكوين شخصياتهم بنسبة (40.8%) بدرجة متوسطة ثم المجتمع المحلي ما نسبته (55.1%) كذلك درجة تأثير متوسطة.
- 15- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك ضعف في العلاقة بين الأسرة والمدرسة ما نسبته (35.8%) بدرجة تأثير عالي جداً.
- 16- أوضحت نتائج العينة المبحوثة من خلال الدراسة الميدانية أن الطلاب المتمسكون بقيمتهم داخل المدرسة وخارجها ما نسبته (82.2%) للبديل إلى حد ما.
- 8- بالنظام واللوائح داخل المدرسة ما نسبته (39.3%)، كذلك قيمة الاعتذار للزملاء في حالة الإساءة بنسبة (72.3%) بمستوى متوسط.
- 9- أثبتت النتائج أن قيمة التزام الصدق في التعامل مع المعلمين وهي قيمة أخلاقية اجتماعية هامة ولكنها حصلت على نسبة (33%) بمستوى متوسط إلى ضعيف.
- 10- من خلال النتائج الميدانية لعينة المبحوثين هناك ممارسات ضعيفة لبعض القيم الاجتماعية ومنها التواضع للزملاء وعدم التعالي عليهم بنسبة (37.7%) بمستوى ضعيف، ثم قيمة محافظة الطلاب على ممتلكات ومرافق المدرسة بنسبة (60.7%) بمستوى ممارسة ضعيف.
- 11- أكدت نتائج الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة أن هناك ممارسة قيمية ضعيفة للطلاب وهي التجنب للغش في الامتحانات بنسبة (67.9%) بمستوى ضعيف.

ثالثاً: التوصيات والمقترحات

ولعل أهم التوصيات كانت على النحو التالي:

- 1- أهمية وضرورة التوسع في مؤسسات التنشئة الاجتماعية فلا يكفي وجود مؤسسات تنشئة دون أن يجري توسع دائب فيها، وخدمات مضاعفة على الدوام، ووجود كفاءات في شتى المؤسسات الاجتماعية، تلك الكفاءات التي تسعى للتغيير لما يساير روح

التشديد على المدرسة في تفعيل وتقوية دورها التربوي لتنمية القيم والاعتناء بتعزيزها في نفس الناشئة فهذا هو الهدف الرئيس من ضمن أهداف كثيرة لا تتحقق إلا بالوصول للهدف الرئيس الذي بدونه لن يصل الطالب للتوازن، فمن فقد قيمه الاجتماعية فقد توازنه، فيجب على المدرسة العمل على ذلك باستمرارية لقلب الموازين بالنسبة للطلاب الذي يظهر ضعف واضح في قيمهم وقد بلغ ذلك الضعف ليس على محيط المدرسة فقط بل وخارجها أيضاً.

إقامة دورات تدريبية لجميع الموظفين في المدرسة دون استثناء ابتداءً من الإدارة المدرسية وحتى الحارس على البوابة بما يخص مسؤوليتهم التربوية الرسمية في غرس القيم للطلبة وعلى وجه الخصوص المعلم وذلك بما يتناسب مع الطبيعة المجتمعية والتقدم المعاصر في كافة مجالات العلوم، فهي مسئولية يتحملها الجميع داخل المبنى.

إعطاء المعلم حقه الكامل من المعاش والتأمين الصحي وغيره إلى جانب مكافئة المعلم المتميز حتى يكون نموذج مشرف يحتذى به من قبل زملائه وطلابه فنوع القيم التي يحملها المعلم تؤثر بدرجة عالية على نفسية الطالب.

6- العصر في ربط الجانب القيمي بالحياة العصرية - مؤسسات تعمل بشكل متوازي ومتناغم لتهدف إلى رفعة الناشئة وتقييمه لنصنع جيلاً متحملاً مسؤولة مجتمعه، فعلى مؤسسات التنشئة الاجتماعية تقع المسئولية الأولى فيما تتضمنه من قيم.

2- على أن تهتم الدولة بمؤسسة المدرسة على وجه الخصوص باعتبارها أحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية الهامة والتي تجمع عدد أكبر من الناشئة بمختلف الأعمار والمستويات الاجتماعية والاقتصادية. ابتداء من المعلم القائم على توصيل المناهج الدراسية.

3- ضرورة عمل دورات وورش تعليمية ومهنية بصورة دائمة لتوعية المعلمين وفق الأنظمة التعليمية العالمية.

4- اختيار نوعية المناهج الاجتماعية التي من شأنها أن تقوي كافة القيم الاجتماعية وتفعيلها لمحاربة الظواهر ألا أخلاقية التي تدمر عقول ونفسيات الطلاب في هذه المرحلة العمرية الحرجة من التعليم الثانوي.

5- ضرورة وجود المشرف أو الأخصائي الاجتماعي لأهميته البالغة و الذي يعمق حلقة التواصل بين الأسرة والمدرسة.

فبدونها ينشئ جيل أناني، متعصب، عديم المسؤولية. حيث أن الالتزام بها سوف يعطي دافع للطلاب في تحصيل دراسي أفضل لأنها قواعد موجهه للسلوك.

قائمة الهوامش

- (1) إبراهيم رمضان الديب، أسس ومهارات بناء القيم التربوية، ط1، مؤسسة أم القرى للترجمة والنشر، مكة، 2006م، ص8.
- (2) أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، القاهرة، 1977، ص28.
- (3) محمد أحمد صالحه- مصطفى محمود حوامده، مصدر سابق، ص43.
- (4) سلوى عبد الحميد أحمد الخطيب، نظرة معاصرة في علم الاجتماع المعاصر، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص346.
- (5) صالح محمد أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، علم النفس الاجتماعي، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص18.
- (6) ميشيل دبابنه، و نبيل محفوظ، سيكولوجية الطفولة، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1984، ص28.
- (7) صالح محمد أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، مصدر سابق، ص18.
- (8) عبدالله عويدات، أثر انماط التنشئة الأسرية على طبيعة الانحرافات السلوكية عند طلبة الصفوف الثامن والتاسع والعاشر الذكور في الاردن، مجلة دراسات، المجلد 24، العدد1، الأردن، 1997، ص84.
- (9) صالح محمد أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، علم النفس الاجتماعي، ط1، ص18، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص18.
- (10) محمد علي محمد وغريب سيد أحمد، المجتمع والثقافة الشخصية، مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص26.
- (11) حنان عبد الحميد العناني، الطفل والأسرة والمجتمع، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000م، ص23.

9- وضع القوانين الرادعة للمعلمين المتخاذلين عن تأدية واجبهم التربوي التعليمي حتى نرتقي بوجود المعلم الآمين على توجيه الطلبة نحو قيم اجتماعية تهدف بهم لرفعة الأرض والإنسان داخل وطننا الحبيب.

10- على المعلمين تطويع طاعة واحترام الطلاب لهم لتنمية القيم المجتمعية داخل المدرسة وخارجها ولكن ليس بشكل مشدد يعمل على تفتيرهم ولا بشكل لين يفقد هيبة المعلم.

11- العمل بوتيرة عالية لتكثيف الجهود الرامية إلى تفعيل قيم الصدق في التعامل والأمانة والتواضع في التعامل مع زملائه وتحمل المسؤولية للحفاظ على ممتلكات المدرسة.

12- ضرورة تجنب ظاهرة الغش في الامتحانات فقد استفحلت بصره خطيرة مما يفرز لنا جيل متهالك غير قادر على إدارة أموره أو أمور غيره.

13- ضرورة ان توجد مراقبة دقيقة للطلاب المتعاطيين لأنواع المخدرات مثل الحبوب والحوت (الشمة) داخل سور المدرسة وتوجيههم بأضرارها النفسية والجسدية. ضرورة تعزيز بعض القيم المتهالكة في الناشئة كقيمة احترام النظام والتقيد باللوائح وقيمة الاعتذار لزملائه كله تلك القيم المجتمعية تحتاج العمل عليها من قبل المعلمين

- مكة المكرمة، 1428هـ هجري، ص 90.
- (26) محمد عبدالمجيد عبدالعال، السلوك الإنساني في الإسلام، ط1، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان - الأردن، 2007م، ص 116.
- (27) عبدالله الرشدان، مصدر سابق، ص 127.
- (28) محمود أحمد شوق، أساسيات المنهج الدراسي ومهامه، دار عالم الكتب، 1416 هجري، ص 203.
- (29) معاوية محمود أبو غزال، نظريات النمو وتطبيقاتها التربوية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 62.
- (30) عدلي سليمان، المدرسة والمجتمع من منظور اجتماعي، ط1، مصر، 1994م، ص 10.
- (31) عبدالرحمن الحلاوي، أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والأسرة والمجتمع، دار الفكر، دمشق، 1426 هـ، ص 122.
- (32) عدلي سليمان، المدرسة والمجتمع من منظور اجتماعي، مصدر سابق، ص 10.
- (33) صالح بن عبدالله بن حميد وآخرون، موسوعة نظرة النعيم في مكارم وأخلاق الرسول الكريم صل الله عليه وسلم، دار الوسيلة للنشر والتوزيع، جده، 1418 هجري، ص 175.
- (34) محمد علي المرصفي، مقدمة في أصول التربية، دار المجتمع، جدة، 1408 هجري، ص 219.
- (35) الفرخ وذبانه، أساسيات التنمية المهنية للمعلمين، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 3.
- (36) جمال محمد الهندي، قراءات في علم اجتماعيات التربية، ط2، مؤسسة أم القرى، الرياض، 1425هـ - 2005، ص 127.
- (37) عبداللطيف بن حسين فرج، نظم التربية والتعليم في العالم، ط2، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2010، ص 131.
- (38) توفيق احمد مرعي ومحمد احمد الحيله، طرائق التدريس العامة، ط7، دار المسيرة، عمان- الأردن، 2015، ص 231.
- (39) عبدالله الرشدان، علم اجتماع التربية، مصدر سابق، ص 128.
- (40) أحلام رجب عبد الغفار، التربية المعاصرة، ع3، التطور القيمي لطلاب كلية التربية، غزة، 1994 ص 179.
- (41) عبد الله معمر الحكيمي، في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، ج2، مركز منار للدراسات الاجتماعية،
- (12) أماني محمد سيد النور، القيم الخلقية بين الإرتين الثقافى الإغريقي والإسلامي، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الآداب، الخرطوم، 2003، ص 23.
- (13) أحمد رجب الأسمر، فلسفة التربية في الإسلام انتماء وارتقاء، دار الفرقان للتوزيع والنشر، الاردن، 1997، ص 393.
- (14) عبد الباري الثبتي، أهمية القيم في بناء الأفراد والأمم، موقع مكتبة المسجد النبوي، 1427 هجري. النت
- (15) عمر محمد التومي الشيباني، تطور النظريات والأفكار التربوية، ط3، بيروت- لبنان، دار الثقافة، 1971، ص 345.
- (16) حسن علي حسن، سيكولوجية المجازاة“ الضغوط الاجتماعية وتغير القيم“، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1998، ص 133.
- (17) فتحي يوسف مبارك، القيم الاجتماعية اللازمة لتنفيذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسي ودور المناهج في تنميتها للطلاب، المجلة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2م، ع1، 1992.
- (18) سيف الدين عبد الفتاح، القيم في الظاهرة الاجتماعية، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2011، ص 48.
- (19) ثناء يوسف الضبع وناصر فؤاد غبيش، تنمية المفاهيم الدينية والخلقية والاجتماعية لدى الاطفال، ط1، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 2011م، ص 95.
- (20) سعد رياض، علم النفس في القرآن الكريم، مؤسسة اقرأ، القاهرة، 2004، ص 41.
- (21) *سورة الأنفال، آية: 24.
- (22) محمد ابن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج3، ط3، تحقيق مصطفى الديب البغا، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1407 هـ، ص 1080، رقم الحديث 2797.
- (23) أحمد إبراهيم أمد، نحو تطوير للإدارة المدرسية، دار المطبوعات الجديدة، الرقازيق- بنها، 1985، ص 13.
- (24) عبد الله الرشدان، علم اجتماع التربية، مصدر سابق، ص 65.
- (25) مسفر عبد الله المالكي، دور منهج الحديث والثقافة الإسلامية في تعزيز القيم الخلقية لدى طلاب الصف الأول الثانوي محافظة الطائف، رسالة ماجستير جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم التربية الإسلامية،

- اليمن - صنعاء، 2017، ص 121.
- (42) حسن أحمد فرحان، عدن - تغر اليمن، الماضي الحاضر - المستقبل، الندوة العلمية الأولى، الجزء الثاني، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 1999، ص 380.
- (43) أحمد إبراهيم أحمد، نحو تطوير الإدارة المدرسية، دراسات نظرية وميدانية، دار المطبوعات الجديدة، جامعة الزقازيق - بنها، 1985، ص 16-17.
- (44) إصلاح التعليم وتطويره في اليمن، دار الكتب صنعاء، 2003، ص 103.
- (45) وزارة التربية والتعليم، مكتب التربية والتعليم، محافظة عدن، شعبة التعليم العام، 2018-2017، ص 1.
- (46) بدر سعيد علي الاغبري، التربية والتعليم في اليمن، 3 ط، دار الشوكاني للطباعة والنشر، اليمن - صنعاء، 2004-2003، ص 109.
- (47) عماد عبد الرحيم زغلول وشاكر عقلة المحاميد، سيكولوجية التدريس الصفي، ط 2، دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن-عمان، 2010، ص 37-38.
- (48) علي صالح محمد الأرضي، تاريخ التعليم في عدن، ط 1، دار الثقافة العربية للنشر، جامعة عدن- الجمهورية اليمنية، 2001، ص 157.
- (49) سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، صالح محمد أبو جادو، ط 11، دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن- عمان، 2015، ص 228.
- (50) عبدالله الرشدان، علم اجتماع التربية، مصدر سابق، ص 129.
- (51) الدستور اليمني، قانون حقوق الطفل، مادة (81) - (82)
- (52) بدر سعيد علي الأغبري، التربية والتعليم في اليمن، مصدر سابق، ص 217.
- (53) محمد عبدالرحيم عدس، واقعنا التربوي إلى أين؟، ط 1، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، ص 42.
- (54) محمد شحاته ربيع، مصدر سابق، ص 140.
- (55) بدر سعيد علي الاغبري، التربية والتعليم في اليمن، مصدر سابق، ص 108.
- (56) إصلاح التعليم وتطويره في اليمن، رقم الإيداع 42، دار الكتب صنعاء، 2003، ص 108.
- (57) عبدالله الرشدان، علم اجتماع التربية، مصدر سابق، ص 129.
- (58) -، صالح أحمد الخطيب، الإرشاد النفسي في المدرسة، ط 1، دار الكتاب الجامعي العين- الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص 257.
- (59) عماد عبد الرحيم زغلول وشاكر عقلة المحاميد، سيكولوجية التدريس، الصفي، مصدر سابق، ص 38.
- (60) إصلاح التعليم وتطويره في اليمن، مصدر سابق، ص 88-89.
- (61) -، مكتب التربية والتعليم، مصدر سابق، محافظة عدن، ص 1.
- (62) مكتب التربية والتعليم، مرجع سابق، م | عدن، ص 6.
- (63) مكتب التربية والتعليم، مرجع سابق، م | عدن، ص 29.
- (64) مكتب التربية والتعليم، مصدر سابق، ص 10.

فعاليات وأنشطة

”بريم“ أول مجلة متخصصة في دراسة قضايا البحر الأحمر وخليج عدن



الفضلي سكرتيرا للتحرير، ود. إيزيس المنصوري مسؤولا للعلاقات العامة، بالإضافة الى مجلس استشاري لنخبة من الأستاذة الباحثين في القضايا السياسية والاقتصادية والجغرافية والقانون.

الشحن. المجلة الصادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، يديرها نخبة من أبرز أستاذة جامعة عدن، برئاسة د. صبري عفيف، ود. سالم الحنشي مديرا للتحرير، ود. اشجان

أصدر في العاصمة عدن مجلة بريم المتخصصة بدراسة قضايا البحر الأحمر وخليج عدن، كأول مجلة متخصصة في هذا الشأن والتي جاءت كضرورة وأهمية مع تزايد الهجمات التي يشنها الحوثيون المواليون لإيران على خطوط

فريق بحثي من مؤسسة ”اليوم الثامن“ للإعلام والدراسات يزور كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في العاصمة عدن

زار فريق بحثي من مؤسسة ”اليوم الثامن“ للإعلام والدراسات، مبنى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة عدن، حيث التقى بعميد الكلية الأستاذ الدكتور أحمد مقبل وعدد من أساتذة الكلية.

واستمع الفريق إلى شرح وافٍ من عميد الكلية عن عمل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجميع أقسامها، والخطط التي نفذتها الكلية خلال الأعوام القليلة الماضية، والخطط المستقبلية للتطوير، مع التركيز على أهمية تطوير البحث العلمي في مجالات العلوم السياسية والاقتصادية والمالية والمصرفية.

وسلم الفريق عميد الكلية عدداً من نسخ مجلة ”بريم“ الصادرة عن المؤسسة، وطاف الفريقُ بأقسام الكلية المختلفة.

